

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الثانية والثلاثون

فيينا، ٢١-٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عام ٢٠١٥

مجلس التنمية الصناعية

الدورة الرابعة والأربعون

فيينا، ٢٢-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن حسابات منظمة الأمم المتحدة
للتنمية الصناعية للسنة المالية من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠١٥*

المحتويات

الصفحة

٣ خطاب الإحالة
٤ المختصرات
٥ ألف- خلاصة وافية
٦ باء- إجراءات المراجعة
٩ جيم- تحليل البيانات المالية
٩ جيم-١- الرقابة الداخلية
١٤ جيم-٢- المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
١٧ جيم-٣- بيان المركز المالي
٢٧ جيم-٤- بيان الأداء المالي

* تقرير مراجع الحسابات الخارجي مستنسخ كما تلقتة الأمانة. وهذه الوثيقة صادرة دون تحرير.



الصفحة

٢٩	جيم-٥ - بيان المقارنة بين المبالغ المرصودة في الميزانية والمبالغ الفعلية.....
٣٠	جيم-٦ - أرصدة الصناديق والالتزامات
٣٠	دال- استنتاجات مفصلة بشأن عام ٢٠١٥
٣٠	دال-١ - البعثة الميدانية الموفدة إلى المغرب
٣٧	دال-٢ - دائرة إدارة المباني
٤٤	دال-٣ - الأمن المادي لبنية تكنولوجيا المعلومات التحتية
٥١	دال-٤ - الحوكمة في اليونيدو
٥٣	هاء- متابعة استنتاجات وتوصيات السنة الماضية والسنوات السابقة
٥٤	واو- مسائل أخرى
٥٤	زاي- شكر وتقدير

المرفقات

٥٥	شهادة مراجع الحسابات الخارجي بشأن حسابات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
٥٧	متابعة تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المقدمة في تقارير مراجع الحسابات الخارجي السابقة
٧١	البيانات المالية عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
٧١	تقرير من المدير العام
٧٥	المسؤولية عن تقديم البيانات المالية والمصادقة عليها
٧٦	البيان ١: بيان المركز المالي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
٧٨	البيان ٢: بيان الأداء المالي عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
٧٩	البيان ٣: بيان التغييرات في صافي الأصول عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
٨٠	البيان ٤: بيان التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
٨٢	البيان ٥: بيان المقارنة بين المبالغ المرصودة في الميزانية والمبالغ الفعلية عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
٨٣	ملحوظات على البيانات المالية

Adenauerallee 81

53113 Bonn

الهاتف: +٤٩ ١٨٨٨ ٧٢١ ١٠٠٠

البريد الإلكتروني: Kay.Scheller@brh.bund.de

رئيس
ديوان المحاسبة الاتحادي
في ألمانيا



إلى:

رئيس مجلس التنمية الصناعية
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
مركز فيينا الدولي

Vienna International Centre

P.O. Box 300

A-1400 Vienna

Austria

١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦

سعادة الرئيس،

أتشرف بأن أقدم إلى مجلس التنمية الصناعية، في دورته الرابعة والأربعين، عن طريق لجنة البرنامج والميزانية، في دورتها الثانية والثلاثين، تقريرتي ورأيتي بشأن البيانات المالية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وقد راجعت البيانات المالية وأبدت رأيتي بشأنها.

وإنني، إذ أحيل تقريرتي هذا، أود أن أشير إلى أنني أتحت للمدير العام، وفقا لنظام المالي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، فرصة التعليق على تقريرتي. وردُّ المدير العام مبين على النحو المناسب في تقريرتي.

وتفضلوا، سعادة الرئيس، بقبول فائق تقديري واحترامي.

[التوقيع]

كاي شيلر

رئيس ديوان المحاسبة الاتحادي في ألمانيا

مراجع الحسابات الخارجي

المختصرات

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	إيبساس (IPSAS)
مجلس التنمية الصناعية	م ت ص (IDB)
المؤتمر العام	م ع (GC)
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	اليونيدو (UNIDO)

ألف-

خلاصة وافية

- راجعتُ أنا وفريقي البيانات المالية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (المشار إليها فيما يلي بـ"اليونيدو") عن السنة المالية من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وقد شملت تلك البيانات المالية ما يلي:
- البيان ١- بيان المركز المالي
 - البيان ٢- بيان الأداء المالي
 - البيان ٣- بيان التغيرات في صافي الأصول
 - البيان ٤- بيان التدفقات النقدية
 - البيان ٥- بيان المقارنة بين المبالغ المرصودة في الميزانية والمبالغ الفعلية
 - ملحوظات على البيانات المالية
- ٢- المدير العام هو المسؤول عن إعداد البيانات المالية وفقا للمادة العاشرة من النظام المالي والقواعد المالية لليونيدو وللمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (المشار إليها فيما يلي بـ"إيساس").
- ٣- أنا مسؤول، وفقا للمادة الحادية عشرة من النظام المالي والقواعد المالية، عن إبداء رأي بشأن البيانات المالية المذكورة بناء على مراجعتي لها.
- ٤- راجعتُ البيانات المالية، عملا بالمادة الحادية عشرة من النظام المالي والقواعد المالية، وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات بالصيغة التي اعتمدها وعدلتها المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وأصدرتها بعنوان "المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات". وعمقتُ هذه المعايير، يتعين علي أن أمتثل لمتطلبات السلوك الأخلاقي وأن أخطط لعملية المراجعة وأنفذها بهدف التأكد بدرجة معقولة من خلو البيانات المالية من أخطاء جوهرية.
- ٥- شملت المراجعة إجراء فحص، على أساس المعاينة الإحصائية، لأدلة داعمة للمبالغ والبيانات الأخرى الواردة في البيانات المالية. كما شملت تقييمًا للمبادئ المحاسبية المستخدمة ولجمل طريقة عرض البيانات المالية. ووفقا للاختصاصات التي تنظم مراجعة بيانات اليونيدو المالية، فحصتُ أداء اليونيدو، خصوصا من حيث الاقتصاد والكفاءة والفعالية في إجراءات المحاسبة ونظام المحاسبة ونظام الرقابة الداخلية، وعموما من حيث الآثار المالية للممارسات الإدارية الحالية. وأعتقد أن مراجعتي تشكل أساسا معقولا للرأي الذي خلصت إليه.
- مسؤولية الإدارة
- مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي
- راجعتُ البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات
- نطاق المراجعة باعتباره أساسا معقولا لإبداء رأي بناء على مراجعة الحسابات

- ٦- بناء على المراجعة التي قمت بها، أرى أن البيانات المالية تعرض، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الحقيقي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وأنها أعدت وفقا لمعايير إيساس وللسياسات المحاسبية التي حددها اليونيدو، وأن المعاملات أُجريت وفقا للنظام المالي والقواعد المالية.
- ٧- لم تكشف المراجعة عن أي عيوب أو أخطاء جوهرية في رأيي من حيث دقة البيانات المالية ككل واكتمالها وصحتها. ومن ثم، قبلتُ بيانات اليونيدو المالية لعام ٢٠١٥ بدون تحفظ، بناء على مراجعتي لها.

تعرض البيانات المالية
المركز المالي الحقيقي

قبلتُ البيانات المالية بدون
تحفظ

باء- إجراءات المراجعة

باء-١- نطاق المراجعة

- ٨- عملا بمقرر المؤتمر العام م ع-١٥/م-٨، عُيِّن الموقع أدناه، السيد كاي شيلر، بناء على انتخابه لشغل منصب رئيس ديوان المحاسبة الاتحادي في ألمانيا من طرف البرلمان الاتحادي الألماني، مراجعا خارجيا لحسابات اليونيدو ابتداء من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.
- ٩- عملا بمقرر المؤتمر العام م ع-١٦/م-١٤، مُدِّدَت فترة خدمة السيد كاي شيلر بصفته مراجع حسابات اليونيدو الخارجي لسنتين، من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.
- ١٠- راجعتُ أنا وفريقي بيانات اليونيدو المالية عن السنة المالية من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وتشمل البيانات المالية بيان المركز المالي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وبيان الأداء المالي عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وبيان التغيرات في صافي الأصول عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وبيان التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وبيان المقارنة بين المبالغ المرصودة في الميزانية والمبالغ الفعلية عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والملحوظات على البيانات المالية. وقد فحصنا أيضا الحسابات والمعاملات المالية ذات الصلة.
- ١١- المدير العام مسؤول عن إعداد البيانات المالية وتقديم صورة صحيحة لها وفقا للنظام المالي والقواعد المالية، وطبقا لما تراه الإدارة ضروريا من ضوابط داخلية تتيح إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت ناجمة عن الغش أم الغلط.

تعيين رئيس ديوان المحاسبة
الاتحادي في ألمانيا مراجعا
خارجيا لحسابات اليونيدو

تمديد فترة الخدمة حتى
٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

البيانات المالية عن السنة
المالية من ١ كانون الثاني/
يناير إلى ٣١ كانون الأول/
ديسمبر ٢٠١٥

مسؤولية الإدارة

١٢ - أنا مسؤول عن إبداء رأي بشأن البيانات المالية بناء على الأدلة التي أحصل عليها أثناء المراجعة. وقد راجعتُ البيانات المالية، عملاً بالمادة الحادية عشرة من النظام المالي والقواعد المالية، وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات بالصيغة التي اعتمدها وعدلتها المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وأصدرتها بعنوان "المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات". وتقضي هذه المعايير بأن ألتزم بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن أخطط لعملية المراجعة وأجريها من أجل التأكد في حدود المعقول مما إذا كانت البيانات المالية خالية من أي أخطاء جوهرية.

مسؤولية مراجع
الحسابات الخارجي

١٣ - يتضمن تقريرني عن السنة المالية ٢٠١٥ أهم الملاحظات والاستنتاجات والتوصيات. وقد نوقشت بيانات اليونيدو المالية، وكذلك تقريرني عن مراجعتها ورأيي بهذا الشأن، مع إدارة اليونيدو (المشار إليها فيما يلي بـ"الإدارة"). وأحاط المدير العام علماً بمحتويات التقرير واتفق مع الاستنتاجات الواردة فيه.

مناقشة التقرير مع الإدارة

١٤ - سوف تحيل لجنة البرنامج والميزانية تقرير مراجع الحسابات الخارجي والبيانات المالية المراجعة إلى مجلس التنمية الصناعية.

تقديم التقارير إلى لجنة
البرنامج والميزانية ومجلس
التنمية الصناعية

الهدف من مراجعة الحسابات

باء-٢-

١٥ - كان الهدف الرئيسي من مراجعة الحسابات، وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية لمراجعة الحسابات، هو تمكين من إبداء رأي بشأن ما إذا كانت النفقات المقيدة للسنة قد صُرفت في الأغراض التي أقرها المؤتمر العام؛ وما إذا كان تصنيف الإيرادات والنفقات وقيدتها صحيحين وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية؛ وما إذا كانت البيانات المالية تعرض المركز المالي الحقيقي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وهذا يشمل صحة أرصدة جميع صناديق اليونيدو في نهاية السنة، بصفتها جزءاً من حسابات اليونيدو.

اتخاذ المراجعة المالية أساساً
لإبداء رأي بناء على
مراجعة الحسابات

١٦ - تتضمن المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات إرشادات بشأن كيفية مراجعة الأداء. ووفقاً للاختصاصات التي تنظم مراجعة بيانات اليونيدو المالية، فحصتُ أداء اليونيدو، خصوصاً من حيث الاقتصاد والكفاءة والفعالية في إجراءات المحاسبة ونظام المحاسبة ونظام الرقابة الداخلية، وعموماً من حيث الآثار المالية للممارسات الإدارية الحالية.

مراجعة الأداء من حيث
الاقتصاد والكفاءة
والفعالية

باء-٣-

منهجية مراجعة الحسابات

فريق مراجعة الحسابات

١٧- تولت المراجعة أفرقة لمراجعة الحسابات. وعقدت أفرقة المراجعة مناقشات مع موظفي اليونيدو المعنيين في المقرر. ووفقا للممارسة المعتادة، أصدرت أفرقة المراجعة التابعة لي طلبات للحصول على معلومات، كما أبدت ملاحظات بشأن عملية المراجعة.

فحص فريقي الدفاتر
الحاسبية حسب ما رآه
ضروريا

١٨- قمتُ بفحص عام، وبفحص على أساس المعاينة الإحصائية، للدفاتر الحاسبية وغيرها من الأدلة الداعمة التي ارتأيتُ أنها ضرورية في حالات معينة. وتحقيقا لأهداف المراجعة، فحصتُ الإجراءات المالية والحاسبية المتبعة في اليونيدو على ضوء النظام المالي والقواعد المالية ووثائق أخرى ذات صلة، وقِيمتُ نظام الرقابة الداخلية الذي يرصد عمليات اليونيدو المالية، وأجريتُ فحصا للتحقق من صحة عينة تمثيلية مؤلفة من معاملات مختارة، وطابقتُ بين الأرصدة المصرفية والدفاتر الحاسبية، وأجريتُ تحليلا للاشتراكات المقررة. وكان الهدف الأساسي من إجراءات المراجعة هذه هو تمكيني من إبداء رأي بشأن بيانات اليونيدو المالية.

أخذ عينات عشوائية

١٩- أجرى فريقي، بالاستعانة ببرامجيات متخصصة لمراجعة الحسابات، تحليلا لسجلات بيانات اليونيدو ومعاملاتها. وأخذ عينة عشوائية من المعاملات للتحقق مما إذا كانت، وما يتصل بها من وثائق، قد قُيدت وفقا للنظام المالي، مع المقارنة بين أساس الدفع والتوقعات اللازمة. ولم يتبين من أيّ من المعاملات الخاضعة للفحص أن هناك ما يدعو إلى الانشغال.

المجالات التي يتناولها هذا
التقرير

٢٠- يتضمن تقرير ملاحظاتي وتوصيات يراد منها الإسهام في تحسين الإدارة والرقابة الماليتين لليونيدو. واشتملت المراجعة التي أجريتها في المقام الأول على مراجعة مالية لبيانات عام ٢٠١٥ المالية. ووفقا للبند ١١-٤ من النظام المالي والقواعد المالية، زار فريقي مكتب اليونيدو الميداني في المغرب وواصل مراجعته لدائرة إدارة المباني والأمن المادي لبنية تكنولوجيا المعلومات التحتية. وسأقدم، في نهاية تقرير، استنتاجاتنا بشأن متابعة التوصيات ومواضيع أخرى، مثل الغش والمشطوبات والفواقد والهبات.

باء-٤-

استنتاجي بناء على مراجعة الحسابات

لم تكن هناك أيّ عيوب
جوهرية أثرت في الرأي
الذي أبديته بناء على
مراجعتي للحسابات.
وقد قبلتُ البيانات المالية
بدون تحفظ، بناء على
تلك المراجعة

٢١- على الرغم من الملاحظات الواردة في هذا التقرير، لم تكشف مراجعتي للحسابات عن أيّ عيوب أو أخطاء جوهرية في رأيي من حيث دقة البيانات المالية ككل واكتمالها وصحتها. وقد أخذت الإدارة بالتوصيات المتعلقة بتحسين الإجراءات أو بتقديم مزيد من البيانات المكتملة. ولم يؤثر أيّ من استنتاجاتي على رأيي بشأن بيانات اليونيدو المالية، بناء على مراجعتي لها. ومن ثم، قبلتُ بيانات اليونيدو المالية لعام ٢٠١٥ بدون تحفظ.

جيم -

تحليل البيانات المالية

جيم-١ -

الرقابة الداخلية

- ٢٢ - لدى اليونيدو نظام للرقابة الداخلية
- ٢٣ - التحقق بواسطة برامجية CheckAud من الأذون التي يمنحها نظام "ساب"
- ٢٤ - بالاستناد إلى معاينة إحصائية للتأكد من مدى الامتثال، خلصتُ أنا وفريقي، بدرجة معقولة من اليقين، إلى أن هناك نظاماً موثقاً للرقابة الداخلية لدى اليونيدو، يكفل الاكتمال والحدوث الفعلي والتقييم والتخصيص والإفصاح في البيانات المالية لعام ٢٠١٥.
- ٢٥ - تستخدم اليونيدو نظام "ساب" لتخطيط الموارد المؤسسية في مسك الدفاتر وتنفيذ أعمال أساسية أخرى. ويحتاج مستعملو النظام إلى أذون تحدّد نطاقها أعمال المستعملين ومسؤولياتهم. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، استخدم فريقتي برامجية المراجعة CheckAud في التحقق من أذون إدارة شؤون المستعملين وأذون المحاسبة المالية التي منحها نظام ساب لـ ١٤٨ مستعملاً رئيسياً في مقر اليونيدو. ولأسباب أمنية وتجنباً لأي تدخل في برامجية المراجعة، أتيحت نسخة غير محدثة لبضعة أيام من نظام الإنتاج.

جيم-١-١ -

إدارة شؤون المستعملين

- ٢٤ - الفصل بين الواجبات من أجل إدارة النظام
- ٢٥ - وجود عدد كبير من المستعملين الحاصلين على أذون أساسية
- ٢٦ - برامجية "ساب" للإدارة المركزية لشؤون المستعملين (CUA) تلغي الأذون غير المبررة
- ٢٤ - ينبغي، من أجل إدارة شؤون المستعملين، الحصول على أذون من أجل إنشاء حسابات للمستعملين وتغييرها وحذفها، ومن أجل تنفيذ أنشطة إدارية أخرى. ووفقاً للفقرة ٢١٩ من إطار اليونيدو للرقابة الداخلية، تنفَّذ عملية الفصل بين المهام بمنح حقوق إدارة النظم حصرياً لموظفي شعبة نظم التكنولوجيا والمعلومات.*
- ٢٥ - تحقق فريقتي من تسعة أذون أساسية ممنوحة لموظفي إدارة شؤون المستعملين. ومن أصل المستعملين الـ ١٧ الحاصلين على أكثر من ثلاثة أذون، لدى واحد منهم أربعة أذون، ولدى أربعة منهم خمسة أذون، ولدى واحد منهم ستة أذون، ولدى واحد منهم سبعة أذون، ولدى عشرة منهم تسعة أذون. والمستعملون هم موظفون في إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الشؤون المالية وشعبة شؤون المشتريات.
- ٢٦ - عند استفسار شعبة نظم التكنولوجيا والمعلومات عن سبب وجود عدد كبير من المستعملين الممنوحين أذوناً أساسية، ردّت الشعبة بأن منح هذه الأذون تم أثناء تطبيق مشروع تنفيذ نظام "ساب" وأن مخاطر إساءة استخدام تلك الأذون ستتقلص لأن شعبة نظم التكنولوجيا والمعلومات بدأت في استخدام برامجية "ساب" للإدارة المركزية لشؤون

* ابتداءً من ١ شباط/فبراير ٢٠١٦، عمدت اليونيدو إلى ضبط هيكل أمانتها وموآمتها. ومن ثم، فإننا نستخدم الأسماء الجديدة للشعب والإدارات عندما نشير إليها.

المستعملين (CUA)، إذ تعطل هذه البرمجية استعمال الأذون غير المبررة في النظم المرتبطة بنظام "ساب" مثل نظام الإنتاج. ومن ثم، فإن عدداً قليلاً فقط من الموظفين الأعضاء في فريق منح الأذون في مكتب المساعدة لنظام "ساب" يحق له استعمال هذه البرمجية.

٢٧- أرى أنه على الرغم من تديني خطر إساءة الاستعمال، ينبغي ألا تختلف أذون CUA عن أذون نظام الإنتاج. فالاختلاف يمكن أن يؤدي إلى حالات سوء فهم واستنتاجات خاطئة. وأوصي بإلغاء أذون نظام الإنتاج التي لا تتوافق مع أدوار اليونيدو. بموجب نظام "ساب" ومفهوم الأذون فيه.

التوصية/التوصيات

٢٨- ستبذل جهود لإلغاء أذون إدارة شؤون المستعملين الممنوحة للمستعملين غير الأساسيين في نظام الإنتاج.

رد الإدارة

٢٩- سوف أتابع أنا وفريقي هذه العملية.

المتابعة

المفاهيم والأدلة

جيم-١-٢-

٣٠- لا يراعى مفهوم CUA في وثائق اليونيدو بشأن الأدوار والأذون في نظام "ساب"، مثل وثيقة "Phase II: Blueprint Release 3 Roles and Authorizations" الصادرة في عام ٢٠١٢، إذ لا تأخذ تلك الوثائق في الاعتبار تغيير الأدوار وتمديدتها وإنجازها منذ تنفيذ نظام "ساب".

توثيق الأدوار والأذون

٣١- بل لم يُعدّ حتى الآن دليل شامل بشأن كيفية تعاون الإدارات مع شعبة نظم التكنولوجيا والمعلومات في إنشاء حسابات ومنح أذون للمستعملين وتغييرها وحذفها. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠١٥، تعمل شعبة نظم التكنولوجيا والمعلومات على صوغ "وثيقة اكتساب المعارف" لتنظيم عملها الداخلي. وتصف تلك الوثيقة طريقة تنفيذ الشعبة لطلبات الإدارات والمستعملين، والغرض منها توثيق الخبرات في مجال إدارة شؤون المستعملين على مستوى الدعم الأول لجهات الدعم الخارجية.

لا يوجد دليل شامل للتعاون

٣٢- أوصى شعبة نظم التكنولوجيا والمعلومات بتنقيح وتحديث الوثائق الأساسية بالتعاون مع الإدارات، ومن ثم إيلاء الاعتبار الواجب لمفهوم CUA. وعلاوة على ذلك، ينبغي للشعبة أن تعد تعليمات مفصلة حول تعاونها مع الإدارات بشأن المستعملين والأذون في نظام "ساب". وأرى أنه ينبغي الانتهاء من إعداد وثيقة "اكتساب المعارف" في أقرب وقت ممكن. وينبغي أيضاً تضمينها فصلاً عن برمجية CUA.

التوصية/التوصيات

٣٣- أحاطت الإدارة علماً بهذه التوصية. وتعمل شعبة نظم التكنولوجيا والمعلومات حالياً على تحديث الأدلة وتوثيق الأذون والأدوار في نظام "ساب".

رد الإدارة

٣٤- سوف أتابع أنا وفريقي هذه العملية.

المتابعة

الفصل بين المهام

جيم-١-٣-

الإطار

٣٥- الفصل بين المهام وسيلة لضمان عدم تحكّم شخص بمفرده في صفقة معينة من البداية إلى النهاية. فمن الأفضل ألا يكون بوسع شخص واحد فقط تولّي مهام استهلال الصفقة وتسجيلها والإذن بها وتسوية حساباتها. ويراعى مبدأ الفصل بين المهام في إطار الرقابة الداخلية لليونيبدو. فوفقاً للفقرة ١٣٣ من هذا الإطار، يقصد بالفصل بين المهام الفصل بين دور كل مجموعة من مجموعات الموظفين التالية: الأمرين بالصرف بخصوص الالتزامات؛ والموظفون المخولون بالدخول في التزامات باسم المنظمة؛ والأمرين بالصرف بخصوص المدفوعات، والأمرين بصرف الأموال؛ والموظفون المأذون لهم بالتوقيع على التعليمات المصرفية.

٣٦- وللتحقق من أن الفصل بين المهام ناجح بالفعل في نظام الإنتاج، أخذنا عينة مكونة من بيانات مختارة وتحققنا من سبعة أذون أساسية في مجال المحاسبة المالية، شملت "تعهد قوائم البائعين وفواتيرهم/ قيد الإشعارات الدائنة"، و"فواتير البائعين/الإشعارات الدائنة ومطابقة الفواتير مع المدفوعات"، "تعهد قوائم الزبائن وفواتيرهم/ قيد الإشعارات الدائنة". وجاءت النتيجة على النحو التالي: من أصل المستعملين الـ ٢٦ الحاصلين على أكثر من ثلاثة أذون، كان لدى ستة منهم أربعة أذون، ولدى واحد منهم خمسة أذون، ولدى اثنين منهم ستة أذون، ولدى ١٧ منهم سبعة أذون. وكان أولئك المستعملون موظفين في إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الشؤون المالية وشعبة شؤون المشتريات. ومن ثم، وبناء على هذه الأذون، يتحكم كثير من مستعملي نظام "ساب". بمفردهم في الصفقات من البداية إلى النهاية، وبإمكانهم في الوقت نفسه تعهد بيانات البائعين والزبائن. ومما يثير مزيداً من القلق أن ما لا يقل عن اثنين من أولئك المستعملين يتولّون إدارة شؤون المستعملين في برامجية CUA، إذ يمكنهم إنشاء حسابات المستعملين وتغييرها وحذفها.

الأذون الأساسية

٣٧- أرى أنه ليس هناك حتى الآن فصل بين المهام. ويراكم عدة مستعملين أذونا كثيرة. وعلى الرغم من أن اليونيدو تضع قيوداً في إطار سلسلة الإجراءات، فإننا لا نزال قلقين بشأن المستعملين الذين لديهم أذون مالية وإدارية في برامجية CUA. وللتخفيف من هذه المخاطر، أوصي بأن تقوم إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الشؤون المالية بتحديث الأذون الحالية وجعلها متنسقة مع مهام كل مستعمل.

التوصية/التوصيات

٣٨- ووفقاً لما سبق أن نوقش مع مراجع الحسابات الخارجي وأُعلِم به، أُسندت جميع الأدوار في البداية خلال مرحلة التنفيذ استناداً إلى المخطط الأولي للأدوار والأذون.

رد الإدارة

وقد خضعت تلك الأدوار والأذون لتحديث مستمر استناداً إلى طلبات مسيري العمل/ المستعملين الرئيسيين. وتُسنَد هذه الأدوار إلى المستعملين بناء على طلب رسمي من خلال نظام OPRS الإلكتروني يوافق عليه المشرف أو المستعملون الرئيسيون المعنيون.

٣٩- وقد تم تفعيل مبدأ "العيون الأربعة" داخل نظام "ساب". وهذا يعني أنه بصرف النظر عن الإذن، إذا كان لمستعمل أن يغيّر البيانات الرئيسية لبائع ما، فإن تلك التغييرات يجب أن يقرها مستعمل آخر داخل النظام له إذن خاص بإقرار التغييرات. وبدون الإقرار لا يمكن تغيير البيانات الرئيسية للبائعين فيما يتعلق بعمليات قيد البنود المفتوحة أو برنامج الدفعات. ولا يمكن من ثم لأي مستعمل أن يغيّر بمفرده البيانات الرئيسية للبائعين وأن يستخدم تلك التغييرات في صفقات المتابعة.

٤٠- هناك ملاحظة على وجه التحديد فيما يتعلق بالفصل بين المهام، وهي أن هناك مجالاً لمواصلة تحسين مفهوم الأذون، ولا سيما فيما يتعلق بالإيقاف الآلي للبنود المفتوحة. وتُنظر اليونيدو في إمكانية تطبيق نظام لتسلسل سير العمل في قيد الفواتير. ومن شأن هذا الأمر أن يزيد من إمكانية تتبع خطوات الأمر بالصرف. ففي الوقت الراهن، لا يظهر الأمر بالصرف (الموظف الذي يلغي إيقاف الصرف) إلا في سجل التغيير للبنود المفتوحة. وقد فعلت اليونيدو خاصية تسجيل أنشطة المستعملين بحيث يمكن تتبع الأنشطة المنفذة سابقاً بسهولة. واستناداً إلى استنتاجات مراجعي الحسابات، سننظر في زيادة توضيح وتبسيط مفهوم الأذون. ولكن مفهوم الأذون للفصل بين المهام، عموماً، فيما يتعلق بالحسابات المستحقة الدفع والحسابات المستحقة القبض، مفهوم متين وموثوق؛ والمخاطر الواردة في الاستنتاجات المذكورة أعلاه مخاطر ثانوية.

٤١- سوف أتابع أنا وفريقي هذه العملية.

المتابعة

خاصية أذون الاستعمال الشاملة SAP_ALL

جيم-١-٤-

٤٢- تشمل خاصية SAP_ALL المركبة جميع أذون نظام "ساب"، مما يعني أن المستعمل الممنوح تلك الخاصية يمكنه الاضطلاع بجميع المهام في نظام "ساب". ويوصي نظام "ساب" بعدم منح هذه الخاصية لأي مستعمل.

خاصية SAP_ALL

٤٣ - خلص فريقتي إلى أن ١٥ مستعملاً من فئة "service user" يستعملون هذه الخاصية في نظام الإنتاج. وتندرج فئة "service user" ضمن فئة "dialog user" وهي متاحة لمجموعة كبيرة ومغفلة الهوية من المستعملين. ووفقاً لتوصيات القائمين على نظام "ساب"، ينبغي عادة منح عدد محدود من الأذون في هذا الشأن. وعلاوة على ذلك، إذا كان المستعمل لا يحتاج إلى خاصية "dialog user" في نظام "ساب"، فينبغي إدراجه ضمن فئة "system user" فقط.

المستعملون الفعليون لهذه الخاصية

٤٤ - أرى أن منح خاصية SAP_ALL لفئة "service user" من المستعملين ينطوي على خطر إساءة استخدام الأذون الشاملة. وأوصي بالتحقق مما إذا كان المستعملون الـ ١٥ من فئة "service user" ينتمون إلى الفئة المناسبة، وإذا كان الأمر كذلك، التحقق مما إذا كانوا بحاجة إلى خاصية SAP_ALL.

التوصية/التوصيات

٤٥ - بُذلت جهود مكثفة خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ من أجل خفض عدد المستعملين الذين لديهم الإذن باستخدام خاصية SAP_ALL في نظم الإنتاج ومن أجل نقل المستعملين من فئة "service user" إلى مستعملين من فئة "system user". وتعارض شعبة نظم التكنولوجيا والمعلومات أيضاً الرأي القائل بأن منح خاصية SAP_ALL للمستعملين من فئة service user ينطوي على خطر إساءة استعمالها، فالأذون الممنوحة لهذه الحسابات تخضع لرقابة صارمة ولا تُمنح لأي مستعمل خارج فريق إدارة النظم. ولذلك، فإن نفس المخاطر تنطبق على حسابات الإدارة المدججة.

رد الإدارة

٤٦ - بناء على مناقشاتنا مع مراجع الحسابات الخارجي خلال اجتماعنا في ٣ آذار/مارس، فإن على باقي المستعملين من فئة service user ضمان حسن سير نظام "ساب" للإنتاج وبطبيعة الحال، ستقوم شعبة نظم التكنولوجيا والمعلومات، في إطار عملية استعراض الأذون المقبلة، بالنظر في ما إذا كان بالإمكان إدارة أي من هذه الحسابات بدون خاصية SAP_ALL. ومع ذلك، يرجى ملاحظة أن إدخال تغييرات من هذا القبيل على أولئك المستعملين الأساسيين من فئة service user يتطلب تحليلاً دقيقاً واختبارات مكثفة بشأن الجوانب المتضررة من النظام.

٤٧ - سوف أتابع أنا وفريقي هذه العملية.

المتابعة

مؤشر الإنتاجية لرمز الشركة

جيم-١-٥-

٤٨ - يمنع مؤشر الإنتاجية "XPROD" البرامج المخصصة لحذف البيانات التجريبية من حذف بيانات مدرجة ضمن رمز الشركة. وتوصي مبادئ "ساب" التوجيهية بتحديد مؤشر عند الانتقال من نظام التطوير إلى نظام الإنتاج. ففي نظام الإنتاج لا يدرج رمز الشركة ١٠٠٠ ضمن خانة الزبون ١٠٠.

XPROD

التوصية/التوصيات

رد الإدارة

٤٩ - أوصي بوضع علامة على مؤشر الإنتاجية "XPROD" لحماية البيانات من الحذف.

٥٠ - في الوقت الراهن، نظم الإنتاج مقفولة برمز "ساب" للصفقات "SCC4". ومن ثم، فإن عملية التغيير/التشكيل المباشر في نظام الإنتاج تخضع لمراقبة صارمة، وذلك باستخدام آلية للموافقة على إجراء التغييرات والتحكم في المخاطر فقط. وفي هذا الصدد، أخذت التوصية في الاعتبار ويجري حالياً تحليل المتطلبات بشأنها. ونفترض في هذه المرحلة بأن تنفيذ هذه التوصية سيتطلب إجراء اختبارات مكثفة في جميع مجالات نظام "ساب" لتخطيط الموارد المؤسسية، بما في ذلك البيانات الرئيسية. وستنظر اليونيدو في وضع علامة على هذه الخانة أثناء عملية التحديث الوظيفي القادمة، إذ سيلزم إجراء اختبارات مكثفة على أي حال. واستناداً إلى نتائج تلك الاختبارات، يمكن وضع علامة على خانة "productive" فيما يتعلق برمز الشركة.

٥١ - سوف أتابع أنا وفريقي هذه العملية.

المتابعة

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

جيم-٢-

٥٢ - اعتمدت الإدارة هذه المعايير أساساً للمحاسبة. وقد أعدت أول بيانات مالية استناداً إليها للسنة المالية ٢٠١٠.

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (إيساس)

٥٣ - وفقاً لما سُمح به عند اعتماد معايير إيساس للمرة الأولى، طبقت الإدارة أحكاماً انتقالية. وقد انتهت فترة السنوات الخمس في عام ٢٠١٤. ومن ثم، فإن جميع المباني التي تستخدمها اليونيدو تُحتسب الآن في البيانات المالية لعام ٢٠١٥.

الأحكام الانتقالية

٥٤ - نظراً إلى الاحتساب الأولي للمباني، ولا سيما مباني مركز فيينا الدولي، وتجميع حسابات الصندوق الخاص بعمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية في البيانات المالية لعام ٢٠١٥، فقد أعيد إعداد البيانات المالية لعام ٢٠١٤. ومن ثم، فإن جميع الأرقام تظهر على أساس المقارنة.

إعادة إعداد بيانات

عام ٢٠١٤

٥٥ - مُنحت اليونيدو الحق في استخدام وشغل القطعة الأرضية لمركز فيينا الدولي ومبانيه كمقر لها مقابل إيجار سنوي قدره شلن نمساوي واحد = ٠,٠٧ يورو لمدة ٩٩ سنة، تنتهي في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٧٨. وتحظى المنظمات الأخرى الكائنة في فيينا وهي: الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا، ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بحقوق والتزامات مماثلة بشأن استخدام مركز فيينا الدولي كمقر لها.

الطريقة المحاسبية فيما

يتعلق بمركز فيينا الدولي

٥٦ - تتحمل المنظمات الكائنة في فيينا المسؤولية عن نفقاتها المتعلقة بإدارة المباني وتشغيل المرافق على نحو منظم وصيانتها كما يلزم من أجل استمرار صلاحيتها للعمل. وتدرج الأنشطة المنفذة في إطار هذه الفئة في حساب دائرة إدارة المباني في اليونيدو. وعلى النحو المنصوص عليه في اتفاق المقر، تخضع عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية في المباني والمرافق والمنشآت التقنية لاتفاقيات منفصلة ويجري تقاسم تكاليفها مع الحكومة النمساوية. وتدير اليونيدو هذا الصندوق في إطار حساب الصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية.

٥٧ - تتخذ لجنة الخدمات العامة القرارات المالية والتشغيلية بشأن فئتي الأنشطة، وتتألف هذه اللجنة من موظفين من الإدارة العليا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واليونيدو ومكتب الأمم المتحدة في فيينا. وتصبح تلك القرارات نافذة عند التوصل إلى توافق في الآراء. وتتولى اليونيدو المسؤولية عن تنفيذ الأنشطة في إطار كل من حسابي دائرة إدارة المباني والصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية.

٥٨ - سعت المنظمات الكائنة في فيينا لوقت طويل إلى التوصل إلى حل مشترك. كما أجرت فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، التابعة للأمم المتحدة، مناقشات مستفيضة بشأن الإفصاح عن المباني أو احتسابها. ولم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن طبيعة الإيجار، أي ما إذا كان إيجاراً تشغيلياً أم إيجاراً مالياً، وما إذا كانت قيمة الإيجار الرمزية، وقدرها شلن نمساوي واحد في السنة، تمثل في الواقع إيجاراً أم أنها مساهمة عينية من الحكومة النمساوية، وبشأن كيفية تحديد قيمة مركز فيينا الدولي. ولتوفير بعض الوقت في التوصل إلى نهج مشترك بشأن مركز فيينا الدولي، اعتمدت اليونيدو، بوصفها أول جهة منفذة لمعايير إيباس في مركز فيينا الدولي، الحكم الانتقالي المتضمن في المعيار ١٧ من معايير إيباس المتعلق بفئة المباني في تنفيذها لهذه المعايير في عام ٢٠١٠. وتبعتها المنظمات الأخرى حسب جدولها الزمني لتنفيذ معايير إيباس. ومن ثم، صارت اليونيدو، بحلول عام ٢٠١٤، قادرة على الإفصاح عن مباني مركز فيينا الدولي في إطار المعلومات الأساسية المدرجة في الملحوظات على البيانات المالية.

٥٩ - اتفقت جميع المنظمات الكائنة في فيينا على رسملة مركز فيينا الدولي، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، بموجب الشرط التالي:

حساب دائرة إدارة المباني
والصندوق المشترك لتمويل
عمليات الإصلاح
والاستبدال الرئيسية

لجنة الخدمات العامة

حتى عام ٢٠١٤

اعتباراً من عام ٢٠١٥

قطعة الأرض

٦٠- يعتبر عقد قطعة الأرض المقدمة عقد إيجار تشغيلي غير معرّض للإهلاك. ويشكل الاستخدام المجاني لقطعة الأرض إيراداً، ولكنه لا يُحتسب إلا إذا استمرت اليونيدو في شغل المكان. ومن ثم، تُحتسب الإيرادات والمصروفات سنوياً.

المباني

٦١- تصنف المباني كإيجار مالي لأن اليونيدو تسدد مبلغاً مقابل الحق في استخدامها، وتؤجر تلك المباني للمنظمات الكائنة في فيينا خلال الجزء الأكبر من عمر المباني الإنتاجي. وتُنقل المسؤولية عن المخاطر والمكاسب الكبيرة المرتبطة بالمباني إلى تلك المنظمات لأنها هي المسؤولة عن استمرار صلاحيتها للعمل وعن تقاسم تكاليف عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية ولأنها تستخدم المباني للاضطلاع بأنشطتها. وعلاوة على ذلك، فإن للمباني طبيعة خاصة تحول دون استخدامها من جانب أطراف أخرى دون إدخال تغييرات كبيرة عليها. وهذه "عملية نقل" على النحو الوارد في المعيار ٢٣ من معايير إيساس، لأنها تتخذ شكل منافع اقتصادية مستقبلية أو منافع متوقعة متأتية من معاملة غير تبادلية. وتمثل عملية النقل أصولاً ملموسة في شكل سلعة عينية. ولا تخضع عملية النقل لأي شرط لأن قرار البقاء في المباني أو تركها يعود إلى تقدير المنظمات الكائنة في فيينا. ومن ثم، فإنه يمكن احتساب كامل الإيرادات المتأتية من المعاملة. أما الإيرادات المتأتية من النقل فينبغي أن تُوجّل لأن المنفعة الاقتصادية/المنافع المتوقعة من المباني لا تتحقق إلا بعد الوفاء سنوياً بالالتزام المتعلق بالبقاء في النمسا. وبناء على ذلك، تُحتسب الإيرادات سنوياً وفقاً لمعدل الإهلاك السنوي من خلال الوفاء بالالتزام المتعلق باستخدام المباني خلال السنة. وتعتبر إدارة المباني عملية مشتركة لأن المنظمات الكائنة في فيينا تتشارك في السيطرة على الأصول والخصوم والإيرادات والنفقات المرتبطة بهذا الترتيب المشترك.

ملخص

٦٢- باختصار، ستم رسملة المباني في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وستُحتسب الخصوم ذات الصلة كإيرادات مؤجلة. ويتم كل سنة تكبّد نفقات اهتلاك المباني، ويُحتسب في الوقت ذاته مبلغ مكافئ من الإيرادات نظير وفاء تلك المنظمات بالتزامها المتعلق بالبقاء في المباني خلال السنة. وتُرسمل عمليات الإصلاح والإبدال المبررة التي تزيد من قيمة عناصر مباني مركز فيينا الدولي و/أو من عمرها الإنتاجي وتزيد القيمة الإجمالية لمباني المركز، فضلاً عن التزام الأداء المناظر.

طريقة التقييم

٦٣- تولّت عملية تحديد القيمة الإجمالية لمركز فيينا الدولي شركة تقييم متخصصة كلّفتها جميع المنظمات الكائنة في فيينا بهذه المهمة ومولت عملها. وقد حددت الشركة عناصر معينة في المباني مثل الهيكل الخارجي والسقف والواجهة والنوافذ ونظامي التدفئة والتبريد، وقدرت

العمر الإنتاجي لكل عنصر من هذه العناصر. وبناء على ذلك، قدرت الشركة تكاليف الاستبدال بعد خصم الاهتلاك بمبلغ يناهز ٢٧٧,٠ مليون يورو في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

إقرار بالامتثال لمعايير
إيساس

٦٤ - أشعر بالامتنان لتوصل جميع المنظمات الكائنة في فيينا إلى اتفاق بشأن رسملة مركز فيينا الدولي، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وأقر بأن طريقة الاحتساب والتقييم المستخدمة في البيانات المالية فيما يتعلق بمركز فيينا الدولي ممثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

بيان المركز المالي

جيم-٣-

٦٥ - نظراً إلى الاحتساب الأولي لمركز فيينا الدولي وتجميع حسابات الصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية، ارتفع كل من مجموع الأصول ومجموع الخصوم المعاد إعدادها في عام ٢٠١٤ بحوالي ٥٠ مليون يورو. وفي حين انخفض مجموع الخصوم بمقدار ١,٨ في المائة في عام ٢٠١٥، ارتفع مجموع الأصول بمقدار ١٦,٦ في المائة. ونتيجة لهذا، شهد مجموع القيمة المتبقية الصافية لليونيدو زيادة مقدارها حوالي ١٢٠ مليون يورو (٤٧,٧ في المائة). ويبين الجدول ١ الاتجاه السائد بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥.

ازدياد مجموع صافي
الأصول

السنة، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر					
٢٠١٥	٢٠١٤ (بعد إعادة إعداد البيانات المالية)	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
٦٣٤,٠ ٪٣,٩	٥٥٦,٧ ٪٠,٠	٥٩١,٧ ٪٧,٤	٥٥١,٠ (٪٤,٨)	٥٧٨,٨ (٪٧,١)	الأصول الجارية بملايين اليوروهات النسبة المئوية للتغير
١٤٢,٢ ٪٣٠,٧	١٠٨,٩ ٪٤٠,٢	٢٣,٩ ٪٩,٨	٢١,٨ ٪٧٥,٨	١٢,٤ ٪٧,٤	الأصول غير الجارية بملايين اليوروهات النسبة المئوية للتغير
٧٧٦,٢ ٪٦,٦	٦٦٥,٦ ٪٦,٢	٦١٥,٦ ٪٧,٥	٥٧٢,٨ (٪٣,١)	٥٩١,١ (٪٦,٧)	مجموع الأصول بملايين اليوروهات النسبة المئوية للتغير
١٥٤,٢ ٪٦,٥	١٤٤,٨ (٪٠,٩)	١٣٩,٩ (٪٤,٠)	١٦٢,٦ ٪٢٠,٢	١٣٥,٢ (٪٢٦,٤)	الخصوم الجارية بملايين اليوروهات النسبة المئوية للتغير
٢٥٦,٥ (٪٦,١)	٢٧٣,٢ ٥١,٣	٢٢٩,٧ ٪٣٧,٢	١٨٠,٥ (٪١,٣)	١٨٣,٠ ٪٣٣,٣	الخصوم غير الجارية بملايين اليوروهات النسبة المئوية للتغير

السنة، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر					
٢٠١٥	٢٠١٤ (بعد إعادة إعداد البيانات المالية)	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
٤١٠,٧ (٪٨,٨)	٤١٨,٠ ٪١١,٨	٣٦٩,٦ ٪٧,٧	٣٤٣,١ ٪٧,٨	٣١٨,٢ ٪٦,١	مجموع الخصوم بملايين اليورو النسبة المئوية للتغير
٣٦٥,٦ ٪٤٧,٧	٢٤٧,٥ ٪٧,٨	٢٤٦,٠ ٪٧,١	٢٢٩,٧ (٪٥,٩)	٢٧٣,٠ (٪٥,٣)	مجموع صافي الأصول/القيمة المتبقية بملايين اليورو النسبة المئوية للتغير

الجدول ١: بيان المركز المالي

- ٦٦- يُعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة المستمرة في التبرعات الجارية وغير الجارية المستحقة القبض. وتسارعت نسبة الزيادة من حوالي ٦٠ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٩٢,٠ في المائة في عام ٢٠١٥. ونتيجة لهذا، يتكوّن أكثر من ربع مجموع أصول اليونيدو من تبرعات مستحقة القبض.
- ٦٧- أودُّ أن أشير مرة أخرى إلى أن هذا الارتفاع قد ينطوي على مخاطر في المستقبل. إذ إنّ التبرعات المستحقة القبض في عام ٢٠١٥ سوف تُنفق على برامج التعاون التقني في السنوات القادمة، بينما يُتوقع أن تشهد استحقاقات ما بعد الخدمة ازدياداً مستمراً في الفترة نفسها. ومرة أخرى، أوصى الإدارة بأن تراقب هذا الارتفاع عن كثب في السنوات القادمة.
- ٦٨- ارتفاع التبرعات من المؤشرات الأساسية على الطلب على خدمات اليونيدو، وهو خاضع لفحص مستمر من قبل الإدارة، وتقوم أجهزة تقرير السياسات باستعراضه بصفة دورية.
- ٦٩- سوف أتابع أنا وفريقي هذه العملية.
- ازدادت التبرعات بنسبة تفوق ٩٠ في المائة
- التوصية/التوصيات
- رد الإدارة
- المتابعة

جيم-٣-١- الأصول

جيم-٣-١-١- النقدية ومكافئات النقدية

- ٧٠- وضع اليونيدو النقدي مُرضٍ إجمالاً. وتتألف النقدية ومكافئات النقدية مما يلي: النقدية المودعة لدى المصارف والنقدية الحاضرة؛ والودائع لأجل التي يقل أجل استحقاقها الأصلي عن ١٢ شهراً؛ والنقدية ومكافئات النقدية الموجودة لدى المكاتب الميدانية. ويبيّن الجدول ٢ الاتجاه السائد بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥.
- ٧١- في عام ٢٠١٥، استمر ضعف قيمة اليورو مقابل الدولار في سوق العملات الأجنبية. وشهد سعر صرف اليورو مقابل الدولار المزيد من التراجع في نهاية السنة بنسبة قدرها
- وضع اليونيدو النقدي مُرضٍ إجمالاً
- سعر صرف اليورو مقابل الدولار

١٠,٣ في المائة، من ١,٢٢٠ في عام ٢٠١٤ إلى ١,٠٩٤ في عام ٢٠١٥. وحقت اليونيدو مجدداً أرباحاً محاسبية من انخفاض سعر صرف اليورو، بلغت في عام ٢٠١٥ نحو ٣٣ مليون يورو. -٧٢ بلغ حجم النقدية ومكافئات النقدية في عام ٢٠١٥ ما مقداره ٤٣٩,٧ مليون يورو، وهذا مساو تقريباً لمستواه في عام ٢٠١٤. وفي حين ازداد حجم النقدية المودعة لدى المصارف والنقدية الحاضرة بمقدار ٢٣,٤ مليون يورو، انخفض حجم الودائع لأجل بنفس المقدار تقريباً. وفي عام ٢٠١٤، ظل الوضع في الأسواق المالية مستقرًا، مع التدني الشديد لأسعار الفائدة على الحسابات تحت الطلب والودائع القريبة الأجل.

ازدياد حجم النقدية المودعة لدى المصارف والنقدية الحاضرة

السنة، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر					
٢٠١٥	٢٠١٤ (بعد إعادة إعداد البيانات المالية)	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
١٢٣,٠	٩٩,٦	٩٤,٧	١٣٢,٥	٦٢,٤	النقدية المودعة لدى المصارف والنقدية الحاضرة
٪٢٣,٥	(٪٤٤,٩)	(٪٢٨,٦)	٪١٢,٤	٪٨٩,٨	بملايين اليورو النسبة المئوية للتغير
٣١٤,٤	٣٤٠,٧	٣٠٤,٢	٣٤٩,٠	٣٤٩,٠	الودائع لأجل التي يقل أجل استحقاقها الأصلي عن ١٢ شهراً
(٪٧,٧)	٪٦,٠	(٪٢,٩)	(٪٦,٦)	(٪٦,٦)	بملايين اليورو النسبة المئوية للتغير
٢,٣	٢,٤	٢,٠	٣,١	٣,١	النقدية ومكافئات النقدية الموجودة لدى المكاتب الميدانية
(٪٣,٥)	٪٩,٥	(٪٤,٤)	(٪٠,٩)	(٪٠,٩)	بملايين اليورو النسبة المئوية للتغير
٤٣٩,٧	٤٤٢,٧	٤٣٧,٧	٤٣٨,٧	٤١٤,٥	النقدية ومكافئات النقدية
(٪٠,٧)	٪٠,٩	(٪٠,٢)	٪٥,٨	(٪٨,٨)	بملايين اليورو النسبة المئوية للتغير

الجدول ٢: النقدية ومكافئات النقدية (المصدر: الملاحظة ٢)

-٧٣ ظل متوسط سعر الفائدة على الأرصدة المقومة باليورو والدولار في عام ٢٠١٤ على حاله تقريباً، لكن سعر الفائدة على الأرصدة المقومة بالدولار (٠,٢٦ في المائة) تضاعف مقارنة بالأرصدة المقومة باليورو (٠,١٣ في المائة) في عام ٢٠١٥. ومن ثم، زادت اليونيدو من استثماراتها في الودائع القريبة الأجل بدولار الولايات المتحدة. وبلغت نسبة الاستثمارات بالدولار إلى الاستثمارات باليورو ٥٦ في المائة مقارنة بنسبة ٤٤ في المائة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

زيادة الودائع لأجل بالدولار

التوصية/التوصيات

٧٤- زيادة الاستثمارات وحيث سبب ارتفاع سعر الفائدة على الأرصدة المقومة بالدولار. ومن ناحية أخرى، قد تتعرض اليونيدو لمخاطر سعر الصرف إذا تحتم نقل الاستثمارات بالدولار ثانيةً إلى اليورو. ومن ثم، أوصي بالألا تكون الأرصدة المقومة بالدولار أعلى بكثير من الالتزامات المراد تسديدها بالدولار.

رد الإدارة

٧٥- الافتراض بأن اليونيدو قد زادت من استثماراتها بدولارات الولايات المتحدة بسبب ارتفاع سعر الفائدة على الأرصدة المقومة بالدولار عن سعر الفائدة على الأرصدة المقومة باليورو افتراض غير صحيح. فلم تحوّل اليونيدو أي يوروهات إلى دولارات في عام ٢٠١٥ بغرض الحصول على أسعار فائدة أعلى، ولن تقوم بتحويل دولارات ثانيةً إلى يوروهات. ونسبة الاستثمارات بدولارات الولايات المتحدة إلى الاستثمارات باليورو هي نفسها نسبة النفقات بالدولار إلى النفقات باليورو (في عام ٢٠١٥، كانت نسبة النفقات بالدولار واليورو ٥٦ في المائة و٤٤ في المائة على التوالي). ونجحت اليونيدو في الحفاظ على الأرصدة المقومة بالعملتين بنسبة تتناسب مع المصروفات الضرورية بكل عملة.

٧٦- تتفق مع التعليق الذي مفاده ضرورة ألا تكون الأرصدة المقومة بدولارات الولايات المتحدة أعلى بكثير من الالتزامات المراد تسديدها بالدولار، ونعتقد بأن هذا قد تحقق في عام ٢٠١٥.

المتابعة

٧٧- سوف أتابع أنا وفريقي هذه العملية.

الاستثمار بأسعار فائدة جزائية

٧٨- تواجه اليونيدو انخفاضاً في أسعار الفائدة في منطقة اليورو، بل أسعار فائدة جزائية. ويفضل العلاقة الجيدة مع المصارف المناظرة، تمكنت اليونيدو من إدارة الودائع لأجل باليورو بسعر فائدة صفري أو منخفض. وأمكن لليونيدو تجنب أسعار الفائدة الجزائية، وإن تحتم عليها أن تمدد أجل الاستثمارات حتى ١٢ شهراً. بيد أن اليونيدو اضطرت للأسف إلى تمديد وديعة لمدة ٩٧ يوماً بسعر فائدة سلبي. وبعد إعادة تمويل الدين هذه، حُصم من المبلغ النهائي المسدد إلى اليونيدو مبلغ ١٢ ١٢٥ يورو كسعر فائدة جزائي.

التوصية/التوصيات

٧٩- مدتت اليونيدو الاستثمار مع علمها التام بسعر الفائدة الجزائي، وعدم إعادة تمويل الدين تلقائياً. ونظراً إلى أن لليونيدو أكثر من عشر جهات مناظرة فيما يخص استثماراتها، كان من الممكن تحويل الوديعة إلى جهة مناظرة أخرى. ومن ثم، أرى أنه كان يمكن لليونيدو تفادي سعر الفائدة الجزائي. وفيما يتعلق بالوضع المالي الفعلي، أوصي بعدم قبول أي استثمارات بسعر فائدة أقل من صفر في المائة.

٨٠- توافق اليونيدو على التعليق الذي مفاده أنه ينبغي في العادة الامتناع عن القيام باستثمارات بسعر فائدة سلبي. بيد أنه لم يكن بوسع اليونيدو تفادي سعر الفائدة الجزائي في الحالة المذكورة واستثمار الأموال في مكان آخر في ذلك الوقت، حيث عرضت جميع الجهات المناظرة سعر فائدة سلبي (مثلما سُجل على النحو الواجب في استمارة الاستثمار الأصلية للمعاملة المعنية)، بل رفض بعض شركائنا الاستثماريين الحاليين قبول ودائع باليورو لأقل من عام. والحال أن إقامة علاقة شراكة مع جهة مناظرة جديدة عملية طويلة، كما عرضت جهات مناظرة أخرى اتصلنا بها في ذلك الوقت أسعار فائدة سلبية أيضا.

٨١- يرجى العلم بأن استثمار أموال لدى جهة مناظرة أخرى من الجهات الحالية بحصة استثمارية كاملة كان سيزيد من تعرضنا للمخاطر فيما يتعلق بالجهة المناظرة المعنية، إلى حد كان يمكن أن يعرض أمن الأموال للخطر. وتقوم سياسة اليونيدو الاستثمارية على ثلاثة مبادئ رئيسية، وهي:

- (أ) أمن الأموال
- (ب) السيولة
- (ج) عائد الاستثمار

ولو كانت اليونيدو قد استثمرت أموالا لدى جهة مناظرة أخرى ضمن الحافظة بما يتجاوز الحصة المقررة لكان ذلك منافيا لأهم أهدافها، وهو ضمان أمن الأموال.

٨٢- وعلاوة على ذلك، تفوقت اليونيدو على أداء السوق فيما يتعلق بإيرادات الاستثمار باليورو خلال عام ٢٠١٥، محققة سعر فائدة فعلي متوسط بنسبة ١,٢٦٪ في المائة على الاستثمارات باليورو، وهو أعلى بكثير من أداء السوق (٠,٠٧٪ في المائة).

٨٣- وتستكشف اليونيدو بنشاط المنتجات الاستثمارية الأخرى المتاحة في السوق. بيد أن معظم المنتجات القريبة الأجل غير القائمة على المضاربة تمنح حاليا سعر فائدة سلبي للأسف (أذون الخزينة وصناديق الأسواق النقدية).

٨٤- وخلاصة القول إن الأداء الاستثماري ككل، بما في ذلك الاستثمارات باليورو، كان أفضل من متوسط أداء السوق. ولم يكن من الممكن تفادي المعاملة الوحيدة التي أسفرت عن سعر فائدة سلبي في ذلك الوقت، كما لم يكن لها أثر كبير على عائدات الفوائد السنوية.

٨٥- سوف أتابع أنا وفريقي هذه العملية.

المتابعة

جيم-٣-١-٢-

الاشتراكات المقررة المستحقة القبض

٨٦- في عام ٢٠١٥، ارتفع حجم الاشتراكات المقررة المستحقة القبض بنحو ٥ ملايين يورو ليصل إلى ١٠٣,٢ مليون يورو. ويبيّن الجدول ٣ الاتجاه السائد بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥.

ازدادت الاشتراكات المقررة

السنة، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر				
٢٠١٥	٢٠١٤ (بعد إعادة إعداد البيانات المالية)	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
١٠٣,٢ ٪٤,٨	٩٨,٤ ٪٦,٤	٩٢,٥ (٪٠,٠)	٩٢,٥ (٪٦,٨)	٩٢,٥ (٪٦,٨)
٩١,٤ ٪٦,٩	٨٩,٨ ٪٣,٥	٨٦,٨ (٪٠,٥)	٨٧,٢ (٪٤,٧)	٨٧,٢ (٪٤,٧)
٠,١ (٪٨٤,١)	٠,٦ (٪٤٥,٠)	١,١ (٪٨٦,٩)	٦,٦ (٪٣٥,٧)	٦,٦ (٪٣٥,٧)
٠,١ (٪٢٨,٣)	٠,٢ (٪٧٦,٧)	٠,٥ (٪٦٦,٠)	٢,٣ (٪٤٦,٦)	٢,٣ (٪٤٦,٦)

الجدول ٣: الاشتراكات المقررة المستحقة القبض (المصدر: الملاحظة ٣)

٨٧- تقضي معايير إيساس بأن تُحسب مخصّصات احتياطية للاشتراكات المشكوك في تحصيلها بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وقد ارتفع مبلغ المخصّصات المرصودة تحسباً لعدم تحصيل الاشتراكات بمقدار ١,٧ مليون يورو ليصل مجموعها إلى ٩١,٤ مليون يورو. ويتعلق ما يزيد على ٧١ مليون يورو من هذا المجموع باشتراكات مقررة مشكوك في تحصيلها من دول أعضاء سابقة. وزاد مجموع المبالغ غير المسدّدة (بدون احتساب الدول الأعضاء السابقة) إلى ما مجموعه ٣٢,١ مليون يورو. ويبيّن الجدول ٤ الاتجاه السائد في نهاية فترات السنتين بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٠.

مخصّصات احتياطية للاشتراكات المشكوك في تحصيلها بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

فترات سنتين		
٢٠١٥-٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١١-٢٠١٠
١٤٣,٢	١٥٣,٢	١٥٦,٦

فترات سنتين			
٢٠١٥-٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١١-٢٠١٠	
١٢٩,٦	١٤٦,٤	١٤٤,١	الاشتراكات المقررة المحصّلة بملايين اليوروهات
١٣,٥	٦,٨	١٢,٥	الاشتراكات المقررة غير المسدّدة بملايين اليوروهات
٣٢,١	٢٢,٣	٣٨,٣	مجموع المبالغ غير المسدّدة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر من السنة الثانية بملايين اليوروهات

الجدول ٤: حالة الاشتراكات بدون احتساب الدول الأعضاء السابقة - فترات سنتين -
(المصدر: المرفق الأول)

٨٨- أودّ أن أعيد تذكير الدول الأعضاء القليلة التي عليها متأخّرات كبيرة بأن تفي بالتزاماتها وتسدّد اشتراكاتها المستحقة. فمن الإنصاف تجاه الدول الأعضاء الأخرى أن تسهم هذه الدول في سلامة الوضع المالي لليونيدو وفقاً للالتزامات المتعهد بها. وينبغي أن تبذل جميع الدول الأعضاء والإدارة جهوداً من أجل التفاوض بشأن خطط للسداد مع الدول الأعضاء التي عليها متأخّرات.

التوصية/التوصيات

٨٩- تؤكد الإدارة أهمية خطط السداد وجهودها المتواصلة بغرض التفاوض عليها مع الدول الأعضاء التي عليها متأخّرات.

رد الإدارة

٩٠- سوف أتابع أنا وفريقي هذه العملية.

المتابعة

٩١- الاشتراكات المقررة غير الجارية المستحقة القبض هي اشتراكات الدول الأعضاء المؤكّدة التي يحين أجل استحقاقها بعد سنة واحدة من تاريخ الإبلاغ وفقاً لخطط السداد المتفق عليها. ويُتفاوض على خطط السداد بين الدول الأعضاء والإدارة من أجل خفض حجم المتأخّرات. وفي السنوات الماضية، نجحت الدول الأعضاء والإدارة في خفض الاشتراكات المقررة غير الجارية المستحقة القبض. ويبيّن الجدول ٣ الاتجاه السائد بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥.

الاشتراكات المقررة
غير الجارية

٩٢- بعد الاتفاق على خطة سداد، يجوز للدولة العضو سداد المتأخّرات على أقساط تُدفع سنوياً. ويكون على الدولة العضو أيضاً سداد الاشتراكات المقررة للسنة الجارية. ووفقاً لهذا التقسيم، تقيّد الأقساط المدفوعة لحساب أقدم المتأخّرات، في حين يقيّد الجزء الآخر من المبلغ المسدد لحساب مبلغ الاشتراك المقرر المستحق عن السنة الجارية، وإلا أصبح الاشتراك المقرر على الدولة العضو عن السنة الجارية متأخراً. وعلى كل حال، لا تتضمن خطط السداد أي لوائح يمكن عن طريقها ترتيب قيد المبالغ المدفوعة. ووفقاً للبند ٥-٥ (ج) من النظام المالي، تقيّد اليونيدو المبالغ المسددة لحساب أقدم المتأخّرات، حتى في حال الاتفاق على خطة سداد.

قيد الأقساط المدفوعة
بموجب خطط السداد

٩٣- لا يمثل الاتفاق على سداد المتأخرات على أقساط وسداد الاشتراكات المقررة عن السنة الجارية للبند المذكور من النظام المالي بقيّد المبالغ المدفوعة لحساب أقدم المتأخرات. لذا أوصى اليونيدو إما بإضافة فقرة خاصة للنظام المالي بشأن قيد المبالغ المدفوعة في إطار خطة سداد، أو الإشارة صراحة في خطط السداد إلى البند ٥-٥ (ج) من النظام المالي.

التوصية/التوصيات

٩٤- أمثل تماماً في جميع خطط السداد لبنود النظام المالي ذات الصلة؛ حيث قيّدت جميع الأقساط المدفوعة لحساب أقدم المتأخرات. ويكفل إدراج الاشتراكات المقررة عن السنة الجارية في الخطة القيام، في نهاية فترة الخطة، بسداد المبلغ الكامل للاشتراكات المقررة، المستحقة عند انتهاء الخطة.

رد الإدارة

٩٥- ولا حاجة إلى إضافة فقرة جديدة إلى النظام المالي؛ وربما لزم تحسين صياغة خطط السداد في المستقبل لإزالة أي لبس بشأن انطباق النظام المالي.

٩٦- سوف أتابع أنا وفريقي هذه العملية.

المتابعة

التبرّعات المستحقة القبض

جيم-٣-١-٣-

٩٧- في عام ٢٠١٥، تضاعفت تقريباً التبرّعات المستحقة القبض بما يزيد عن ١٠٠ مليون يورو ليصل مجموعها إلى ٢١٢,٠ مليون يورو. وللمرة الأولى، ميزت اليونيدو ما بين التبرّعات المستحقة القبض الجارية وغير الجارية. ولم تُرصد أي مخصصات احتياطية للتبرّعات. ويبين الجدول ٥ الاتجاه السائد بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥.

ازدادت التبرّعات بنسبة تزيد عن ٩٠ في المائة

السنة، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر					
٢٠١٥	٢٠١٤ (بعد إعادة إعداد البيانات المالية)	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
١٣٩,٢ ٪٩٧,٤	٧٠,٥	.	.	.	التبرّعات المستحقة القبض (الجارية) بملايين اليوروهات النسبة المئوية للتغيّر
٧٢,٨ ٪٨٢,٥	٣٩,٩	.	.	.	التبرّعات المستحقة القبض (غير الجارية) بملايين اليوروهات النسبة المئوية للتغيّر
٢١٢,٠ ٪٩٦,٠	١١٠,٤	٪٥٩,٣	٦٩,٣ (٪٤٦,٦)	١١٩,٩ ٪٨,٠	التبرّعات المستحقة القبض بملايين اليوروهات النسبة المئوية للتغيّر

الجدول ٥: التبرّعات المستحقة القبض (المصدر: الملحوظة ٣)

٩٨- على الرغم من أن التبرعات مرحب بها، فمن شأن ازدياد التبرعات وثبات حجم الميزانية (غو حقيقي صفرى) أن يقلل من فرص تحقيق أهداف المدير العام الإنمائية. وعلاوة على ذلك، لا تغطي تكاليف دعم البرامج المدرجة جميع التكاليف الإدارية التي تتكبدها المنظمة. وتغطي الميزانية العادية النفقات الإضافية التي تتكبدها المنظمة على حساب جميع الدول الأعضاء.

٩٩- أوصى، مثل العام الماضي، بأن تراقب الإدارة الوضع القائم حالياً ومستقبلاً، وأن تكفل وجود توازن بين التبرعات وموارد الميزانية العادية في تمويل اليونيدو. فقد تساعد الزيادة الهائلة في التبرعات اليونيدو على تحقيق أهدافها، لكنها قد تنطوي على مخاطر في المستقبل.

١٠٠- تدرك الإدارة تماماً الحاجة إلى تحقيق التوازن اللازم بين الاشتراكات المقررة والتبرعات. والاتجاه السائد الآن في منظومة الأمم المتحدة بأكملها هو الابتعاد عن الاشتراكات المقررة؛ والمسألة الأساسية هي حشد أموال لتخصيصها بشروط ميسرة.

١٠١- سوف أتابع أنا وفريقي هذه العملية.

التبرعات مرحب بها

التوصية/التوصيات

رد الإدارة

المتابعة

الخصوم

جيم-٣-٢-

المبالغ المستحقة الدفع

جيم-٣-٢-١-

١٠٢- يقضي البند ٤-٢ من النظام المالي بأن "يُسَلَّم للدول الأعضاء في نهاية السنة المالية الأولى التالية لفترة السنتين رصيداً الاعتمادات غير المستعمل في نهاية فترة السنتين، بعد أن تخصم منه أية اشتراكات من الأعضاء تتعلق بفترة السنتين تلك تظل غير مدفوعة، ويقيد لحساب الدول الأعضاء بحرص متناسب مع اشتراكاتها المقررة وذلك وفقاً لأحكام البندين ٤-٢ (ج) و ٥-٢ (د) من النظام المالي".

١٠٣- المبلغ الفائض المتاح للتوزيع هو الرصيد غير المنفق المتأني من الاشتراكات المقررة المحصّلة من الدول الأعضاء. وترد تحت خانة "المبالغ المستحقة الدفع" المبالغ المحصّلة كاشتراكات مقررة عن فترات السنتين السابقة زائداً المبالغ المحصّلة من الدول الأعضاء الجديدة (رهنأً بتلقّي تعليمات من الدول الأعضاء المعنية). ويبيّن الجدول ٦ الاتجاه السائد بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥.

البند ٤-٢ من النظام المالي

المبالغ المستحقة الدفع إلى الدول الأعضاء

السنة، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر				
٢٠١٥	٢٠١٤ (بعد إعادة إعداد البيانات المالية)	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
٤,٨	١٦,٦		١٠,٤	٢٦,٨
١٠,٠	٠,٧		١٢,٠	٨,٦
(٣,١)	(١٢,٤)		(٥,٨)	(٢٥,٠)
١١,٧	٤,٨		١٦,٦	١٠,٤

الجدول ٦: الرصيد غير المنفق (المصدر: الملحوظة ١٠، الحسابات)

الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

جيم-٣-٢-٢-

١٠٤- تتألف الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين من خصوم جارية وخصوم غير جارية. ويبيّن الجدول ٧ الاتجاه السائد بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥.

استمرار الاتجاه
التصاعدي

السنة، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر				
٢٠١٥	٢٠١٤ (بعد إعادة إعداد البيانات المالية)	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
٣,٠		٢,٠	١,٥	٢,٣
٪٥٣,٦	٪٣٠,٤		(٪٣٥,٦)	٪٨٩,٩
٢١١,٥		٢٢٣,٥	١٧٥,١	١٧٦,٨
(٪٥,٣)	٪٦٧,٧		(٪٨,٠)	٪٣٣,٦
٦,٠		٦,٢	٥,٤	٦,١
(٪٦,٦)	٪٤٤,٤		(٪١١,٥)	٪٣٤,٧
٢٢٠,٥		٢٣١,٦	١٨٢,٠	١٨٥,٢
(٪٤,٨)	٪٦٧,٣		(٪٨,٧)	٪٣٤,٦

الجدول ٧: الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين (المصدر: الملحوظة ١١)

١٠٥ - تحسب اليونيدو الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين، بما فيها المرتبات والسفر في إجازات زيارة الوطن ومنح التعليم، بالاستناد إلى بيانات الموظفين والمدفوعات السابقة. وقياساً إلى الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين غير الجارية، تعتبر استحقاقات الموظفين القريبة الأجل، البالغة ٣ ملايين يورو، ضئيلة القيمة.

١٠٦ - يتولى اختصاصيون أكتواريون تحديد استحقاقات ما بعد الخدمة وغيرها من استحقاقات الموظفين البعيدة الأجل. والتقييم الأكتواري هو تقدير للالتزامات البعيدة الأجل. ويمكن أن يكون لتغير الافتراضات وتغير سعر الفائدة وتغير نسبة التضخم تأثير كبير على تلك التقديرات. وتُفصّل الإدارة عن الافتراضات وفقاً لمعايير إيباس.

١٠٧ - بسبب هذه الخصوم غير الجارية المتعلقة باستحقاقات الموظفين، أصبح رصيد الصندوق العام لميزانية اليونيدو العادية سلبياً. ويبلغ العجز ١٥٦,٨ مليون يورو. وسيلزم دفع مبالغ نقدية من أجل الوفاء بتلك الاستحقاقات، ليس في المستقبل القريب ولكن في السنوات القادمة.

استحقاقات الموظفين القريبة الأجل ضئيلة القيمة

انخفضت استحقاقات الموظفين غير الجارية انخفاضاً طفيفاً

يتزايد العجز في الميزانية العادية

بيان الأداء المالي

جيم - ٤ -

١٠٨ - في عام ٢٠١٥، زاد مجموع الإيرادات زيادة كبيرة، من ١٥,٧ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٣٧,٧ في المائة. ومرة أخرى، تُعزى هذه الزيادة في المقام الأول إلى ارتفاع حجم التبرعات، التي بلغ مجموعها حوالي ٢٣٠ مليون يورو. ومن ناحية أخرى، انخفض حجم الاشتراكات المقررة مرة أخرى، بعد انخفاضها بنسبة ٦ في المائة في عام ٢٠١٤، بنسبة ١ في المائة في عام ٢٠١٥. ويبيّن الجدول ٨ الاتجاه السائد بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥.

ازدادت التبرعات

السنة، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر				
٢٠١٥	٢٠١٤ (بعد إعادة إعداد البيانات المالية)	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
٣٠٥,١ ٪٣٧,٧	٢٢١,٦ ٪٨٥,٧	١٩١,٦ (٪٨٣,٣)	٢٢٠,٩ (٪٨٩,٢)	مجموع الإيرادات بملايين اليوروهات النسبة المئوية للتغير
٧١,٢ (٪٨,٠)	٧١,٩ (٪٦,٠)	٧٦,٥ (٪٠,٠)	٧٦,٦ (٪٢,٢)	ومنها: - الاشتراكات المقررة بملايين اليوروهات النسبة المئوية للتغير
٢٢٨,٨ ٪٥٦,٩	١٤٩,٦ ٪٣١,٣	١١٤,٠ (٪٢٠,٣)	١٤٢,٩ (٪٢٦,٠)	- التبرعات بملايين اليوروهات النسبة المئوية للتغير
				- عائدات الاستثمار

السنة، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر					
٢٠١٥	٢٠١٤ (بعد إعادة إعداد البيانات المالية)	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
٠,٠ (٪٨٠,٠)	٠,١ (٪٨١,٦)	٠,٥ (٪٣٧,١)	٠,٨ (٪١٨,٤)	٠,٨	بملايين اليوروهاات النسبة المئوية للتغير
مجموع النفقات					
٢٢٣,١ ٪٦٦,٦	١٩١,٤ (٪٦٦,٩)	١٩٠,٨ (٪٦٧,١)	٢٣٠,١ ٪٥,١	٢٣٠,٠ ٪٦٣,٥	بملايين اليوروهاات النسبة المئوية للتغير
بما يشمل:					
- المرتبات/استحقاقات الموظفين					
١٢٦,٣ ٪٨٨,٢	١٠٦,٩ (٪٠,٩)	١٠٧,٩ (٪٦,٢)	١١٥,٠ ٪٥,٠	١١٥,٠	بملايين اليوروهاات النسبة المئوية للتغير
- تكاليف التشغيل					
٢٦,٧ (٪٦,٦)	٣١,٨ (٪٦,٣)	٣٤,٠ ٪٤٦,٠	٢٣,٣ (٪٧,٨)	٢٣,٣	بملايين اليوروهاات النسبة المئوية للتغير
- الخدمات التعاقدية					
٥٥,٨ ٪٦٥,١	٤٤,٦ (٪٣٦,٤)	٧٠,١ ٪٦٠,٠	٥٥,٧ ٪٦٥,٤	٥٥,٧	بملايين اليوروهاات النسبة المئوية للتغير
- معدات التعاون التقني المحتسبة ضمن تكاليف التشغيل					
٦,٢ ٣٦,٤	٤,٥ (٪١١,١)	١٥,٧ (٪٦٦,٨)	٢١,٤ ٪١٥,٤	٢١,٤	بملايين اليوروهاات النسبة المئوية للتغير
- فروق أسعار الصرف					
(٣٣,٣) (٧,٣)	(٢٦,٠) (٣٥,٦)	(٢٥,٤) (٣٥,١)	٩,٧ ١,٩	٧,٨ ٢٠,٣	بملايين اليوروهاات التغير بملايين اليوروهاات
الفائض/العجز					
١١٥,٢ ٥٩,٠	٥٦,٢ ١٠٤,٥	(٤٨,٣) (٣١,٤)	(١٦,٨) (١٠٠,٣)	(١٦,٨)	بملايين اليوروهاات التغير بملايين اليوروهاات

الجدول ٨: الأداء المالي (المصدر: الملاحظة ٢)

١٠٩ - في الفترة نفسها، ارتفعت النفقات أيضا بنسبة ١٦,٦ في المائة. وزادت المرتبات واستحقاقات الموظفين، على وجه الخصوص، بنحو الخمس تقريبا، وزاد الإنفاق على الخدمات التعاقدية بمقدار الربع، وعلى معدّات التعاون التقني بأكثر من الثلث. وانخفضت تكاليف التشغيل فقط انخفاضاً كبيراً بنسبة ١٦,٢ في المائة.

ازدادت النفقات زيادة كبيرة

١١٠ - على وجه الإجمال، زاد أداء اليونيدو بأكثر من الضعف. فبعد أن بلغ الفائض ٥٦,٢ مليون يورو في عام ٢٠١٤، ارتفع ارتفاعاً كبيراً ليصل إلى ١١٥,٢ مليون يورو. والفارق بين المبلغين هو ٥٩,٠ مليون يورو. ومرة أخرى، تأثرت جزء كبير من الفائض من فروق أسعار الصرف التي يُقتصر على قيدها باعتبارها أرباحاً.

أثرت فروق أسعار
الصرف على الفائض

١١١ - كان لانخفاض سعر صرف اليورو مقابل الدولار في نهاية السنة تأثير على أداء اليونيدو في عام ٢٠١٥ مرة أخرى. ولهذا، أود أن أؤكد على توصيتي الصادرة العام الماضي بأن تواصل الإدارة توليد الإيرادات والحد من النفقات.

التوصية/التوصيات

١١٢ - سوف تواصل الإدارة جهودها الرامية إلى توليد إيرادات (يرجى الرجوع إلى الزيادة الملحوظة في التبرعات المشار إليها أعلاه). وقد اقتضت النفقات المدرجة في الميزانية على مقدار الأموال المتاحة، وسوف يستمر اتباع هذا النهج.

رد الإدارة

١١٣ - سوف أتابع أنا وفريقي هذه العملية.

المتابعة

بيان المقارنة بين المبالغ المرصودة في الميزانية والمبالغ الفعلية

جيم-٥-

١١٤ - منذ اعتماد معايير إيباساس، لا تُعدّ ميزانيات اليونيدو وحساباتها باستخدام الأساس نفسه. فقد أعدت البيانات من ١ إلى ٤ كلياً على أساس الاستحقاق. أما بنود الميزانية فقد صُنفت حسب طبيعة النفقات وفقاً للميزانيتين المعتمدتين لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

تُعدّ الميزانية والحسابات
على أساسين مختلفين

١١٥ - يتيح بيان المقارنة بين المبالغ المرصودة في الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان ٥) المطابقة بين الميزانية والحسابات. وقد أُعدّ على أساس محاسبي نقدي معدّل. ويبيّن الجدول ٩ كيفية استخدام الميزانية في السنوات من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥.

يشكل البيان ٥ حلقة
وصل

السنة، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر					
٢٠١٥	٢٠١٤ (بعد إعادة إعداد البيانات المالية)	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
٩١,٧		٨٨,٤	٩٤,٨	٩١,٧	الميزانية الأصلية بملايين اليوروهات
١٠٢,٠		٨٨,٤	١٠٥,٧	٩١,٧	الميزانية النهائية بملايين اليوروهات
٨٧,٦		٧٨,٠	٨٩,٥	٨١,١	المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة بملايين اليوروهات
١٤,٥		١٠,٣	١٦,٣	١٠,٩	رصيد الاعتمادات بملايين اليوروهات
٪١٤,٢		٪١١,٧	٪١٥,٤	٪١١,٩	النسبة المئوية إلى الميزانية النهائية

الجدول ٩: مقارنة المبالغ المرصودة في الميزانية والمبالغ الفعلية
(المصدر: البيان ٥)

١١٦ - في عام ٢٠١٥، زادت النسبة المئوية لموارد الميزانية غير المنفقة لتصل إلى ١٤,٢ في المائة، وإن لم تصل إلى المستوى الذي كانت عليه في عام ٢٠١٣. ويمكن ملاحظة هذه الزيادة على مدى كل فترة من فترات السنتين.

زادت النسبة المئوية لموارد الميزانية غير المنفقة

أرصدة الصناديق والالتزامات

جيم-٦-

١١٧ - لا تُحتسب التزامات اليونيدو كنفقات في البيانات المالية الممتثلة لمعايير إبساس. ومن ناحية أخرى، تتسبب الالتزامات في تجميد موارد اليونيدو المالية، مما سيؤدي إلى مصروفات نقدية في السنوات المقبلة. ففي عام ٢٠١٥، جمّد ٤٤ في المائة من أرصدة صناديق اليونيدو بفعل الالتزامات. والنسبة المئوية لأرصدة الصناديق أقل نسبة على الإطلاق خلال السنوات الخمس الماضية. ويبيّن الجدول ١٠ الاتجاه السائد بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥.

شكلت الالتزامات ٤٤ في المائة فقط من أرصدة الصناديق

السنة، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر					
٢٠١٥	٢٠١٤ (بعد إعادة إعداد البيانات المالية)	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
٣٤٨,٦		٢٢٧,١	٢١١,٣	٢٥٤,٦	أرصدة الصناديق
%٥٣,٥		%٧,٥	(%٧,٠)	(%٦,٦)	بملايين اليوروهات النسبة المئوية للتغير
١٥٤,٦		١٢٥,٤	٩٩,٩	١٣٢,٧	الالتزامات
%٢٣,٣		%٢٥,٥	(%٤,٧)	%٢١,٥	بملايين اليوروهات النسبة المئوية للتغير
%٤٤,٣		%٥٥,٢	%٤٧,٣	%٥٢,١	النسبة المئوية إلى أرصدة الصناديق

الجدول ١٠: أرصدة الصناديق والالتزامات (المصدر: الملحوظتان ١٤ و ٢٠)

استنتاجات مفصّلة بشأن عام ٢٠١٥

دال-

البعثة الميدانية الموفدة إلى المغرب

دال-١-

١١٨ - قام فريق بعثة ميدانية في المغرب. وسأكتفي هنا بلمحة عامة عن نتائجها الرئيسية، التي عرضتها على الإدارة بمزيد من التفصيل.

إيفاد البعثة الميدانية

استدامة المشاريع

دال-١-١-

١١٩ - الاستدامة عامل مهم لنجاح أي مشروع. وهي، وفقاً لمبادئ اليونيدو التوجيهية بشأن برامج ومشاريع التعاون التقني، معيار للنوعية ينبغي أن يُراعى في تصميم وتنفيذ

الاستدامة معيار للنوعية

المشاريع. ويوصف مشروع ما بأنه مستدام عندما يمكن ضمان استمرارية الاستفادة من نتائجه بعد إتمامه ولفترة طويلة من الزمن بعد توقّف المساعدة الخارجية. ومن الشروط الأساسية المسبقة لاستدامة المشاريع أن يكون المنتفعون منه مسؤولين عنه مسؤولية واضحة. ومن الضروري أن تقدم السلطات الوطنية تعهدات ملزمة في هذا الشأن حتى يكتب البقاء لإنجازات المشاريع.

١٢٠- كان هناك افتراض أو توقّع، في المقابلات التي أجريت مع أصحاب المصلحة المعنيين والنظراء الوطنيين، بأن المؤسسات أو السلطات الوطنية المعنية سوف تضطلع بالمهام اللازمة بعد انتهاء المشروع، دون تحديد لكيفية ترجمة هذه الافتراضات إلى ممارسات عملية. والاعتبارات المذكورة في وثائق المشاريع بشأن الاستدامة تستند هي أيضا بالضرورة إلى افتراضات.

١٢١- أرى أن المتابعة اللاحقة للتنفيذ ضرورية لمعرفة ما إذا تحققت استدامة نتائج المشاريع. وأوصي بأن تُجرى عملية تقييم أخرى بعد فترة مناسبة من الزمن، إما على يد الجهات المستفيدة أو من جانب مؤسسات أخرى، من أجل معرفة ما إذا تحققت استدامة إنجازات وفوائد المشروع بما فيه الكفاية. وينبغي لليونيدو أن تبحث مع المانحين مدى إمكانية تقديم أموال إضافية لهذا الغرض، وإلا فيمكنها أن تطلب من السلطات الوطنية المعنية تقديم تقارير منتظمة عن المشاريع بعد إتمامها على فترات زمنية مناسبة.

١٢٢- وافقت الإدارة على أن تقييم الاستدامة يتطلب أن تغطي عمليات التقييم فترات زمنية أطول بكثير. لكن هذه العمليات عادة ما تموّل في إطار تنفيذ المشاريع. فإذا ما انتهى المشروع، انتهى أيضا تمويل عمليات تقييمه، مما يحول دون الاستمرار في جمع بيانات لتقييم مدى استدامة المشروع بعد تنفيذه على مدار الزمن. ومن الضروري بالفعل مناقشة عمليات المتابعة اللاحقة للتنفيذ مع المانحين. ومن الضروري وضع بعض المعايير المناسبة، بمراعاة حجم المشروع ودرجة تعقده ومعايير أخرى من هذا القبيل. وليس من المرجح كثيرا وضع عبء الإبلاغ اللاحق للتنفيذ على عاتق السلطات الوطنية، لأن الكثير من البلدان يفتقر إلى القدرات اللازمة للرصد والتقييم. ومن الضروري النظر أيضا في كيفية بناء القدرات الوطنية في هذين المجالين.

١٢٣- لن أتابع أنا وفريقي هذه المسألة.

مواطن الضعف في تصميم المشروع

١٢٤- في إطار مشروع تصريف نفايات ثنائي الفينيل المتعدد الكلور في المغرب (برنامج التدبير الإيكولوجي الرشيد لمركبات ثنائي الفينيل المتعدد الكلور والتخلص الآمن من المحولات الملوثة به في المغرب)، الذي يحمل رقم 104051/(GFMOR09002)، تقدم اليونيدو وبرنامج

الاستناد إلى افتراضات

التوصية/التوصيات

رد الإدارة

توقّف المتابعة

دال-١-٢-

زيارة موقع المشروع

الأمم المتحدة الإنمائي (فيما يلي "البرنامج الإنمائي") المساعدة إلى القطاعين العام والخاص بغية زيادة القدرات القطرية على الإدارة الآمنة والمستدامة للمحولات الملوثة بثنائي الفينيل المتعدد الكلور خلال جميع مراحل عمرها الإنتاجي. والبرنامج الإنمائي مسؤول عن تعزيز القدرات القانونية والتنظيمية والمؤسسية في المغرب بشأن إدارة المعدات الملوثة بمركبات ثنائي الفينيل المتعدد الكلور النقي والتخلص منها. وتوفر اليونيدو الدعم والمساعدة من أجل إقامة منصة صناعية لمعالجة هذه المعدات الملوثة وإزالة تلوثها. وقد استعرض فريقنا هذا المشروع.

١٢٥ - بعد إجراء جرد حديث للمعدات الكهربائية الملوثة بمركبات ثنائي الفينيل المتعدد الكلور في المغرب، أُرجئ إنشاء المنصة الوطنية. وقد طلب النظراء الوطنيون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ تمديد مهلة التنفيذ ٢٤ شهرا، إذ إنهم عجزوا عن إقامة البنية التحتية المحلية اللازمة لتفكيك المحولات الملوثة وإزالة تلوثها ومعالجتها في الوقت المناسب. كما أن تقييم الأثر البيئي استغرق وقتا أطول من المتوقع من أجل الحصول على إذن بإقامة المنصة. ولم يكن الشركاء الوطنيون قد انتهوا بعد من إقامة المنصة وقت زيارة البعثة الميدانية.

١٢٦ - من رأيي أن تصميم المشروع كان مفرطا في الطموح ولم يحسب بدقة مقدار الوقت المطلوب لإقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص. بما يلزم من مهارات ودراية لمعالجة المحولات الملوثة بمركبات ثنائي الفينيل المتعدد الكلور وإزالة تلوثها. كما أن الظرف لم يكن مواتيا لإقامة منصة لتفكيك المحولات الملوثة بمركبات ثنائي الفينيل المتعدد الكلور وإزالة تلوثها ومعالجتها في الوقت المناسب بسبب ضعف البنية التحتية وسوء الأحوال البيئية والمقومات الأساسية.

١٢٧ - لكي ينجح تنفيذ أي مشروع، أوصي اليونيدو بأن تولي اهتماما خاصا، عند تصميمه، للأوضاع البيئية والاجتماعية في البلد النامي المعني، كما أن عليها أن تضع في الحسبان الطرائق والإجراءات المتبعة في عمليات صنع القرار في ذلك البلد، وأن تبحث، بالتعاون مع النظراء الوطنيين، عن حلول للإسراع بتلك العمليات.

١٢٨ - أبدت الإدارة موافقتها على استنتاجاتي وتوصيتي. وأشارت إلى التأخر في تجهيز طلب تقديم اقتراحات لإقامة مرافق البنية التحتية المحلية وتشغيلها وكذلك في الحصول على ترخيص لتقييم الأثر البيئي. وقد صدر التكليف بإنشاء المنصة الوطنية لمعالجة مركبات ثنائي الفينيل المتعدد الكلور في النصف الأول من عام ٢٠١٥ ودُشنت المنصة رسميا في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بحضور ممثلين عن الحكومة المغربية واليونيدو والجهات الوطنية والدولية الأخرى صاحبة المصلحة.

١٢٩ - لن أتابع أنا وفريقي هذه المسألة.

تمديد التنفيذ لفترة
٢٤ شهرا

عدم واقعية الإطار
الزمني

التوصية/التوصيات

رد الإدارة

توقف المتابعة

الوثائق

دال - ١ - ٣ -

١٣٠ - توطئة لإيفاد البعثة الميدانية، طلب فريقى الاطلاع على جميع وثائق المشاريع المتعلقة بإعداد المشاريع وإدارتها ومشترياتها ومراسلاتها العامة. وأبلغت اليونيدو أعضاء الفريق بأن جميع الوثائق المطلوبة محمّلة في نظام تخطيط الموارد المؤسسية ومتاحة لمن يريد الاطلاع عليها.

الوثائق المطلوبة

١٣١ - يوفر نظام Open Text مجموعة من الملفات المنمطة عند إنشاء بند/مشروع لإدارة الحوافظ والمشاريع بنظام "ساب". وتحدد المبادئ التوجيهية لإدارة الوثائق بنمطية إدارة المعارف والتعاون الموضوع الذي ينبغي أن تُحفظ فيه أي وثيقة حسب محتواها.

إطار التوثيق

١٣٢ - تبيّن لفريقي وهو يفحص وثائق المشاريع المختارة أن بعض الوثائق غير محفوظة في الملفات المناسبة التي تحددها المبادئ التوجيهية لإدارة الوثائق أو غير متاحة إطلاقاً في الملف الخاص بيند/مشروع إدارة الحوافظ والمشاريع.

عدم حفظ الوثائق في

الملفات المناسبة

١٣٣ - الاتساق والاستمرارية في توثيق المشاريع ضرورة أساسية لتسيير الأعمال اليومية لأي مشروع وتيسير العمل على جميع موظفيه وتبيان أنشطة اليونيدو في إطاره. وإذا جرى حفظ الوثائق كيفما اتفق دون مراعاة للاتساق، فقد تضيع المعلومات إذا ما ترك الموظف المسؤول المنظمة. وقد يلقي هذا بأعباء عمل إضافية على عاتق من يخلفه أو زملائه وغيرهم من الموظفين الذين يحتاجون إلى الإلمام بالمشاريع. كما أن الفوضى في التوثيق تجعل المراجعة الخارجية عسيرة.

الاتساق في توثيق

المشاريع ضرورة أساسية

لعمل اليونيدو

١٣٤ - أوصى بتوعية الموظفين بضرورة حفظ جميع وثائق المشاريع بطريقة منظمة. وينبغي تعريف الموظفين الجدد بهيكل ملفات إدارة الحوافظ والمشاريع بنظام "ساب" والاشتراطات الواردة في المبادئ التوجيهية لإدارة الوثائق. وينبغي لليونيدو أن تنظر فيما إذا كانت المبادئ التوجيهية لإدارة الوثائق تلي متطلبات مستعملي الوثائق وأن تنقحها عند الاقتضاء. وينبغي تحديث تلك المبادئ التوجيهية أيضاً بشأن متطلبات منصة البيانات المفتوحة الجديدة.

التوصية/التوصيات

١٣٥ - أحاطت الإدارة علماً بتوصياتي، ولاحظت أيضاً أن السبب في اتباع هذه الممارسة في حفظ الوثائق يعود إلى أنه كان من الممكن، عند بدء العمل بالنظام المذكور، تحميل الوثائق فيه مباشرة دون استخدام هيكل محدد سلفاً لحفظها، ثم صمم الهيكل التراتبي لحفظ الوثائق وبدأ العمل به لاحقاً. وغالباً ما تُحفظ ملفات المشاريع الجارية باستخدام نفس نظام الحفظ الأصلي لتجنب الفوضى وتيسير الاطلاع على الوثائق.

رد الإدارة

١٣٦ - سأتابع أنا وفريقي هذه العملية.

المتابعة

دال-١-٤-

إطار العمل

- ١٣٧- تبين لفريقي أنه لم يجر تحديث بعض الأدلة العملية والمبادئ التوجيهية ذات الصلة، وأن الوثائق محفوظة في مواضيع مختلفة في شبكة اليونيدو الداخلية (الإنترنت)، وأنها غير موجودة في الملف الفرعي لنظام Open Text المعنون "Manuals and User Guides".
- ١٣٨- الهدف من الأدلة العملية والمبادئ التوجيهية هو إرشاد الموظفين إلى كيفية القيام بالأنشطة الضرورية لأداء المهام المسندة إليهم وضمان النهوض بها بطريقة متسقة وموحدة في المنظمة برمتها. ولذا ينبغي أن تُحدَّث وأن يراعى فيها كل ما يستجد من تغيرات في الهياكل والعمليات والإجراءات ونظم تكنولوجيا المعلومات باليونيدو. فقد يجد الموظفون، لا سيما الجدد منهم، مشقة في الاطلاع على اللوائح التنظيمية اللازمة لعملهم إذا لم يكن تحديث الوثائق المعنية والاطلاع عليها ميسورا. وقد يؤدي هذا أيضا إلى اتباع أساليب عمل فيها إهدار للوقت وزيادة في احتمال الوقوع في أخطاء جسيمة تنضرر منها المنظمة.
- ١٣٩- أوصى اليونيدو بتحديث المبادئ التوجيهية والأدلة العملية القديمة في الوقت المناسب، لا سيما فيما يتعلق بالتغيرات المترتبة على العمل بنظام تخطيط الموارد المؤسسية الجديد. ولتيسير اطلاع جميع الموظفين على المبادئ التوجيهية والأدلة العملية اللازمة لعملهم، ينبغي تجميع هذه الوثائق في ملف مركزي في النظام المذكور. وإذا ما انتهت الحاجة إلى أي مبادئ توجيهية أو أدلة عملية، فينبغي لليونيدو أن تنظر في تعليق العمل بالقواعد التنظيمية ذات الصلة وحذف الوثيقة ذات الصلة من شبكتها الداخلية أو نظام تخطيط الموارد المؤسسية.
- ١٤٠- سلّمت الإدارة بالحاجة إلى تحديث الأدلة العملية والمبادئ التوجيهية أو وضع أدلة ومبادئ جديدة. ووفقا لما أفادت به الإدارة، فإن المبادئ التوجيهية/الأدلة العملية المتصلة بعمليات اليونيدو وإجراءاتها تخضع لعمليات تحديث مستمرة تتولاها الإدارات والوحدات المختصة. وتُنشر المحتويات المحدثة في الموضوع المناسب من النظام المعني. غير أن تنقيح هذه الوثائق في الوقت المناسب يتوقف إلى حد بعيد على توافر الموارد اللازمة، لا سيما الموارد البشرية.
- ١٤١- سوف أتابع أنا وفريقي هذه العملية.

التوصية/التوصيات

رد الإدارة

المتابعة

دال-١-٥-

الأصول

- ١٤٢- يحدد الفصل ٣-٢-٣ من دليل اليونيدو لإدارة الممتلكات (فيما يلي "دليل إدارة الممتلكات") معايير لرسملة الأصول، ويشترط لهذه الرسملة أن تتجاوز قيمة البند ٦٠٠ يورو (العتبة الدنيا للرسملة)، فإن كانت أقل، فيُقد ضمن تكاليف التشغيل في سنة شرائه. وفي الوقت

تسجيل الأصول في

نظام "ساب" لإدارة

الأصول

الراهن، يسجل نظام "ساب" لإدارة الأصول (فيما يلي "نظام إدارة الأصول") جميع البنود التي تزيد قيمتها على ٦٠٠ يورو. وتسجّل البنود التي تقل قيمتها عن ٦٠٠ يورو آليا في نظام إدارة الأصول إذا ما اشترت من خلال آلية "عربة التسوق" في نظام "ساب". أما البنود التي لا تسجل آليا في النظام، فينبغي أن تقيد على حدة من أجل رسملتها.

الأصول المغربية

١٤٣- ينص دليل إدارة الممتلكات على أن تسجل أصول محددة زهيدة القيمة، مثل الهواتف المحمولة والحواسيب وغيرها من الأصول المغربية، في نظام إدارة الأصول بغرض الرصد والمراقبة. وقد لاحظ فريقنا بعض القصور في تسجيل الأصول المغربية. فالمكتب الميداني في المغرب على سبيل المثال يسجلها في جدول بنظام إكسل. أما شعبة نظم التكنولوجيا والمعلومات، فتسجل جميع أصول تكنولوجيا المعلومات على حدة في قاعدة بيانات.

١٤٤- أوصى بقيد الأصول المغربية التي تقل قيمتها عن عتبة الـ ٦٠٠ يورو في نظام إدارة الأصول وفق ما يقضي به دليل إدارة الممتلكات.

التوصية/التوصيات

١٤٥- أحاطت الإدارة علما بالتوصية وأفادت بأن هذه المسألة تتطلب تقييما لجدوى قيد السلع المغربية في نميطة الأصول لنظام "ساب" وإطار تسلسل سير العمل المتصل بها.

رد الإدارة

١٤٦- سوف أتابع أنا وفريقي هذه العملية

المتابعة

الجرد العيني للأصول

دال-١-٦-

١٤٧- يقضي الفصل ٩-٦ من دليل إدارة الممتلكات أيضا بإجراء عمليات جرد عيني للأصول. فينبغي أن يخضع كل ما تحصل عليه مكاتب اليونيدو القطرية من ممتلكات ومنشآت ومعدات لعمليات جرد عيني تجدد وتنظم سنويا. ومن ثم، تزود وحدة خدمات الدعم العام الممثلين في مكاتب اليونيدو الميدانية بقوائم الأصول الخاصة بكل مكتب ميداني، وعلى المكتب أن يراجع قائمة الجرد هذه ويسويها. وتقتصر هذه القوائم على الأصول المشتراة والمستخدمة والمقتناة من أجل المكتب الميداني التي تزيد قيمة كل منها على ٦٠٠ يورو. وعلى مكاتب اليونيدو الميدانية أن تكفل إسناد رمز تعريف لكل أصل من هذه الأصول. وعند شراء بند باستخدام آلية "عربة التسوق" في نظام "ساب"، يسند إليه النظام آليا رمزا تعريفيا. وإذا كانت قيمته تقل عن ٦٠٠ يورو، كان على مكتب اليونيدو الميداني أن يسجله في جدول بنظام إكسل ويسند إليه رمزا تعريفيا.

نقص عمليات الجرد العيني

١٤٨- حصل فريقنا على قائمة الجرد العيني التي أعدها المكتب الميداني في المغرب، وكذلك قائمة معتمدة بالأصول من المقرر بشأن المسألة ذاتها. وأظهرت المقارنة أن الكثير من الأصول غير مدرجة في قائمة الجرد التابعة للمقر.

التضارب بين قوائم الجرد

١٤٩- أرى أن الجرد العيني للأصول إحدى الوسائل الهامة لممارسة الرقابة عليها داخل المنظمة. والغرض منه التحقق من دقة سجلات الجرد وإسناد القيمة الدفترية الصحيحة للأصول المقيدة فيها. لذا أوصي بإزالة التضارب بين هذه السجلات. وأوصي في هذا السياق بتوعية الموظفين بأهمية تسوية سجلات الجرد لضمان صحة السجلات المالية.

التوصية/التوصيات

١٥٠- أشارت الإدارة إلى أن المكاتب الميدانية مسؤولة عن عمليات الجرد العيني للأصول. ومن ثم فهي مطالبة بأن تحدّث سنويا قوائم الجرد. ولا يملك موظفو المقر سوى الاعتماد على نتائج عمليات الجرد العيني التي تجريها المكاتب الميدانية للأصول.

رد الإدارة

١٥١- سوف أتابع أنا وفريقي هذه العملية.

المتابعة

إدارة المصروفات الثرية والتحويلات المصرفية الصغيرة

دال-١-٧-

١٥٢- توجب المبادئ التوجيهية لإدارة المصروفات الثرية والتحويلات المصرفية الصغيرة على أمين صندوق المصروفات الثرية أن يحتفظ بسجل بهذه المصروفات الثرية تُقيد فيه جميع الإيصالات والمصروفات وترقم ترقيما تابعا ويسجل تاريخها. وينبغي أن يحتفظ المدير المسؤول بملف دائم للمصروفات الثرية يتضمن الإذن بإنشاء الصندوق ووصفا لأوجه الإنفاق مع ذكر اسم أمين الصندوق ومن يحمل محله. وينبغي الإبلاغ عن هذه المصروفات في تقرير خاص بما يصدّق عليه المدير المسؤول. وقد اكتفى فريقي، في المكتب الميداني بالمغرب، بفحص سجلات المصروفات الثرية التي لم تكن ممثلة للمبادئ التوجيهية المذكورة.

المبادئ التوجيهية لإدارة المصروفات الثرية والتحويلات المصرفية الصغيرة

١٥٣- أرى أن على إدارة المكتب الميداني أن تعد تقريرا عن المصروفات الثرية وفقا لمبادئ اليونيدو التوجيهية، وأوصي اليونيدو بأن تذكّر أمين الصندوق بالامتثال للاشتراطات الواردة في المبادئ التوجيهية في هذا الشأن.

التوصية/التوصيات

١٥٤- سوف تُذكر اليونيدو أمين الصندوق بالامتثال للاشتراطات الواردة في المبادئ التوجيهية وسوف توافي مكتبها الميداني بهذه المبادئ.

رد الإدارة

١٥٥- سوف أتابع أنا وفريقي هذه العملية.

المتابعة

عقود العمل

دال-١-٨-

١٥٦- تمهيدا للزيارة الميدانية، فحص فريقي عقود عمل موظفي المكتبين الميدانيين في المغرب وتونس. وتبيّن أن مرتبي موظفين معيّنين محليا كانا مقومين باليورو بدلا من العملة المحلية، غير أن القيمة المحددة كانت مطابقة للقيمة بالعملة المحلية عند حسابها بجدول المرتبات المنطبق غير المقوم باليورو.

فحص عقود العمل

١٥٧- ناقش فريقى هذه المسألة مع إدارة الموارد البشرية باليونيدو. وقد أُخضع عقد عمل جديد للموظفين المعيّنين محليا لعملية اختبار أظهرت أن النظام يصدر آليا خطابا للتعيين يحدد قيمة مرتب الموظف مقوّمًا بالعملة الوطنية ذات الصلة.

مناقشة الاستنتاجات

١٥٨- أرى أن عقود العمل ينبغي أن تبين شروط العمل الفعلية وفقا لجدول المرتبات حسب درجة الموظف المعين. وأوصي بكفالة إدراج العملة الصحيحة آليا في خطابات التعيين واستحالة تغييرها يدويا. ولعل اليونيدو تود أيضا أن تنظر في إمكانية الاستغناء عن تحديد قيمة المرتب الذي سيصرف للموظف في خطاب تعيينه والاكتفاء بالإشارة إلى جدول المرتبات المنطبق وفقا لدرجته ورتبته وفتته.

التوصية/التوصيات

١٥٩- وافقت الإدارة على التوصية بإدخال تعديلات على آلية التحكم في النظم تحقيقا لهذه الغاية. ووافقت أيضا على الاستعاضة عن تحديد المرتب الذي سيصرف للموظف في خطاب تعيينه بالاكْتفاء بالإشارة إلى جدول المرتبات المنطبق وفقا لدرجته ورتبته وفتته، حيث سيقبل هذا من الفحوص اليدوية.

رد الإدارة

١٦٠- سوف أتابع أنا وفريقي هذه العملية.

المتابعة

دائرة إدارة المباني

دال-٢-

الهيكل التنظيمي والعمليات

دال-٢-١-

١٦١- استكمالا لعملية المراجعة التي اضطلعتُ بها في العام الماضي بشأن دائرة إدارة المباني باليونيدو (فيما يلي "الدائرة") والتي ركزتُ فيها أساسا على الإطار التنظيمي للدائرة ومهامها والمخاطر العامة التي تتهددها وملاك موظفيها، كانت الأولوية في عملية مراجعة الحسابات في هذا العام لتقييم الهيكل التنظيمي للإدارة ولعملياتها.

استكمال المراجعة التي جرت في العام الماضي

١٦٢- تعمل الدائرة تحت إمرة رئيس يساعده العاملون بمكتبه وقسما الخدمات الإدارية والهندسية وست ورش عمل يرأسها مشرفون مسؤولون عن القيام بجميع مهام التشغيل المتعلقة بالكهرباء والتكييف والهندسة المدنية والإلكترونية. ولا توجد وثيقة شاملة تحدد للوحدات التنظيمية والموظفين بالدائرة تفاصيل المسؤوليات والواجبات والمهام الملقاة على عاتق كل من الوحدات والموظفين وأوجه الترابط بينها (جدول المسؤوليات).

عدم وجود جدول مسؤوليات لدى الدائرة

١٦٣- إلى جانب افتقار الدائرة لجدول شامل للمسؤوليات، لا توجد مبادئ توجيهية إجرائية إلزامية أو أدلة عملية في هذا الشأن تتناول العمليات والإجراءات الخاصة بالدائرة.

عدم وجود مبادئ توجيهية إجرائية/أدلة عملية

١٦٤ - الرئيس الجديد للدائرة، الذي عُين في نيسان/أبريل ٢٠١٥، على دراية بجوانب القصور التنظيمي هذه ومتفق مع مراجع الحسابات الخارجي في تقييمه للوضع، وقد استأجر خبير تنظيم خارجي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ لأداء جملة مهام، منها استعراض وتقييم الهيكل التنظيمي الحالي، بغية القيام بما يلي:

- (أ) وضع هيكل إداري واضح يحدد بدقة أدوار ومسؤوليات المديرين والمشرفين؛
- (ب) تدعيم القدرات في مجال الرصد؛
- (ج) تحديد تسلسل سير العمل في عملية إدارة المشاريع وتفصيل أدوار جميع الأطراف المعنية ومسؤولياتها؛
- (د) تبسيط العمليات الإدارية.

١٦٥ - من المتوقع أن يقدم الخبير تقريره في الأسابيع القادمة، في أجل أقصاه ٦ أيار/مايو ٢٠١٦ (نهاية العقد). ووفقاً لما ذكره مدير الدائرة وموظفوها في المقابلات التي أجريت معهم حول توقعاتهم بشأن محصلة عملية التقييم التي يجريها الخبير وتوصياتها، يمكن تنفيذ الاقتراح الداعي إلى وضع هيكل جديد بمجرد إقراره.

١٦٦ - استحدثت الدائرة نظاماً لإدارة أوامر العمل (فيما يلي "نظام ماكسيمو") في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وهو يتيح الخصائص التالية:

- (أ) إصدار وتتبع طلبات الخدمة؛
- (ب) تخطيط أوامر العمل وإدارتها ورصدها؛
- (ج) تخطيط ورصد الموارد؛
- (د) أدوات الإبلاغ والتحليل؛
- (هـ) الربط البيني بنميطة إدارة المواد الخاصة بمخزن الدائرة المركزي في نظام "ساب".

١٦٧ - بادئ ذي بدء، أرحب بتعيين رئيس الدائرة الجديد وبمبادرته الرامية إلى تعزيز الفعالية في الجهود المبذولة لبلوغ الأهداف المنشودة وتحقيق الكفاءة التنظيمية. وربما كان الهيكل التنظيمي للدائرة - مكتب الرئيس وقسما الخدمات الإدارية والهندسية والورش - يفي بالغرض، لكن عدم التحديد الواضح للمسؤوليات والأدوار وللواجبات والمهام مع عدم التوثيق الجيد للإجراءات والعمليات خطر يهدد بوجه عام قدرة الدائرة على أداء مهمتها. وقد يؤدي إلى قصور في التشغيل وسوء تخصيص الموارد، لا سيما عندما يتعين أداء مهام تتجاوز نطاق العمل الروتيني اليومي. ومما يزيد الأمر سوءاً قصور ملاك الموظفين وعدم كفايته.

١٦٨ - أرحب أيضاً بالمبادرة الرامية إلى تكليف خبير خارجي بوضع هيكل جديد يتسم بالكفاءة للدائرة. ولكي تزيد الدائرة من كفاءتها التنظيمية والفعالية في أداء مهامها، يجب عليها

الاستعراض والتقييم
الراهنان لهيكل الدائرة
التنظيمي

التقرير المتوقع

استحداث نظام
"ماكسيمو"

الترحيب بالمبادرات

الترحيب بالاستعراض

أن تستكمل الهيكل الجديد بجدول واضح للمسؤوليات، بما يشمل آليات الإشراف والرقابة المناسبة. وأنوه في هذا الصدد باستحداث نظام "ماكسيمو"، فقد اقتضى استخدامه بالفعل تبسيط بعض العمليات وتحويلها إلى خطوات عمل متسلسلة باستخدام تكنولوجيا المعلومات. غير أن هذا ينبغي ألا يقعد الدائرة عن استعراض هذه العمليات والخطوات بانتظام.

التوصية/التوصيات

١٦٩ - من ثم، أوصي بما يلي:

- (أ) تعزيز جميع الجهود الرامية إلى زيادة فعالية الدائرة من حيث النتائج المحققة وتعزيز كفاءتها من حيث التنظيم؛
- (ب) إيلاء الاهتمام الواجب لتحقيق أهداف الدائرة عند وضع الهيكل التنظيمي الجديد؛
- (ج) استعراض المسؤوليات والأدوار والواجبات والمهام وتوضيحها من أجل وضع جدول شامل للمسؤوليات؛
- (د) استعراض الإجراءات والعمليات القائمة وتبسيطها وتوثيقها، أو، عند الاقتضاء، استحداث إجراءات وعمليات مناسبة جديدة؛
- (هـ) الحرص على البساطة بقدر المستطاع في جميع الإجراءات والعمليات لضمان أن تحظى بالقبول العام والدعم الشامل؛
- (و) نقل العمليات المناسبة إلى نظام "ماكسيمو" ودمجها فيه من أجل تيسير مهام العمل اليومي على موظفي الدائرة؛
- (ز) التوسع في استخدام نظام "ماكسيمو" لدعم قدرات التوجيه والإدارة والإبلاغ في الدائرة.

رد الدائرة

١٧٠ - أحاطت الإدارة علماً بملاحظاتنا، وقدّمت الردود التالية من أجل مناقشة توصياتنا
مناقشة تفصيلية:

- (أ) الدائرة واثقة من أن كفاءة عملها سوف تزداد من خلال الهيكل الجديد ونقل وظائف إلى المجالات ذات الأولوية أو التي تعاني نقصاً في الموظفين واستقدام موظفين لديهم المهارات اللازمة.
- (ب) أوضحت الدائرة أن الأهداف المراد تحقيقها في ظل الهيكل الجديد هي:
(١) تدعيم القدرة على إدارة المشاريع؛ و(٢) توطيد أنشطة الصيانة الوقائية؛ و(٣) تحسين تجاوب الدائرة مع عمليات الإصلاح غير المقررة وطلبات المنظمات الكائنة في فيينا؛ و(٤) تعزيز خدمات نقل الموظفين المقدمة إلى المنظمات الكائنة في فيينا. وكما أشير من قبل، سوف تُنقل الوظائف الشاغرة لتدعيم هذه المجالات وتحقيق تلك الأهداف.

- (ج) من بين الأهداف المنشودة من الهيكل الجديد توضيح الأدوار والمسؤوليات في مختلف المجالات والوظائف بغية الحد من أي تداخل في المهام الوظيفية، وضمان أن يكون محور التركيز في كل مجال منصباً على "علة وجوده". ومثال ذلك أن تدعيم مجال إدارة المشاريع سوف يُمكّن الدائرة من إعفاء المشرفين على مجالات الصيانة من أداء الوظائف المتعلقة بإدارة المشاريع والسماح لهم بتركيز جميع الجهود على أنشطة الصيانة الوقائية.
- (د) تعترم الدائرة في ظل الهيكل الجديد أن تعزز بقوة مجال الدعم الإداري. وسوف يرأس موظف مختص بإدارة المباني برتبة ف-3 الوحدة الجديدة التي سيعمل بها ١٠ موظفين إجمالاً. وسيكون من بين مهامها الوظيفية استعراض الإجراءات والعمليات الإدارية القائمة واقتراح ما يمكن اتخاذه من تدابير لتبسيطها.
- (هـ) (انظر الفقرة (د)).
- (و) نظام "ماكسيمو" نظام إلكتروني لإدارة أوامر العمل. وهو يسمح بمعرفة ورصد حالة أوامر العمل المسندة إلى أفرقة الدائرة. ومن وجهة النظر الإدارية، لا يسمح نظام "ماكسيمو" للمدير بتوزيع العمل على فريقه بكفاءة وإنصاف، بل يمكنه أيضاً من التنبؤ بحجم التأخر في الأداء بسبب حجم العمل. ويوفر نظام "ماكسيمو" تقارير عن عدد أوامر العمل في كل وحدة وفريق ومنظمة كائنة في فيينا في فترة معينة من الزمن. وستكون الخطوة التالية لهذا النظام أن يغطي خطط الصيانة الوقائية لجميع الأفرقة، مما سيزيد من قدرات الإبلاغ.
- (ز) (انظر الفقرة (و)).

١٧١ - أقر الإجراءات التي اتخذتها إدارة الدائرة. وأود أن أشير من جديد إلى أن بوسع نظام "ماكسيمو" أن يصبح الأداة المركزية لدعم قدرات التوجيه والإدارة والإبلاغ داخل الدائرة. ومن رأبي أن على الدائرة أن تكثف جهودها لتحقيق هذا الهدف في الفترة التالية.

١٧٢ - سوف أتابع أنا وفريقي هذه العملية.

رد مراجع الحسابات
الخارجي

المتابعة

حالة الدائرة والوظائف الشاغرة بها

دال-٢-٢-

١٧٣ - وفقاً لاتفاق المقر، تتحمل اليونيدو، من خلال الدائرة، المسؤولية العامة أمام الحكومة المضيفة عن صيانة مجمع مركز فيينا الدولي وإصلاحه وتعهده. وفي إطار هذا المسؤولية، زادت الدائرة، على مدار السنوات الخمس عشرة الماضية، من حجم مشاركتها في تنفيذ مشاريع إنشائية مهمة متصلة بكل منظمة من المنظمات الكائنة في فيينا وممولة

مسؤوليات اليونيدو

من هذه المنظمات، مثل إنشاء مراكز للبيانات في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

١٧٤- أدرجت في ميزانية الدائرة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ اعتمادات من أجل ١١١ وظيفة مدرجة في الميزانية، ومع هذا فإن نسبة الوظائف الشاغرة بالدائرة مرتفعة، حيث توجد بها حالياً ٣٤ وظيفة شاغرة مدرجة في الميزانية. ويساور المنظمات الأخرى الكائنة في فيينا إحساس متزايد بالقلق أعربت عنه صراحة في اجتماع لجنة البنى التحتية الذي عقد في ١ شباط/فبراير ٢٠١٦، حيث تخشى هذه المنظمات من ألا تتمكن الدائرة من أداء واجباتها ومهامها إذا لم تستطع شغل الوظائف الشاغرة الكثيرة بما يفى بالغرض.

١٧٥- كانت المنظمات الكائنة في فيينا تعهد في السابق لمقدمي خدمات خارجيين بأداء أعمال نيابة عنها وتعاقد معهم أو تنفذ المشاريع الإنشائية وتشرف عليها من خلال الوحدات التابعة لها. وقد أدى هذا بالفعل، في حالة واحدة على الأقل، إلى تضارب في المعايير التقنية داخل مركز فيينا الدولي، ومن شأنه أن يزيد من احتمال وقوع تضاربات من هذا القبيل.

١٧٦- أكدت المنظمات الكائنة في فيينا أثناء اجتماع لجنة البنى التحتية على أنها تنتظر من اليونيدو أن تسارع بقدر المستطاع إلى شغل جميع الوظائف الشاغرة في الدائرة بموظفين نظاميين بعقود طويلة الأجل. وقد أشارت بوجه خاص إلى أن عدم شغل هذه الوظائف لا يمكن أن يُعزى إلى القيود المالية حيث إن الدائرة تدرج ضمن الخدمات العامة وتبلغ نسبة مشاركة اليونيدو في ميزانيتها حوالي ١٥ في المائة وحيث إن جميع الوظائف مدرجة في الميزانية ومعتمدة. وردا على ذلك، أوضح ممثلو اليونيدو أن المنظمة غير قادرة على شغل الوظائف الشاغرة لديها بسبب التجميد المؤقت للتعيينات الخارجية.

١٧٧- لما كانت اليونيدو مسؤولة مسؤولية عامة أمام الحكومة المضيفة عن صيانة مجمع المركز الدولي في فيينا وإصلاحه وتعهد، فيلزم ما يلي:

- (أ) أن تقبل جميع المنظمات الكائنة في فيينا اعتبار الدائرة الطرف المحوري والوحدة المكلفة بجميع الأنشطة المتعلقة بصيانة مجمع مركز فيينا الدولي وإصلاحه وتعهد لتجنب خطر التضارب في المعايير التقنية في المركز؛
- (ب) تزويد الدائرة بملاك كاف من الموظفين من حيث العدد والمهارات لأداء واجباتها ومهامها.

١٧٨- من بين جوانب المسؤولية التي تنفرد بها الدائرة، بناء على الدور الموكل إليها، إدخال أي تغييرات على مركز فيينا الدولي، ولا سيما تنفيذ أي مشاريع إنشائية تتصل بأي من المنظمات الكائنة في فيينا وممولة من تلك المنظمات. وهي وظيفة لا تولى الاعتبار الكافي في

ارتفاع معدل الشغور

الخدمات الخارجية

ضرورة شغل جميع
الوظائف الشاغرة

دور اليونيدو

من الضروري إتاحة
عدد كاف من الموظفين

هيكل الدائرة الحالي، فلا يلزم تخصيص موارد لها فحسب، بل تتطلب أيضا موظفين يملكون الخبرات الفنية اللازمة ومهارات جيدة في إدارة المشاريع.

١٧٩ - باعتباري المراجع الخارجي لحسابات اليونيدو، أشاطر المنظمات الكائنة في فيينا شواعلها وأشير مجددا إلى نتائج العام السابق التي مفادها أن الدائرة لن تتمكن من أداء جميع واجباتها ومهامها إذا ما تعذر شغل العدد الكبير من الوظائف الشاغرة بما فيه الكفاية في أقرب وقت ممكن. وإذا ما تداركت اليونيدو هذا الوضع، فلن تتمكن فحسب من الوفاء بواجباتها القانونية بموجب اتفاق المقر، بل سوف تقلل أيضا من احتمالات حدوث خسائر مالية أو مساس بالسمعة في حال وقوع حوادث يمكن أن تعزى إلى الإهمال في أداء الواجب.

١٨٠ - أؤيد أيضا ما ذهبت إليه المنظمات الكائنة في فيينا حول حاجة الدائرة إلى منظور طويل الأمد لتقديم خدمات كافية ورفيعة الجودة. أما من حيث تخفيف المخاطر، فمن الصعب فهم موقف اليونيدو التي اختارت ألا تشغل الوظائف الشاغرة بأعداد كافية من الموظفين خلال السنوات السابقة رغم إدراج الوظائف في الميزانية واعتمادها من طرف الدول الأعضاء. ولما كانت اليونيدو هي الجهة المسؤولة في نهاية الأمر عن مركز فيينا الدولي، فإن المساهمة بنسبة ١٥ في المائة تقريبا في ميزانية الخدمات المشتركة ذات الصلة تبدو مساهمة معقولة للتخفيف من المخاطر التي قد تنشأ عن النقص في ملاك الموظفين.

مشاطرة المنظمات الكائنة في فيينا شواعلها

تأيد رأي المنظمات الكائنة في فيينا

التوصية/التوصيات

- ١٨١ - من ثم، أوصى بما يلي:
- (أ) تأكيد المسؤولية العامة عن صيانة مجمع مركز فيينا الدولي وإصلاحه وتعهده أمام المنظمات الأخرى الكائنة في فيينا؛
- (ب) وضع إجراءات مناسبة بالاشتراك مع المنظمات الأخرى الكائنة في فيينا لتجنب التضارب في الاختصاصات؛
- (ج) تعيين الموظفين المطلوبين في أقرب وقت ممكن، استنادا إلى خطة تعزيز القدرات من الموظفين الموصى بها في التقرير السنوي لمراجع الحسابات الخارجي لعام ٢٠١٤، للمطابقة بين الوظائف الشاغرة حاليا واحتياجات التشغيل والمخاطر التي ينطوي عليها؛
- (د) إيلاء الاهتمام الواجب للمتطلبات الناشئة عن استعراض هيكل الدائرة وعملياتها وإجراءاتها عند تنفيذ الخطة المتعلقة بتعزيز القدرات من الموظفين.

١٨٢ - أحاطت الإدارة علما بملاحظاتى، وقدمت الردود التالية من أجل مناقشة توصياتى مناقشة تفصيلية:

- (أ) مهمة الدائرة هي ضمان تشغيل مباني مركز فيينا الدولي ومعداته وتجهيزاته

رد الإدارة

وصيانتها وإصلاحها على نحو آمن موثوق. والهدف من جميع التغييرات والتدابير التي نفذتها الدائرة (استحداث نظام "ماكسيمو" والحد من ساعات العمل الإضافي وتقييم المخاطر في حال وقوع الأعطال وتقييم المهارات المطلوبة في المستقبل والتغييرات الهيكلية وحملة التوظيف) على مدار الشهر الستة الأخيرة هو أداء مهمتها بأكبر قدر من الكفاءة.

(ب) هذه التوصية مقبولة جزئيا فقط لأن هناك تفاهما واضحا في الواقع على دور ومسؤوليات الدائرة كطرف محوري وباعتبارها الوحدة المسؤولة عن جميع الأنشطة المتعلقة بصيانة مجمع مركز فيينا الدولي وإصلاحه وتعهده، ولم يحدث أي تضارب على مدار السنوات الأخيرة. ويلاحظ بوجه خاص أن علاقة العمل بين الدائرة والمنظمات الكائنة في فيينا في تحسن مستمر منذ تعيين رئيس الدائرة الجديد، وهي علاقة قائمة على الشفافية والثقة والاحترام المتبادل. ويتجسد ذلك في ما أحرز من تقدم هائل في عملية إقرار مشاريع الصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ والعدد الكبير من المبادرات التي وافقت لجنة البنى التحتية على أن تنفذها الدائرة. غير أن من الممكن النظر في المستقبل في إضفاء طابع رسمي على العلاقات والاتفاقات الفعلية الحالية في شكل إجراءات مكتوبة تحدد الأدوار والمسؤوليات المنوطة بالدائرة وكذا غيرها من الخدمات المشتركة.

(ج) وافق المدير العام على نشر إعلانات خارجية بشأن جميع الوظائف الشاغرة حاليا وكذلك الوظائف التي ستصبح شاغرة في عام ٢٠١٦. وقد بدأت هذه الحملة الإعلانية لتوها ومن المفترض أن تنتهي بعد حوالي ١٨ شهرا. وفي هذا السياق، نُقلت بعض الوظائف الشاغرة بالفعل إلى مجالات ذات أولوية كبيرة (إدارة المشاريع) أو مجالات تعاني من نقص في الموظفين (تصريف النفايات ونقل الموظفين). وعلاوة على ذلك، أفردت الدائرة أولوية قصوى للإعلان عن الوظائف الشاغرة في المجالات التي تشتد فيها المخاطر (مثل السباكين أو الكهربائيين المختصين بأجهزة التدفئة والتهوية والتكييف، والاختصاصيين في مجال سلامة المنشآت).

(د) انظر الفقرة ج).

١٨٣- أقر الإجراء الذي اتخذته الدائرة. وأشار إلى ضرورة توضيح المسؤولية العامة عن صيانة مجمع مركز فيينا الدولي وإصلاحه وتعهدته والإجراءات المناسبة في هذا الشأن مع المنظمات الأخرى الكائنة في فيينا لتجنب أي نوع من التضارب. ومن رأيي أن الإدارة والدائرة مسؤولتان معا عن هذه المهمة. وفي ضوء التوصية الواردة في تقرير العام الماضي، أود أن أشير إلى من جديد إلى ضرورة أن تستند الدائرة في عملية تعيين الموظفين الجارية إلى خطة لتعزيز القدرات من الموظفين تتيح المطابقة بين الوظائف الشاغرة حاليا واحتياجات التشغيل والمخاطر التي ينطوي عليها.

رد مراجع الحسابات
الخارجي

١٨٤- سوف أتابع أنا وفريقي هذه العملية.

المتابعة

الأمن المادي لبنية تكنولوجيا المعلومات التحتية

دال-٣-

١٨٥- استنادا إلى الاستنتاجات المدرجة في تقرير العام الماضي، أجرى أعضاء فريقنا مرة أخرى مراجعة لحالة الأمن المادي لبنية تكنولوجيا المعلومات التحتية في اليونيدو. كما تفقدوا بنية تكنولوجيا المعلومات التحتية داخل مركز فيينا الدولي، التي تعتبر هامة لربط اليونيدو الشبكي. ففحصوا خزانات البيانات المركزية لمرفق الألياف البصرية المشترك للمبنى في الطابق السفلي من المبنى C (C-126) وخزانات التوزيع الرئيسية للألياف البصرية الخاصة بالمبنى D (الطابق السفلي D-1).

الأمن المادي لبنية
تكنولوجيا المعلومات
التيهية في اليونيدو

خزانات البيانات المركزية في مركز فيينا الدولي

دال-٣-١-

١٨٦- تقع خزانات البيانات المركزية لمرفق الألياف البصرية المشترك لمركز فيينا الدولي في غرفة كبيرة في الطابق السفلي من المبنى C (C-1). وتمثل هذه الخزانات مرفقاً مركزياً يصل معظم الخطوط القادمة من خارج مركز فيينا الدولي بمراكز التوزيع الشبكي للمباني والمنظمات الكائنة في مركز فيينا الدولي. ولا يمكن بدون هذا التوصيل الشبكي نقل البيانات وإجراء الاتصالات الهاتفية داخل المباني وخارجها، ومن شأن انقطاعه أن يؤدي إلى توقف العمل تماما في المكاتب إلى حين إنشاء مرفق جديد. وبالنظر إلى أهمية هذا المرفق المركزي لعمل المنظمات، يلزم توفير الحماية اللازمة له.

خزانات البيانات
المركزية

١٨٧- خلص فريقنا إلى أن موظفي عدة وحدات من مختلف المنظمات يدخلون الغرفة التي يوجد بها المرفق. ويمكن للجميع الدخول إلى تلك الغرفة باستخدام بطاقة تمكّن من تسجيل الدخول في النظام، لكن الخروج من الغرفة لا يتطلب استخدام البطاقة ومن ثم فهو لا يسجل في النظام. ويلزم لفتح خزانات مرفق الألياف البصرية استعمال مفتاح خاص وُزعت نسخ

تستخدم عدة وحدات
المرفق

منه على العديد من مديري الشبكة في كل منظمة. ويدير قسم الأمن والسلامة بالأمام المتحدة (قسم الأمن والسلامة) شؤون بطاقات مراقبة الدخول والمفاتيح الخاصة.

١٨٨- خلال أولى زيارتنا إلى الغرفة في تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وجدنا كمية كبيرة من مواد التغليف القابلة للاحتراق متناثرة في جميع أنحاء الغرفة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الغرفة مستخدمة لتخزين سلع ومواد لم تعد الوحدات بحاجة إليها، فكان هناك، على سبيل المثال، عدة رفوف وخزانات، منها المليئة ومنها الفارغة، وعدة منصات نقالة خشبية وأثاث، ومنصة نقالة مليئة بمحركات أقراص حاسوبية وبنود أخرى خاصة بتكنولوجيا المعلومات. ولم يكن على تلك البنود أي بطاقات وسم عليها معلومات عن مالك تلك البنود ولا معلومات تصف حالتها، وخصوصاً معلومات عن البيانات المخزنة.

١٨٩- تبين من تفتيش للغرفة مؤخراً أن بعض أعمال التنظيف قد نفذت وأن جزءاً من مواد التغليف قد أزيل. ومع ذلك، فإن الجزء الأكبر من المواد المخزنة لا يزال في الغرفة.

١٩٠- دخول الموظفين أو غيرهم من الأشخاص غير المكلفين بإدارة الشبكة أو بتنفيذ أنشطة أخرى متصلة ببنية تكنولوجيا المعلومات التحتية قد يزيد من خطر وقوع أضرار ناجمة عن أعمال تخريب أو استعمال غير مأذون به لخزانات البيانات المركزية. وعلاوة على ذلك، يزيد التخزين غير المراقب وغير المنظم لسلع ومواد قابلة للاشتعال من خطر وقوع أضرار في حال اندلاع حريق. ويمكن أن تؤدي أعمال تخريب أو اندلاع حريق إلى تعطيل جميع الوصلات، والتوقف التام للعمل باستخدام الحاسوب في معظم المباني.

١٩١- ينبغي نقل المعدات الحاسوبية المخزنة في الغرفة، ومنها مئات محركات الأقراص، التي ربما ما زالت تتضمن بيانات أو بقايا بيانات أو بيانات ممسوحة، إلى غرف محمية لا يدخلها إلا الموظفون المأذون لهم. وإذا لم يعد هناك حاجة لتلك المواد، فمن الممكن التخلص من أكبر جزء منها أو منحها لمنظمات أخرى من المنظمات الكائنة في فيينا، وبخاصة داخل مركز فيينا الدولي. وينبغي تدمير محركات الأقراص القديمة بطريقة آمنة وفقاً للشروط المعمول بها في المنظمات.

١٩٢- أوصى بإزالة جميع المواد القابلة للاشتعال والمواد غير اللازمة من الغرفة بهدف تقليص احتمالات اندلاع حرائق. وينبغي، علاوة على ذلك، قصر الدخول إلى الغرفة على الحد الأدنى تماماً من الموظفين. ولعل اليونيدو والمنظمات الأخرى تود أيضاً أن تنظر في إمكانية زيادة حماية خزانات البيانات المركزية التي تعد مهمة جداً لعملها. وأوصى، كحد أدنى، بإنشاء منطقة ذات مواصفات سلامة عالية وذلك بتشييد جدار مقاوم للحريق أو، في جميع الأحوال، تركيب صندوق أو قفص من الفولاذ حول الخزانات.

لا توجد بطاقات وسم عليها معلومات

نُفذ بعض أعمال التنظيف

الدخول إلى الغرفة

التخلص من المعدات الحاسوبية

التوصية/التوصيات

رد الإدارة

١٩٣- اتفقت الإدارة مع التوصية بإزالة المواد غير اللازمة من الغرفة C-126. ولكن الإدارة لا تستطيع تنفيذ التوصية المتعلقة بإزالة البنود المشار إليها، مثل محركات الأقراص، لأن منظمات أخرى من المنظمات الكائنة في فيينا تتقاسم معها هذه الغرفة، وتلك البنود بشكل خاص ليست ملكاً لليونيديو. وستطلب الإدارة من المنظمات الشقيقة و/أو قسم الأمن والسلامة زيادة تحسين الوضع. وجرى الاتصال بقسم الأمن والسلامة أيضاً للحصول على معلومات عن الأشخاص المخولين بالدخول إلى الغرفة وعن الوظائف الموكلة إليهم، وذلك بغرض دخولها على موظفي صيانة الشبكة والبنية التحتية.

١٩٤- لا تعتقد الإدارة أن من شأن تشييد جدار إضافي أن يزيد من حماية خزانات الألياف زيادة كبيرة. وتعتقد الإدارة أن الحماية الكافية موفرة بفضل الخزانات الفولاذية المقفولة التي تحمي الألياف البصرية، والأجهزة المركبة للإنذار بالحرائق، ووجود فريق مخصص لإطفاء الحرائق، تابع لقسم الأمن والسلامة، في عين المكان على مدار الساعة.

رد مراجع الحسابات
الخارجي

١٩٥- أتفق مع الرأي القائل إن فرض قيود صارمة على الدخول إلى الغرفة سيساعد في الحد من المخاطر. ومع ذلك، فأنا أرى أنه لا يمكن منع الاستخدام غير اللائق لهذا المرفق الهام للاتصالات في مركز فيينا الدولي ومنع الدخول غير المأذون به إليه في جميع الأوقات. وأود أن أشير إلى أنه يلزم في رأبي تحسين تدابير السلامة إلى حد كبير. ولذلك، فإنني أتمسك بتوصيتي بإنشاء منطقة ذات مواصفات سلامة عالية حول خزانات البيانات المركزية.

توقف المتابعة

١٩٦- بما أن هذه المسألة هي من مسؤولية جميع المنظمات الكائنة في فيينا التي تستعمل وصلات خزانات البيانات المركزية، فلن أتابع أنا وفريقي هذه المسألة.

مركز التوزيع الشبكي في المبنى D

دال-٣-٢-

مركز التوزيع الشبكي

١٩٧- تحتاج معظم مباني مركز فيينا الدولي إلى مركز خاص بها للتوزيع الشبكي من أجل ربطها بمرفق الألياف البصرية المركزي في المبنى C-126. ويربط مركز التوزيع الشبكي خطوط الألياف البصرية بخزانات التوزيع الشبكي الموجودة في كل طابق، كما يربطها بخطوط منفصلة للاستخدامات الخاصة. وبدون هذا الربط، لا يمكن للحواسيب في المباني الاتصال بالشبكة الحاسوبية وقواعد البيانات التابعة لها، وبذلك تتوقف عن العمل.

يشغل المركز مساحة
ضيقة

١٩٨- يقع مركز التوزيع الشبكي، الذي يوفر الوصلات اللازمة لاستخدامات اليونيديو ومنظمات أخرى في هذا المبنى، على مساحة ضيقة في الطابق السفلي من المبنى D (D-01)، ويفصله عن الطابق الأرضي باب من قضبان فولاذية متشابكة. وتستخدم هذا المكان عدة

وحدات، وخصوصاً مديرو الشبكة في المبنى. ويملك جميعهم مفاتيح الدخول إليه، ويفتقر المكان إلى آلية مركزية لمراقبة الدخول. ويُستخدم الجزء الأكبر من هذا المكان في تخزين سلع قديمة متنوعة ومواد تغليف يبدو بوضوح أنها غير قابلة للاستعمال. وبالإضافة إلى ذلك، رُكِّب في نفس الطابق نظام Tannoy® المركزي (نظام المخاطبة بالمكبرات الصوتية).

١٩٩- يزيد تخزين السلع والمواد القابلة للاشتعال من خطر وقوع أضرار في حال اندلاع حريق. وفي حالات الطوارئ، قد تعيق البنود المنتشرة في كل مكان وصول أفرقة الإنقاذ إلى معدات تكنولوجيا المعلومات في الوقت المناسب للحيلولة دون وقوع قدر أكبر من الأضرار، وقد يؤدي ذلك إلى تعطيل جميع وصلات الاتصالات والأعمال الحاسوبية تعطيلًا كاملاً في المبنى. وقد يستحيل أيضاً استخدام نظام المخاطبة بالمكبرات الصوتية لأن معدات ذلك النظام ستكون أول ما يدمره الحريق.

٢٠٠- من ناحية أخرى، يؤدي عدم ضبط دخول الموظفين أو الأشخاص الآخرين غير المكلفين بإدارة الشبكة إلى زيادة خطر تعرُّض نظامي تكنولوجيا المعلومات المركزيين لأضرار بسبب استعمالهما على نحو غير مآذون به أو العبث بهما. وتعرض وصلات وبيانات الوحدات للخطر على نحو خاص لأنه لا يمكن اكتشاف الأفعال غير المراقبة في الوقت المناسب، مما يتيح التلاعب بالبيانات وجمعها على مدى فترة طويلة من الزمن.

٢٠١- من مواطن الضعف الجوهرية الأخرى عدم توفير الحماية من الحرائق والتلاعب لمعظم الكابلات وقنواتها المثبتة على جدران وأسقف الطوابق. وبما أنه يمكن الوصول إلى الطابق السفلي بكامله عن طريق السلم، فلا يمكن ضبط الدخول إلى المرافق الموجودة فيه. ويساورني القلق إزاء الاكتفاء بمدّ الخطوط بشكل ظاهر وإدخالها عبر فتحات في الجدران والأسقف. وعلى الرغم من أن الاستخدام الفعلي لجميع هذه الخطوط وأهميتها في تشغيل النظم غير واضحين، فإنه ينبغي النظر فيما إذا كان من الضروري حمايتها بنقلها إلى مناطق آمنة أو وضعها داخل قنوات كابلات مؤمنة.

٢٠٢- أوصي بإزالة جميع المواد القابلة للاشتعال والمواد غير اللازمة من الغرفة بهدف خفض فرص اندلاع حرائق. وينبغي، علاوة على ذلك، تقييد الدخول إلى الغرفة. ويفضل حصر الدخول إليها في الموظفين المعيّنين فقط. وأنا أعتقد أن صعوبات مماثلة، لا سيما فيما يتعلق بالكابلات وقنواتها، قد تكون موجودة في جميع مباني مركز فيينا الدولي. ولذلك أوصي بوضع ضوابط على دخول جميع أماكن وجود وصلات شبكية في مركز فيينا الدولي من أجل ضمان سير العمل في المنظمات واتصالها بالشبكة.

خطر وقوع أضرار في حالة اندلاع حريق

خطر الاستعمال غير المآذون به

لا حماية من الحريق

التوصية/التوصيات

رد الإدارة

٢٠٣- ردت الإدارة بأن غالبية "السلع القديمة وغير القابلة للاستعمال" الموجودة في الطابق D-1 خُزنت مؤقتاً في ذلك المكان في إطار العملية الجارية حالياً لاستبدال نظام المخاطبة بالمكبرات الصوتية، وسوف تتم إزالتها بعد انتهاء هذه العملية. ولم تتفق الإدارة مع المراجع الخارجي بشأن لزوم توفير حماية أكبر لنقطة التوصيل المركزية هذه بالنسبة لكامل المبنى، وذلك لأن خزانات الألياف البصرية مقفولة وتحتاج إلى مفتاح خاص لا يتاح استعماله إلا لموظفي دعم الشبكة العاملين في المنظمات الكائنة في فيينا. أما الباب المكون من قضبان فولاذية متشابكة فلا يتاح فتحه إلا لموظفي الدعم التابعين لدائرة إدارة المباني وللمنظمات الكائنة في فيينا. ونفس أولئك الأشخاص مخولون بالوصول إلى حجرات وقنوات الكابلات في تلك المباني، حيث قد تتاح إمكانيات كبيرة للتخريب أيضاً. وأوضحت الإدارة أن خطر التلاعب بالبيانات وجمعها على مدى فترة طويلة من الزمن غير موجود لأن إمكانية الوصول إلى وصلات البيانات غير متاحة أمام موظفي الصيانة.

رد مراجع الحسابات
الخارجي

٢٠٤- عملية التنظيف والاستبدال الجارية في هذه النقطة الهامة والمركزية بالنسبة إلى جميع الوصلات في الطابق D-1 تظل مسؤولية جميع المنظمات الكائنة في فيينا. وبالإضافة إلى ذلك، اعتقد أن ملاحظاتي تحدد مواطن الضعف المحتملة، ولا سيما في حالات الطوارئ. وأود أن أشير إلى أن الخزانات والكابلات، في رأيي، غير مشمولة بالحماية لأن أماكن وجودها في جميع الطوابق الرئيسية مفتوحة، ويسهل استعمالها على نحو غير مآذون به أو التلاعب بها لأن لا أحد ينتبه إلى وجود الأشخاص غير المعروفين في هذه الأماكن من واقع تجربة فريقي عدة مرات.

توقف المتابعة

٢٠٥- لن أتابع أنا وفريقي هذه المسألة.

خزانات التوزيع الشبكي

دال-٣-٣-

٢٠٦- لكل طابق في المبنى D التابع لليونيديو خزاناته الخاصة بالتوزيع الشبكي، وهي متصلة بمركز التوزيع الشبكي في الطابق السفلي من المبنى (D-01). وهذه الخزانات ليست مقفولة في غرف مغلقة بل موضوعة في أماكن يمكن عموماً للموظفين والزوار الوصول إليها. ويمكن لكل شخص يدخل إلى مركز فيينا الدولي الوصول إلى هذه الأماكن لأنه لا توجد حواجز مادية. وهناك خزانة مركبة حتى أمام المتجر التعاوني، الذي يتردد عليه كثير من الناس.

خزانات التوزيع
الشبكي

٢٠٧- وتضم خزانات التوزيع الشبكي جميع خطوط الهاتف والشبكة الحاسوبية الواصلة إلى المكاتب في كل طابق والخارجة منها. ويسهل الوصول إلى تلك الخطوط الواقعة بين أي خزانة وسقف الطابق، إذ إن المسافة الفاصلة بين الخزانة وحاملة الكابلات العلوية غير محمية.

سهولة الوصول إلى
الخزانات

وقد وُضعت الخزانات داخل قفص معدني واق، إلا أن أغطية الخزانات غير محكمة الإغلاق مما يجعلها هدفا سهلا للتخريب.

٢٠٨- وأرى أنه يمكن بسهولة تخريب أو تدمير الخزانات من خلال الجزء العلوي المفتوح جزئياً وقطع الخطوط غير المحمية الداخلة إلى خزانات التوزيع الشبكي والخارجة منها. ومن شأن ذلك أن يعطل توصيل المكاتب في الطابق بأكمله. ورغم أن بالإمكان أيضاً قطع أي كابل من الكابلات الممددة على أسقف المكاتب، إلا أن تركُّز الكابلات فوق الخزانات في مكان غير محمي يجعلها أكثر عرضة للتخريب.

مخاطر التدمير

٢٠٩- أوصي بتغطية الخطوط والخزانات غير المحمية وتأمينها تفادياً لخطر التخريب.

التوصية/التوصيات

٢١٠- أشارت الإدارة إلى أن خزانات التوزيع الشبكي قياسية في جميع أنحاء مركز فيينا الدولي، وهي تتألف من جسم فولاذي بباين، كل منهما مزود بقفل. وفي الطوابق المكتبية، لا يتجاوز طول الأسلاك المفتوحة بضع بوصات، تدخل الكابلات بعدها في حاملاتها العلوية، ثم تمتد عليها دون حماية. وقالت الإدارة إنه يمكن قطع تلك الكابلات ذاتها حتى وهي داخل الحاملات العلوية، وخصوصاً أن الألواح التي تغطي السقف لا تمنع من الوصول إلى حاملات الكابلات. ومن ثم، فإن الإدارة ترى أن تدعيم المكان الذي يعلو الخزانات على نحو خاص لن يعزز الحماية كثيراً، ولا سيما أنه من غير المرجح حدوث سيناريو تخريبي. والمنظمات الكاتبة في فيينا متوافقة في آرائها بشأن كفاية الحماية الموفرة لنظام الكابلات الحالي لتفادي أي مخاطر واقعية ومتوقعة. ولا تتناسب جدوى عملية الزيادة الكبيرة في الحماية وتعقدتها وتكلفتها مع احتمالات وقوع الهجوم الذي ستُنفذ هذه العملية لتقليص احتمالها، وخصوصاً أن هذه العملية لن تضمن مع ذلك الحماية التامة من هجوم تنفذه جهة على ما يكفي من التصميم والدراية لإنجاحه، ولا سيما إذا انعدمت الثقة بالموظفين الذين هم أنفسهم مسؤولون عن صون هذه البنية التحتية.

رد الإدارة

٢١١- أود أن أشير إلى أنني أدرك أنا أيضاً ما قد يترتب من تكاليف على التحسينات اللازمة لتوفير قدر كاف من الحماية للكابلات والشبكات في الطوابق وفي غيرها من الأماكن التي يسهل الوصول إليها. ولكنني أوصي مرة أخرى بتوفير الحماية قدر الإمكان للنقاط المركزية الهامة، لا سيما الخزانات المركزية ومراكز التوزيع وخزانات التوزيع أيضاً في الطوابق المكتبية. ويبدو أن الإدارة ترى أن مخاطر التخريب متدنية (جداً)، رغم أن لا أحد يستطيع ممارسة رقابة فعالة على الدخول إلى تلك المرافق وتنفيذ أنشطة غير مشروعة. وفي رأيي، هناك احتمال كبير لحدوث أضرار. وبناء على تحريبي، فإن الموظفين الحاليين أو السابقين

رد مراجع الحسابات
الخارجي

أو أصدقاءهم وأفراد أسرهم هم الذين يعدون أو ينفذون أعمال التخريب في معظم الحالات. ولكن الإدارة هي المسؤولة عن حساب المخاطر المحتملة والآثار الناشئة عن فقدان الاتصالات في الطوابق وفي كل المباني. لذا أوصي بتقييم المخاطر، وإعطاء الأولوية للتحسينات اللازمة وتخطيط التدابير المضادة.

٢١٢- لن أتابع أنا وفريقي هذه المسألة.

توقف المتابعة

خطة استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث

دال-٣-٤-

٢١٣- ليس لدى اليونيدو خطة لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث تصف جميع المخاطر في حال وقوع كارثة كبرى وتقدم المشورة في حالة الطوارئ. وقد نشرت شعبة نظم التكنولوجيا والمعلومات خطة لاستمرارية سير العمل في عام ٢٠١٣، ولكنها أصبحت غير صالحة نظراً لحدوث عدة تغييرات على مستوى التنظيم والموظفين خلال السنوات الأخيرة. بل إن تلك الخطة تقتصر على ذكر واجبات شعبة دعم البرامج والإدارة العامة السابقة وتصف بالتفصيل الأعمال التي ينبغي لفرع تكنولوجيا المعلومات أن ينفذها في حالات الطوارئ. وهي لا تحدد المهام ذات الأولوية والواجبات الهامة المنوطة بجميع الشعب عندما تتعطل نظم تكنولوجيا المعلومات أو عندما تحدث كارثة. وينبغي أن يكون الموضوع المحوري ومحط التركيز الرئيسي لأي خطة بشأن استمرارية سير العمل هو تمكين منظمة ما من استئناف أعمالها في أقرب وقت ممكن.

خطة استمرارية سير العمل

٢١٤- تبين الصعوبات المذكورة أعلاه أن توجيهات من هذا القبيل ضرورية لضمان استمرار أعمال اليونيدو. ولذلك، فإنني أوصي بإصدار وتنفيذ خطة رسمية شاملة لاستمرارية سير العمل تحدد سياسة اليونيدو في حالات الطوارئ. وينبغي إعادة إصدار تلك الوثيقة الرئيسية كل سنة من أجل إدراج التغييرات الأخيرة والمخاطر المستجدة.

التوصية/التوصيات

٢١٥- لدى اليونيدو خطة نافذة لإدارة الأزمات أعدها واعتمدها مجلس اليونيدو التنفيذي في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بوصفها "وثيقة حية تخضع لعملية استعراض منتظمة". وقد نُفذت عملية استعراض كل ثلاث سنوات تقريباً. واستهل الموظف المسؤول في شعبة دعم البرامج والإدارة العامة آخر عملية استعراض في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ ونسقتها. وتتألف الخطة من جزأين، يتعلق الجزء الأول بأساسيات إدارة الأزمات، ويتعلق الجزء الثاني بخطة استمرارية سير العمل في كل شعبة. واستمدت اليونيدو خططها لإدارة الأزمات من خطة الأمم المتحدة الأمنية للنمسا وخطة إدارة الأزمات المشتركة بين مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب

رد الإدارة

الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، واستُعيض عنها لاحقاً بخطة أطلق عليها اسم "إجراءات العمل الموحدة لإدارة الأزمات في مركز فيينا الدولي"، يتعهدا، نيابة عن المنظمات الكائنة في فيينا، قسم الأمن والسلامة بالأمم المتحدة التابع لمكتب الأمم المتحدة في فيينا.

٢١٦- ويعكف كبير منسقي شؤون الأمن في اليونيدو على تحديث خطة إدارة الأزمات وخطة استمرارية سير العمل بإدراج أحدث ما طرأ على هيكل اليونيدو التنظيمي واختصاصاتها وموظفيها الرئيسيين من تغييرات، إضافة إلى أحدث إجراءات العمل الموحدة لإدارة الأزمات في مركز فيينا الدولي. وعند الانتهاء من عملية التحديث، سيستعرض فريق إدارة الشؤون الأمنية التابع لليونيدو الخطتين المذكورتين لكي يقرهما المدير العام.

٢١٧- ولا حاجة في رأينا إلى إجراء استعراضات سنوية للخطتين، ويمكن الاكتفاء باستعراض أجزاء محددة فقط من الوثيقتين، مثل قوائم الموظفين الرئيسيين. وبما أن معظم التغييرات الهيكلية الكبيرة في اليونيدو تحدث على مستوى عمليتي البرمجة والميزنة، فإن فترة سنتين أو ثلاث سنوات تبدو عملية ومعقولة أكثر كفترة استعراض.

٢١٨- بما أن اليونيدو تعمل حالياً على تحديث خطة إدارة الأزمات وخطة استمرارية سير العمل باعتبار هيكلها التنظيمي الجديد، فلن أتابع أنا وفريقي هذه المسألة.

توقف المتابعة

الحوكمة في اليونيدو

دال-٤-

٢١٩- أرى أن هيكل الحوكمة في اليونيدو بحاجة ماسة الآن إلى إجراء تحسينات. ويمكن اعتباره غير مرض جزئياً، وإن كان مهماً للغاية بالنسبة للمراجعة الداخلية.

الحاجة الماسة إلى إجراء تحسينات

٢٢٠- تم النص منذ الميثاق الأول لفريق الرقابة الداخلية، الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، على توفير عدد مناسب من الموظفين وموارد كافية في الميزانية لمكتب الرقابة الداخلية والأخلاقيات لأداء واجباته، وتكرّر ذلك في جميع التنقيحات اللاحقة للميثاق. وقد انتقد من سبقوني في تقرير عام ٢٠١٣ عدم كفاية موظفي المكتب. وتابع فريقي هذه المسألة وخلص إلى أنه لم يصدر رد فعل واضح من الأمانة حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، عند صدور الميثاق المنقح لمكتب الرقابة الداخلية والأخلاقيات، الذي يرد فيه عرض للمهام والصلاحيات والمسؤوليات التي أسندها المدير العام إلى المكتب. وينص الميثاق على أن يتلقى المكتب الموارد الضرورية من حيث الموظفين المناسبين والتمويل الكافي.

عدم كفاية الموظفين في مكتب الرقابة الداخلية والأخلاقيات

٢٢١- وضع التوظيف الفعلي سيء الآن أكثر من أي وقت مضى. ففي حين كان موظفو المكتب متمثلين في مدير (مد-١)، ومراجع حسابات (ف-٤)، ومحقق (ف-٣)، ومساعدين

الوضع الحالي

معنيين بالرقابة (خ-٥ع وخ-٦ع) في عام ٢٠١٥، قدم المحقق استقالته في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي. وحتى تاريخ هذا التقرير، كانت الوظيفة لا تزال شاغرة. ولا يزال يلزم زيادة الموارد من الموظفين. فوجود مراجع حسابات واحد تحت رئاسة مدير واحد ليس بالتأكيد الهيكل التنظيمي المنشود لممارسة الرقابة على أنشطة الإبلاغ المالي والتحكم في المخاطر والرقابة الداخلية وأنشطة التحقيق. وأحث الإدارة على الالتزام بدعم المكتب. ولذلك، أود أن أؤكد مجدداً أن عدم تزويد المكتب بعدد كاف من الموظفين قد يتسبب في مخاطر لليونيدو إذا تعذر إجراء المراجعات على النطاق اللازم.

٢٢٢- ترتبط مسألة عدم اتخاذ قرار حتى الآن بإنشاء لجنة لمراجعة الحسابات ارتباطاً وثيقاً بالثغرات الكبيرة في نظام الرقابة الداخلية. وكانت التوصية قد صدرت من سببوني في تقرير عام ٢٠١٢، كما دعمتُ أنا أيضاً التوصية في تقرير الصادر العام الماضي. وأعلن عن معاودة النظر في المسألة في عام ٢٠١٥. ولم يلحظ فريقتي حدوث أي تقدم بعد. ولجان مراجعة الحسابات غير مكلفة، حيث لا يتقاضى الأعضاء من الخبراء مقابل ما ديا (فيما عدا بدل الإقامة اليومي)، وهي تمثل الصلة بين الإدارة والدول الأعضاء، وجهات مراجعة الحسابات الداخلية والخارجية. وتيسر هذه اللجان عمل الدول الأعضاء، حيث تعالج أي ثغرات في المهام الرقابية، وترفع تقاريرها إلى الهيئات التشريعية بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها. ومن مهامها الأساسية المحافظة على استقلالية مهمة المراجعة الداخلية للحسابات من حيث توفير التمويل اللازم والعدد الكافي من الموظفين. وتستفيد في الوقت الحالي ١٦ منظمة من ٢١ مؤسسة تابعة للأمم المتحدة من مزايا هذه الأداة الحديثة للحوكمة.

٢٢٣- أسندت الأمانة، بموجب نشرة المدير العام (UNIDO/DGB/2016/01/Amend.1)، المؤرخة ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٦، إلى مكتب الرقابة الداخلية، التابع أيضاً لمكتب المدير العام، مهمة إضافية متعلقة بالأخلاقيات والمساءلة. وأرى أنه سيكون من المفيد أن تحتل تلك المهام موقعا بارزا، وإن كانت المهمتان تندرجان، بصورة عامة، ضمن ولاية مكتب مراجعة الحسابات/التحقيقات. ووضعت نفس النشرة، ضمن جملة أمور، هيكلًا تنظيميًا جديدًا لمهام التقييم، وركزت التقييم المستقل ومراقبة النوعية في مكتب المدير العام. وأقدر هذا الإجراء الذي اتخذته الإدارة، وإن كنت أرى أن الهيكل التنظيمي الجديد يتطلب المزيد من الدراسة. فمعظم عملائنا الآخرين (مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية) يدمجون المهام المتعلقة بمراجعة الحسابات والتقييم والتحقيق في نفس الوحدة برئاسة مدير (من الفئة مد-١). ومن الواضح أن اليونيدو قد اختارت إنشاء وظيفتين من الفئة مد-١، واحدة لرئاسة التقييم المستقل ومراقبة النوعية، والأخرى لمكتب الرقابة الداخلية والأخلاقيات.

عدم اتخاذ قرار حتى الآن بإنشاء لجنة لمراجعة الحسابات

بدء العمل بالهيكل التنظيمي الجديد اعتباراً من ١ شباط/فبراير ٢٠١٦

٢٢٤- أوصى مرة أخرى بتوفير عدد كاف من الموظفين لمكتب الرقابة الداخلية والأخلاقيات. فعلى سبيل المثال، ينبغي لليونيدو النظر في إنشاء وظيفة واحدة من الفئة مد-١ لمدير المكتبين، واستخدام الوفورات لإتاحة عدد كاف من الموظفين لمهمة المراجعة الداخلية للحسابات. كما أوصى مرة أخرى بإنشاء لجنة لمراجعة الحسابات.

التوصية/التوصيات

٢٢٥- تجدر الإشارة إلى أن مسألة عدم كفاية الموظفين في المكتب قد أثرت في العديد من المناسبات من قبل عدة كيانات رقابية؛ إلا أن الإدارة لم تتمكن بعد، بسبب قيود الميزانية، من تلبية هذا الطلب. ووصلت عملية توظيف المحقق (ف-٣) إلى مرحلة متقدمة، ولكن العرض المقدم رُفض من قبل المرشح المختار/المرشحين المختارين. ومن ثم، سوف تبدأ عملية التوظيف من جديد. وأحرز تقدم فيما يتعلق بلجنة مراجعة الحسابات، حيث طلب المدير العام إلى مكتب الرقابة الداخلية والأخلاقيات تحديد مرشحين محتملين من المقيمين في فيينا للعمل في اللجنة من أجل تقليل الأثر المالي على الميزانية العادية، وتقديم أسمائهم إلى مكتبه. والمكتب بصدد تقييم هذا الخيار. وأما التقييم المستقل ومراقبة النوعية، والرقابة الداخلية والأخلاقيات، فهما مهمتان مستقلتان من مهام الرقابة؛ ويتوقف دعم هذه التوصية على موافقة أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى زيادة موارد التوظيف الخاصة بمكتب الرقابة الداخلية والأخلاقيات/التقييم المستقل ومراقبة النوعية.

رد الإدارة

٢٢٦- سوف أتابع أنا وفريقي هذه العملية.

المتابعة

متابعة استنتاجات وتوصيات السنة الماضية والسنوات السابقة

هاء-

٢٢٧- اشتمل تقرير مراجع الحسابات الخارجي لعام ٢٠١٤ على ١٩ استنتاجاً وتوصية في انتظار التنفيذ. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، قامت الإدارة بتحديث قائمة المتابعة من أجل الإبلاغ عن التقدم المحرز بشأن تنفيذ هذه التوصيات.

هناك ١٩ توصية تنتظر التنفيذ

٢٢٨- أجرى فريق تقييمي لتلك القائمة من أجل ضمان الاستمرارية والحفاظ على الذاكرة المؤسسية. وقد ناقشنا جميع تلك البنود مع الموظفين المعنيين واستعرضنا الوثائق المذكورة. وترد في المرفق الأول من التقرير حالة تنفيذ جميع التوصيات التي تنتظر التنفيذ.

خضعت القائمة للتقييم

٢٢٩- أُقدّر ما اتخذته الإدارة من تدابير لتنفيذ التوصيات. وفي سياق أنشطة المراجعة التي سنقوم بها في المستقبل، سوف يدرس فريقنا ما تحرزه اليونيدو من تقدم في هذه المجالات حسبما أراه مناسباً.

أُقدّر ما اتخذته الإدارة من تدابير

مسائل أخرى

واو-

- ٢٣٠- أبلغني مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأربع حالات غش أو غش مُفترض. وقد أنهت الإدارة في ثلاث من هذه الحالات اتفاق الخدمة الفردي. وفي حالة واحدة، فرضت أيضا قيود على التعاقد مع الشركات المعنية. وهناك حالة لم يُبتَّ فيها بعد. وفي حالتين، لم يلحق بالمنظمة أيُّ ضرر. وبلغ الضرر الواقع في الحالتين المتبقيتين ٤٩٩ ٥٥٠ دولارا أمريكيا. وفي إحدى الحالات، أوصى المكتب باسترداد المبلغ باقتطاعه من المرتب، وهو ما لم ينفذ بعد. وفي الحالة الأخرى، ما زالت التحقيقات الجنائية مع السلطات النمساوية تنتظر التنفيذ أيضا.
- ٢٣١- لم يكشف فريقني أثناء المراجعة أي حالات غش أو غش مُفترض أخرى.
- ٢٣٢- في عام ٢٠١٥، شُطبت بسبب الفقد أو السرقة بنود من الممتلكات والمنشآت والمعدات تبلغ قيمتها الإجمالية ٣٤ ألف يورو (مقابل ٢١ ألف يورو في عام ٢٠١٤).
- ٢٣٣- لم تقدّم أيُّ هبات في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

حالات الغش أو الغش
المُفترض

الفوائد/المشطوبات

الهبات

شكر وتقدير

زاي-

- ٢٣٤- أودُّ أن أعرب عن تقديري لما أسداه إليَّ المدير العام والإدارة وموظفو اليونيدو من عون ومساعدة. وأشعر بامتنان شديد لما قدّموه من مساعدة أثناء عملية المراجعة الخارجية كلها.

شكر وتقدير

[التوقيع]

كاي شيلر

رئيس ديوان المحاسبة الاتحادي في ألمانيا،

مراجع الحسابات الخارجي

تقرير مراجع الحسابات المستقل

شهادة مراجع الحسابات الخارجي بشأن حسابات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

إلى رئيس مجلس التنمية الصناعية

تحديد ماهية البيانات المالية

راجعتُ البيانات المالية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يُشار إليها فيما يلي بـ"اليونيدو") عن السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والتي تضم:

- بيان المركز المالي،
- بيان الأداء المالي،
- بيان التغيرات في صافي الأصول،
- بيان التدفقات المالية،
- بيان المقارنة بين المبالغ المرصودة في الميزانية والمبالغ الفعلية،
- ملحوظات على البيانات المالية.

بيان المسؤوليات

المدير العام مسؤول، وفقاً لأحكام النظام المالي لليونيدو، عن إعداد البيانات المالية، وعلى مراجع الحسابات الخارجي، بموجب أحكام المادة الحادية عشرة من النظام المالي والقواعد المالية لليونيدو والاختصاصات الإضافية التي تنظم مراجعة حسابات اليونيدو، أن يبدي رأيه في هذه البيانات المالية استناداً إلى مراجعته لها.

أساس إبداء الرأي

أجريت هذه المراجعة وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، التي اعتمدها المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات ووسعت نطاقها وأصدرتها تحت عنوان "المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات". وتقضي هذه المعايير بأن أخطط للمراجعة وأجريها من أجل التأكد في حدود المعقول مما إذا كانت البيانات خالية من أي أخطاء جوهرية. وتشمل المراجعة إجراء فحص، على أساس المعاينة الإحصائية، للأدلة الداعمة للمبالغ والمعلومات الواردة في البيانات المالية.

كما تشمل تقييماً للمبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات المهمة التي أعدها المدير العام، ولجمل طريقة عرض البيانات المالية. وأعتقد أن مراجعتي تشكل أساساً معقولاً للرأي الذي خلصت إليه.

الرأي

أرى، بناء على المراجعة التي قمت بها، أن البيانات المالية تعرض المركز المالي الحقيقي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وأنها أُعدت وفقاً للسياسات المحاسبية التي حددتها اليونيدو، وأن المعاملات أُحرقت وفقاً للنظام للمالي والسلطة التشريعية. كما أرى أن معاملات اليونيدو التي أُطلعتُ عليها أو التي تفحصتها في إطار مراجعتي كانت، في كل جوانبها المهمة، متوافقة مع النظام المالي والقواعد المالية.

مراجع التقرير

وفقاً للمادة الحادية عشرة من النظام المالي، أُعدت أيضاً تقريراً مفصلاً عن بيانات اليونيدو المالية.

[التوقيع]

كاي شيلر

رئيس ديوان المحاسبة الاتحادي

في ألمانيا

مراجع الحسابات الخارجي

١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦

متابعة تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المقدمة في تقارير مراجع الحسابات الخارجي السابقة

المرجع	الاستنتاجات والتوصيات	رد اليونيدو	تعليقات مراجع الحسابات الخارجي
(١)	(٢)	(٣)	(٤)
تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عام ٢٠١٤			
رقم ٢٧	<p>لا تُعد اليونيدو بيانها المالية باستخدام نظام تخطيط الموارد المؤسسية، بل يُنقل ميزان المراجعة الذي يولده ذلك النظام إلى صحيفة عمل بنظام "إكسل" (Excel). وإلى جانب ذلك، ليست هناك وثائق ولا إجراءات منهجية معتمدة لتحديث الصحائف.</p> <p>ينبغي لليونيدو ألا تستخدم، لأغراض المحاسبة والإبلاغ، سوى نظام تخطيط الموارد المؤسسية. وأوصى مراجع الحسابات الخارجي بإضافة وظيفة الإبلاغ إلى ذلك النظام، وخصوصاً لدواعي البيانات المالية.</p>	<p>سوف تقدم وحدة دعم الأعمال والنظم ما يلزم من دعم لفرع الخدمات المالية من أجل تنفيذ التوصية المتعلقة بأتمتة إعداد البيانات المالية. وقد أُدرج هذا الموضوع بالفعل في خطة عمل تلك الوحدة في إطار متابعة توصية منبثقة من مراجعة الاتحاد الأوروبي التحقيقية السباعية الأركان التي أجرتها سابقاً مؤسسة Ernst & Young.</p>	<p>سيتابع مراجع الحسابات الخارجي هذه العملية.</p>
الوضع في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥			
		<p>قيد التنفيذ: تتعاون وحدة دعم الأعمال والنظم وفرع الخدمات المالية، في شعبة دعم البرامج والإدارة العامة، على الأتمتة الجزئية للبيانات المالية من برمجية "ساب" في نظام تخطيط الموارد المؤسسية. وسوف تتاح البيانات المالية الأولية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٦.</p> <p>وعلى الرغم من ذلك، لا يتوقع أن تكتمل الأتمتة إلا خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، فهي جزء من الطلب المقدم إلى الدول الأعضاء بالحصول على تمويل إضافي لنظام تخطيط الموارد المؤسسية الذي قدم في إطار لجنة البرنامج والميزانية في أيار/مايو ٢٠١٥.</p>	<p>تعمل اليونيدو على إعداد البيانات المالية لعام ٢٠١٦ كاملة باستخدام برمجية "ساب". وحتى الآن، وافقت على الاحتياجات الضرورية وبدأت في تنفيذها في إطار نظام "ساب".</p> <p>سيتابع مراجع الحسابات الخارجي هذه العملية.</p>
رقم ٣٥	<p>تنطبق الأحكام الانتقالية على فئة "المباني" من الممتلكات والمنشآت والمعدات. وقد انتهت فترة السنوات الخمس في عام ٢٠١٤. ولذلك، سوف يتعين قيد جميع المباني التي تستخدمها اليونيدو في بيانات السنة المالية ٢٠١٥. وفيما يتعلق خصوصاً بمركز فيينا الدولي، قد يستغرق احتسابه ورسميلته الكثير من الوقت. إذ توجد في</p>	<p>أبدت الإدارة موافقتها على استنتاجاتي وتوصيتي، وأحاطت علماً بهذه التوصية.</p>	

المرجع	الاستنتاجات والتوصيات	رد اليونيدو	تعليقات مراجع الحسابات الخارجي
(١)	(٢)	(٣)	(٤)
	<p>المركز مقارن أربع منظمات من منظومة الأمم المتحدة. وجميع هذه المنظمات تعد بياناتها المالية بالاستناد إلى معايير إيباساس. ولم تتح لمراجع الحسابات الخارجي أي وثيقة حالية صادرة عن اليونيدو تعرض فكرة واضحة ومتسقة بشأن كيفية احتساب المركز ورسمته.</p> <p>أوصى مراجع الحسابات الخارجي بأن تواصل الإدارة مناقشتها مع المنظمات الأخرى الكائنة في مركز فيينا الدولي بهدف إعداد تصور واضح ومتسق لكيفية احتساب المركز ورسمته أو الإفصاح عن وضعه في بيانات اليونيدو المالية عن السنة المالية ٢٠١٥.</p>		
		<p>الوضع في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥</p> <p>خضع مركز فيينا الدولي لتقييم خارجي من قبل شركة PWC ورُسمِل في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، بما في ذلك رأس مال إضافي من الصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية في عام ٢٠١٥.</p> <p>وجرت العملية بأكملها بالتنسيق الوثيق مع المنظمات الأخرى الكائنة في فيينا من خلال عقد اجتماعات منتظمة واستعراض التقييم والسياسات المحاسبية وما إلى ذلك.</p> <p>والمنظمات الكائنة في فيينا بصدد ضبط السياسة المحاسبية النهائية بشأن تجميع حسابات مبنى مركز فيينا الدولي والصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية، ويتوقع الانتهاء من ذلك بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.</p>	<p>انظر تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عام ٢٠١٥، ج-٢-١، الفقرات ٥٥-٦٤</p>
رقم ٣٩	<p>تُدْرَج الإدارة في الملاحظة ١٩ بيان المركز المالي حسب القطاع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وبيان الأداء المالي حسب القطاع عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ووفقاً للمعيار ١٨ من معايير إيباساس، تتضمن البيانات معلومات عن أنشطة اليونيدو المدرجة في إطار ميزانيتها العادية،</p>	<p>سوف تدرس اليونيدو الجدوى من تنفيذ فكرة استحداث البيان ٦ إذا كان يتوافق مع الممارسات الفضلى المتبعة في مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى. وتعكف فرقة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة المعنية بالمعايير المحاسبية على إعداد مشروع عنوانه "تنسيق التنوع المحاسبي"، سوف يُناقش في إطاره البيان ٦ المقترح.</p>	<p>سيتابع مراجع الحسابات الخارجي هذه العملية.</p>

المرجع	الاستنتاجات والتوصيات	رد اليونيدو	تعليقات مراجع الحسابات الخارجي
(١)	(٢)	(٣)	(٤)
	<p>وعن أنشطة التعاون التقني وغيرها من الأنشطة والخدمات الخاصة. ومن ناحية أخرى، لا يحدّد المعيار موضع عرض المعلومات القطاعية.</p> <p>توفّر الإدارة، من خلال المعلومات القطاعية، معلومات أساسية عن عمل اليونيدو، وخصوصاً عن المبالغ التي تنفقها اليونيدو على التعاون التقني. والمعلومات القطاعية مفيدة جداً للدول الأعضاء وينبغي عدم إيرادها في ملحوظة. ومن ثم، أوصى مراجع الحسابات الخارجي بأن تُورد الإدارة المعلومات القطاعية في بيان يحمل الرقم ٦، بدلاً من إيراده في الملحوظة ١٩.</p>	<p>وإذا أصبح عنصراً من عناصر النسق الموحد للأمم المتحدة فسوف يتعيّن أيضاً أن يكون تنفيذه مشمولاً بالتحسينات النسقية المعتمَر إجراؤها استجابة للتوصية المتعلقة بتعزيز أداء نظام تخطيط الموارد المؤسسية من أجل أتمتة الإبلاغ عن البيانات المالية.</p> <p>الوضع في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥</p> <p>قمنا باستعراض البيانات المالية عن عام ٢٠١٤ لخمس من وكالات الأمم المتحدة الكبيرة والرائدة في هذا المجال، وجميعها تقدم معلومات قطاعية في شكل ملحوظات، لا في شكل بيان منفصل، وهي: الأمم المتحدة، المجلد الأول - الملحوظة ٥؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - الملحوظة ٦؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - الملحوظة ٣٥؛ وبرنامج الأغذية العالمي - الملحوظة ٧؛ ومنظمة الصحة العالمية - الملحوظة ٨.</p> <p>وفي ضوء ما ورد أعلاه وبالإحالة إلى مشروع "تنسيق التنوع المحاسبي"، ولمواءمة طريقة عرض البيانات المالية فيما بين وكالات الأمم المتحدة، قررنا مواصلة تقديم معلومات قطاعية في شكل ملاحظات لا بيان منفصل.</p>	<p>أحاط مراجع الحسابات الخارجي علماً بالقرار. أقفل هذا البند.</p>
رقم ٤٤	<p>زادت التبرعات المستحقة القبض بنحو ٦٠ في المائة، من ٦٩,٣ مليون يورو في عام ٢٠١٣ إلى ١١٠,٤ ملايين يورو في عام ٢٠١٤. وفي المقابل، شهدت الخسوم غير الجارية، ولا سيما استحقاقات الموظفين، زيادة كبيرة قدرها ٢٧,٢ في المائة.</p> <p>سوف تُنفق التبرعات المستحقة القبض في عام ٢٠١٤ على برامج التعاون التقني في السنوات القادمة، بينما يُتوقع أن تشهد استحقاقات ما بعد</p>	<p>أبدت الإدارة موافقتها على استنتاجاتي وتوصيتي. وأحاطت علماً بهذه التوصية.</p>	

المراجع	الاستنتاجات والتوصيات	رد اليونيدو	تعليقات مراجع الحسابات الخارجي
(١)	(٢)	(٣)	(٤)
	الخدمة ازدياداً مستمراً في الفترة نفسها. ولذلك، أوصى مراجع الحسابات الخارجي الإدارة بأن تراقب هذا التطور عن كثب في السنوات القادمة.	شاركت اليونيدو بنشاط خلال جزء كبير من عام ٢٠١٥ في الفريق العامل لوكالات منظومة الأمم المتحدة. ومن أهداف هذا الفريق العامل النظر في الحاجة إلى توحيد منهجية التقييم العام وتطبيق عوامل الخصوم الأساسية للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، بالإضافة إلى تقييم بدائل التمويل المسبق للخصوم. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، عُرضت توصيات جديدة بالاهتمام على الجمعية العامة لتتخذ إجراءات بشأنها في عام ٢٠١٦.	انظر تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عام ٢٠١٥، جيم-٣، الفقرات ٦٦-٦٩
رقم ٥٠	جُدِّدت بعض الودائع القريبة الأجل بأجل استحقاق يتراوح بين ٤ و٦ أشهر في نهاية عام ٢٠١٤. وبهذه المناسبة، أعادت الإدارة النظر في قرارها الذي اعتمد أثناء الأزمة المالية التي بدأت في عام ٢٠٠٨ من أجل تقليل الاستثمارات المحتفظ بها لمدة أقصاها ٣ أشهر. وبناءً على هذا القرار، قد لا يعود الوصف الحالي، وهو "الودائع لأجل التي يقل أجل استحقاقها الأصلي عن ٣ أشهر"، صالحاً في البيانات المالية المقبلة. ومن ثم، أوصى مراجع الحسابات الخارجي الإدارة بأن تُحدَّث هذا الوصف مراعاةً لأجل استحقاق الودائع لأجل المحتفظ بها.	أبدت الإدارة موافقتها على استنتاجاتي وتوصييتي. وأحاطت علماً بهذه التوصية.	الوضع في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ جرى تحديث الوصف في البيانات المالية لعام ٢٠١٥. أقفل هذا البند.
رقم ٥٥	قدمت اليونيدو في الملاحظة ٢ سعر الفائدة على الحسابات المصرفية المدرة لفوائد والودائع لأجل على شكل متوسط سنوي لسعر الفائدة. وقدمت في الملاحظة ١٦ عن عائدات الاستثمار	تُوافق اليونيدو على هذه التوصية، وسوف تعمل على أن تبين في الملاحظات ذات الصلة مستقبلاً أيّ تغيير يطرأ على طريقة حساب المتوسط السنوي لسعر الفائدة.	

المرجع	الاستنتاجات والتوصيات	رد اليونيدو	تعليقات مراجع الحسابات الخارجي
(١)	(٢)	(٣)	(٤)
	<p>على شكل فوائد مجنّبة ومستحقة عن الودائع القريبة الأجل لدى المؤسسات المالية. وليس هناك توافق بين تطوّر المتوسط السنوي لسعر الفائدة وتطوّر عائدات الاستثمار. إذ إنّ المتوسط السنوي لسعر الفائدة على الأموال المودعة باليورو مستقر تقريباً، وسعر الفائدة على الأموال المودعة بالدولار هبط بنسبة تناهز الثلث، في حين تراجعت عائدات الاستثمار بنسبة قدرها ٨١,٦ في المائة. وأوضحت الإدارة رداً على استفسار بهذا الشأن أنّ طريقة الحساب قد تغيّرت.</p> <p>يلزم تقديم المعلومات على أساس قابل للمقارنة. وأوصى مراجع الحسابات الخارجي الإدارة بأن تبيّن على الأقل التغيّر في طريقة الحساب.</p>		
		<p>الوضع في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥</p> <p>سوف ينفذ ذلك.</p>	<p>أفضل هذا البند.</p>
رقم ٥٩	<p>ارتفع مبلغ المخصّصات المرصودة تحسباً لعدم تلقي اشتراكات مقررة بمقدار ٣ ملايين يورو ليصل مجموعها إلى ٨٩,٨ مليون يورو. ويتعلق ما يزيد على ٧١ مليون يورو من هذا المجموع باشتراكات مقررة مشكوك في تلقيها من دول أعضاء سابقة. ومن ناحية أخرى، ما زال مجموع المبالغ غير المسدّدة (بدون احتساب اشتراكات الدول الأعضاء السابقة) يبلغ ٢٧,٩ مليون يورو.</p> <p>يود مراجع الحسابات الخارجي أن يذكّر الدول الأعضاء القليلة التي عليها متأخرات كبيرة بأن تفي بالتزاماتها وتسدّد اشتراكاتها المستحقة.</p>		<p>أبدت الإدارة موافقتها على استنتاجاتي وتوصيتي. وأحاطت علماً بهذه التوصية.</p>
		<p>الوضع في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥</p> <p>لا ينطبق</p>	<p>انظر تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عام ٢٠١٥، جيم-٣-١، الفقرات ٨٧-٩٠</p>
رقم ٦٢	<p>الاشتراكات غير الجارية المستحقة القبض هي اشتراكات الدول الأعضاء المؤكّدة التي يمين أجل استحقاقها بعد سنة واحدة من تاريخ الإبلاغ وفقاً لخطط السداد المتفق عليها.</p>		<p>أبدت الإدارة موافقتها على استنتاجاتي وتوصيتي. وأحاطت علماً بهذه التوصية.</p>

المراجع	الاستنتاجات والتوصيات	رد اليونيدو	تعليقات مراجع الحسابات الخارجي
(١)	(٢)	(٣)	(٤)
	<p>ويُنفَوضُ على خطط السداد بين الدول الأعضاء والإدارة من أجل خفض حجم المتأخرات. وفي السنوات الخمس الأخيرة، نجحت الدول الأعضاء والإدارة في خفض الاشتراكات المقررة غير الجارية المستحقة القبض.</p> <p>يقدّر مراجع الحسابات الخارجي اتفاق الدول الأعضاء التي كانت عليها متأخرات مع الإدارة على خطط للسداد ووفاءها بالتزاماتها وتسديدها لجميع ما كان عليها من ديون لأمد طويل. وأوصى بأن تعتنم الإدارة والدول الأعضاء التي عليها متأخرات كل الفرص المتاحة للتفاوض على خطط سداد.</p>		
		لا ينطبق	<p>الوضع في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥</p> <p>انظر تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عام ٢٠١٥، جيم-٣-١-٢، الفقرات ٩٦-٩١</p>
رقم ٦٩	<p>في عام ٢٠١٤، ارتفع حجم التبرعات بأكثر من ٤٠ مليون يورو، ليلبلغ مجموعها ١١٠,٤ ملايين يورو. وعلى وجه العموم، تشمل التبرعات على تكاليف دعم البرامج لتغطية التكاليف الإدارية التي تتكبدها المنظمة. غير أنه يُقدَّر أن تكون التكاليف الإدارية أعلى من هاتين القيمتين. ومن شأن ازدياد التبرعات وثبات حجم الميزانية (نمو حقيقي صفري) أن يقلل من فرص تحقيق أهداف المدير العام الإنمائية.</p> <p>أوصى مراقب الحسابات الخارجي بأن تراقب الإدارة الوضع القائم حالياً ومستقبلاً، وأن تكفل وجود توازن بين التبرعات وموارد الميزانية العادية من أجل تمويل اليونيدو.</p>	<p>أبدت الإدارة موافقتها على استنتاجاتي وتوصيتي. وأحاطت علماً بهذه التوصية.</p>	

المرجع	الاستنتاجات والتوصيات	رد اليونيدو	تعليقات مراجع الحسابات الخارجي
(١)	(٢)	(٣)	(٤)
		<p>الوضع في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥</p> <p>واصلت إدارة اليونيدو إحاطة أجهزة تقرير السياسات علماً بالحاجة إلى توفير قاعدة تمويل كافية ومستقرة ويمكن التنبؤ بها. وفي الدورة الحادية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية، والدورة الثالثة والأربعين لمجلس التنمية الصناعية، بذلت اليونيدو جهوداً حثيثة للدفاع عن الاقتراح الداعي إلى نمو حقيقي في ميزانيتها العادية والتشغيلية. وذكرت الدول الأعضاء أن القيود المالية في عواصمها هي العقبة الرئيسية التي تحول دون تنفيذ هذا الطلب.</p> <p>وعلاوة على ذلك، قدم المدير العام خلال اجتماع مجلس التنمية الصناعية وثيقة تتضمن طلباً بتعزيز إطار الإدارة المالية لليونيدو، وهو ما حظي بالاستجابة وأسفر عن إنشاء حساب لصندوق استثمار رأسمالي رئيسي وحساب خاص للترععات لأغراض الأنشطة الأساسية. وأنشئ الحساب الخاص من أجل تيسير تلقي التبرعات وإدارتها واستخدامها لتمويل الأنشطة التي لا يمكن تمويلها بالكامل من الميزانية العادية بسبب قيود التمويل.</p>	<p>انظر تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عام ٢٠١٥، جيم-٣-١-٣، الفقرات ٩٧-١٠١</p>
		<p>الوضع في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥</p> <p>لا ينطبق.</p>	<p>انظر تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عام ٢٠١٥، جيم-٤، الفقرات ١٠٨-١١٣.</p>
رقم ٩٤	<p>تمثل دائرة إدارة المباني التابعة لليونيدو، وهي الوحدة المسؤولة عن "إدارة المباني"، أكبر عملية داخل اليونيدو. ويعمل مركز فيينا الدولي منذ أكثر من ٣٥ سنة. وفيما يتصل بتقادم المركز، شددت دائرة إدارة المباني على أن تكاليف تشغيل وصيانة وإصلاح المباني والمنشآت المدججة فيها تتزايد تبعاً لذلك. وفيما يتعلق بتدهور حالة المباني والمنشآت، يتزايد احتمال حدوث أعطال.</p> <p>ومن أجل معالجة هذه المشاكل، أوصى مراجع الحسابات الخارجي بتقييم المخاطر المحتملة فيما يتعلق بخدمة "إدارة المباني" المشتركة؛ وتحديد</p>	<p>أبدت الإدارة موافقتها على استنتاجاتي وتوصييتي. وأحاطت علماً بهذه التوصية.</p>	<p>سيتابع مراجع الحسابات الخارجي هذه العملية.</p>

المرجع	الاستنتاجات والتوصيات	رد اليونيدو	تعليقات مراجع الحسابات الخارجي
(١)	(٢)	(٣)	(٤)
	<p>مهمة دائرة إدارة المباني تحديداً واضحاً، بمراعاة نتائج تقييم المخاطر المذكور أعلاه؛ وبالشروع في عملية تعديل مذكرة التفاهم وتحديثها. بمراعاة المسائل المذكورة أعلاه والحالة الراهنة فيما يخص المنظمات الأخرى الكائنة في فيينا؛ وبتنقيح مذكرة التفاهم دورياً وتعديلها عند الضرورة.</p>		
		<p>الوضع في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥</p> <p>بدأت دائرة إدارة المباني في جمع البيانات ذات الصلة، وعقدت في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٦ حلقة عمل تحضيرية داخلية للدائرة بشأن تحديد مختلف المخاطر وتصنيفها. وسوف تعد اختصاصات لتعيين خبير في هذا الشأن بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٦. ومن المقرر إجراء عملية تقديم العطاءات ومنح العقد في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٦. ويتوقع صدور "تقرير تقييم المخاطر" المفصل بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. سيتابع مراجع الحسابات الخارجي هذه العملية.</p>	<p>ستقوم الإدارة بعملية تقييم للمخاطر تبين المشاكل الجوهرية وما يتعلق بها من حلول.</p>
رقم ١٠٣	<p>في الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٤، كانت نسبة الشغور في دائرة إدارة المباني عالية. وفي الفترة نفسها، كان عدد المساعدين المؤقتين والعمال المستخدمين حسب الحاجة مستقرًا نسبيًا، وراكم موظفو فئة الخدمات العامة في دائرة إدارة المباني ساعات عمل إضافية خاصة تناهز ١١ ٠٠٠ ساعة سنويًا، مع أكثر من ٣٠٠ ساعة سنويًا للشخص الواحد في حالات معينة. ولم يجد مراجع الحسابات الخارجي أي خطة مفصلة بشأن القدرات، تحدّد ما تحتاج إليه الدائرة حاليًا ومستقبلًا من الموظفين لتحقيق أهدافها، أو لم تتح له خطة من هذا القبيل.</p> <p>أوصى مراجع الحسابات الخارجي بوضع خطة مفصلة بشأن القدرات تتوافق مع مهام دائرة</p>	<p>أبدت الإدارة موافقتها على استنتاجاتي وتوصيتي. وأحاطت علماً بهذه التوصية.</p>	<p>سيتابع مراجع الحسابات الخارجي هذه العملية.</p>

المرجع	الاستنتاجات والتوصيات	رد اليونيدو	تعليقات مراجع الحسابات الخارجي
(١)	(٢)	(٣)	(٤)
	إدارة المباني (انظر الفقرة ٨٨ أعلاه)؛ وتنفيذ تلك الخطة في الوقت المناسب؛ وتدريب الموظفين وتأهيلهم، أو توظيف خبراء مؤهلين إذا لزم الأمر ليكونوا بدلاء للموظفين الذين ترى الدائرة أنه لا غنى عنهم.		
		الوضع في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥	
		يجري وضع خطة الموارد البشرية بشأن القدرات بالاقتران مع نتائج عملية تقييم المخاطر المذكورة أعلاه.	في نهاية عام ٢٠١٤، ظل الفارق كبيراً بين عدد الوظائف المميزة وعدد الوظائف المشغولة، أي أن ٥٠ في المائة من الوظائف في الفئة الفنية و٢٦ في المائة من الوظائف في فئة الخدمات العامة ظلت شاغرة. وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، كان الوضع قد تغير تغيراً طفيفاً. فقد انخفضت نسبة الشغور بالنسبة لموظفي الفئة الفنية بمقدار الثلث، في حين بلغت نسبة الشغور بالنسبة لموظفي فئة الخدمات العامة ٢٩ في المائة.
		انظر تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عام ٢٠١٥، دال-٢-٢، الفقرات ١٧٣-١٨٤.	
رقم ١٠٨	لم تُجرَ مراجعة لدائرة إدارة المباني سوى مرتين منذ عام ٢٠٠٥. ويشدّد مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره على أنّ "الحجم الحالي لموارد المكتب يجعله عرضة للعجز عن إجراء مراجعة وافية لكل الجوانب المذكورة في تقييم المخاطر في غضون فترة زمنية معقولة." ويُذكر في التقييم الذاتي للمكتب بوضوح أنّ الحجم الحالي للموارد لا يتوافق إلا جزئياً مع المعايير الدولية لإجراء المراجعة الداخلية بحرفية.	ذكرت الإدارة أنه جرى التعويض عن نقص الموارد بمراجعي حسابات خارجيين متعاقبين ومدققين مستقلين وموظفي مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنفسهم. وتدرك الإدارة وجود هذا النقص، إذ إنّ توفير الموارد الضرورية يتوقّف على توافر موارد في الميزانية للمنظمة ككل. وذكرت الإدارة أيضاً أنّ مكتب خدمات الرقابة الداخلية يجري تقييمات سنوية للمخاطر تشمل نطاق المراجعة الكامل. ونظراً لمحدودية الموارد، يركّز المكتب في مراجعاته على الكيانات التي تنطوي على مخاطر كبيرة فيما يتصل بعمليات اليونيدو الأساسية.	أعرب مراجع الحسابات الخارجي عن تقديره لما قام به مكتب خدمات الرقابة الداخلية من تقييم للمخاطر في دائرة إدارة المباني. ويُفترض أن تكون موارد اليونيدو كافية لتدعيم قدرات المكتب. فمن شأن تخصيص مراجعين إضافيين أن يضاعف موارد المكتب البشرية. ومن ثم، فإنّ تنفيذ التوصية يتعلق بتخصيص الموارد لا بضيقها.

المرجع	الاستنتاجات والتوصيات	رد اليونيدو	تعليقات مراجع الحسابات الخارجي
(١)	(٢)	(٣)	(٤)
	المنتظمة لدائرة إدارة المباني استنادا إلى تقييم دائم للمخاطر.		
		لم تتفقد التوصية بعد بسبب استمرار قيود الميزانية.	الوضع في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ انظر تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عام ٢٠١٥، دال-٤، الفقرات ٢١٩-٢٢٦
رقم ١١٤	يوجد مركز البيانات في غرفتين تفصل بينهما غرفة المراقبة والتحكم. وضماناً لحسن سير العمل على الدوام، أنشئ نظامان احتياطيان لتكنولوجيا المعلومات من أجل برامج اليونيدو وبياناتها، كل منهما في غرفة. والجدران والأبواب الفاصلة بين الغرفتين مصنوعة من الخشب، ومن ثم فهي ليست مقاومة للحرائق. وليس هناك نظام حديث للوقاية من الحرائق، مثل النظام الآلي لإطفاء الحرائق. فقد يؤدي وقوع حريق إلى فقدان تام للقدرة التشغيلية وإلى تلف تام لجميع البيانات المسجلة بعد آخر نسخ احتياطي.	أبدت الإدارة موافقتها على استنتاجاتي وتوصيتي. وأحاطت علماً بهذه التوصية.	سيتابع مراجع الحسابات الخارجي هذه العملية.
	أوصى مراجع الحسابات الخارجي بنقل أحد نظامي تكنولوجيا المعلومات المذكورين إلى قسم مطافئ آخر. وثمة حل بديل ممكن، لكنه مؤقت، هو تركيب نظام حديث للوقاية من الحرائق. وأوصى، للحد من هذه المخاطر، بالتقليص فورا من الكمية الحالية للمواد القابلة للاشتعال.	قيد التنفيذ: في ٧ آب/أغسطس ٢٠١٥، طلبت وحدة إدارة المعلومات والاتصالات التابعة لشعبة دعم البرامج والإدارة العامة رسمياً من دائرة إدارة المباني التابعة لإدارة خدمات دعم العمليات بالشعبة أن تقدم لحة مفصلة وتقديراً للجدوى والتكاليف بشأن التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عام ٢٠١٤، المرجع رقم ١١٤.	الوضع في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ اتخذت اليونيدو الخطوات الأولى لتقليص مخاطر الحرائق. ولا أرى أن هذا هو أفضل الحلول. ولهذا، أوصى مرة أخرى بنقل أحد نظامي تكنولوجيا المعلومات إلى قسم مطافئ آخر.
		وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥، قدمت دائرة إدارة المباني تقييماً مفصلاً للجدوى والتكاليف، بما في ذلك تحديث بشأن مكان	وسيتابع مراجع الحسابات الخارجي هذه العملية.

المرجع	الاستنتاجات والتوصيات	رد اليونيدو	تعليقات مراجع الحسابات الخارجي
(١)	(٢)	(٣)	(٤)
		<p>وجود مركز البيانات التابع لليونيدو، يشير إلى درجة أقل من المخاطر مما كان متوقعا من حيث إن "... الجدران الحالية الفاصلة بين الغرف C-117 وC-118 وC-120 وحائط الممر مصنوعة من الطوب بسمك حوالي ١٠ سنتيمترات ومن ثم فهي مقاومة للحريق...".</p> <p>ولم تقدم دائرة إدارة المباني تقديرا بشأن "... نظام حديث للوقاية من الحرائق...".</p> <p>وإن كانت عرضت بعض التعديلات الممكنة بإجمالي يزيد على ٦٠.٠٠٠ يورو، هي الآن قيد نظر وحدة إدارة المعلومات والاتصالات بالشعبة، وسوف تنفذ في حال استصوابها وبحسب ما تسمح به ميزانية الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.</p>	
رقم ١١٦	<p>هناك نسق للنسخ الاحتياطي لنظامي تكنولوجيا المعلومات الرئيسيين يجد من خطر فقدان التام للبيانات. فنظام النسخ الاحتياطي لمركز البيانات وجميع أشرطة النسخ الاحتياطي محفوظة في غرفة واحدة تقع في الطابق العاشر من المبنى D. وتستخدم هذه الغرفة أيضاً في تخزين أوراق ومكونات لنظم تكنولوجيا معلومات، وكذلك لتشغيل راسمة حاسوبية كبيرة.</p> <p>ينبغي لليونيدو أن تنظر في الاحتفاظ بنظام النسخ الاحتياطي وأشرطة النسخ الاحتياطي في غرفتين منفصلتين، مع ضبط إمكانية الدخول إليهما وتقييدها. كما ينبغي إزالة المواد القابلة للاشتعال من أجل تقليص كميتها الحالية إلى أدنى حد ممكن.</p>	<p>أبدت الإدارة موافقتها على استنتاجاتي وتوصييتي. وأحاطت علماً بهذه التوصية.</p>	<p>سيتابع مراجع الحسابات الخارجي هذه العملية.</p>
			<p>الوضع في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥</p> <p>أقفل هذا البند.</p>
رقم ١١٨	<p>لم يُجرَ تحديثٌ لسياسة اليونيدو الرسمية بشأن تكنولوجيا المعلومات وأمن تكنولوجيا المعلومات منذ عام ٢٠١١. ومنذ ذلك الحين، حدثت عدّة تغيرات كبيرة في بيئة تكنولوجيا</p>	<p>أبدت الإدارة موافقتها على استنتاجاتي وتوصييتي. وأحاطت علماً بهذه التوصية.</p>	<p>سيتابع مراجع الحسابات الخارجي هذه العملية.</p>

المرجع	الاستنتاجات والتوصيات	رد اليونيدو	تعليقات مراجع الحسابات الخارجي
(١)	(٢)	(٣)	(٤)
	<p>المعلومات داخل اليونيدو.</p> <p>أوصى مراجع الحسابات الخارجي بإصدار وتنفيذ وثيقة رسمية شاملة تبيّن سياسة اليونيدو بشأن تكنولوجيا المعلومات وتراعى الوضع الراهن للتكنولوجيا. ويمكن تجديد هذه الوثيقة الرئيسية كل سنة من أجل تضمينها التغيرات الراهنة وإضافة الخطط للسنة التالية.</p>		
		<p>الوضع في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥</p> <p>قيد التنفيذ: اتخذت وحدة إدارة المعلومات والاتصالات التابعة لشعبة دعم البرامج والإدارة العامة خطوات تمهيدية وأولية بشأن المرجع رقم ١١٨ في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عام ٢٠١٤.</p>	<p>سيتابم مراجع الحسابات الخارجي هذه العملية.</p>
رقم ١٢٥	<p>ينبغي إيلاء اهتمام جدي لإعداد وتنفيذ خطط لتعاقب الموظفين. ففي أوائل عام ٢٠١٤، وضعت إدارة الموارد البشرية خطة توظيف، شملت جميع الوظائف الشاغرة، وحالات التقاعد، والتعيينات المقررة، وتناوب الموظفين. لكن الإدارة أوقفت تنفيذ خطة التوظيف بسبب قيود الميزانية في نهاية عام ٢٠١٤. ثم استؤنفت العملية في عام ٢٠١٥.</p>		
		<p>الوضع في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥</p> <p>أجريت عملية لاستعراض الإطار الإداري للموارد البشرية في الربع الثاني من عام ٢٠١٥، وصدرت توصيات بشأن تعزيز بعض الممارسات الحالية في مجال الموارد البشرية، بما في ذلك التخطيط للتوظيف وتعاقب الموظفين. وتوصيات الفريق العامل حاليا لدى اللجنة الاستشارية المشتركة لاستعراضها والموافقة عليها بهدف تحديث السياسات لكي تنفذ ابتداء من عام ٢٠١٦.</p> <p>وجرى الحفاظ على خطة التوظيف (بما فيها الوظائف الشاغرة وحالات التقاعد والتعيينات المقررة) بشكل جيد طوال العام، وأُتخذت تدابير تمهيدية في جميع الحالات الممكنة. ونظرا إلى أن القيود المالية على التوظيف الخارجي كانت</p>	<p>أحاط مراجع الحسابات الخارجي علما بهذه التعليقات. وقد يخضع البند لمراجعة لاحقة في الوقت المناسب. أقل هذا البند.</p>

المرجع	الاستنتاجات والتوصيات	رد اليونيدو	تعليقات مراجع الحسابات الخارجي
(١)	(٢)	(٣)	(٤)
		<p>لا تزال قائمة حتى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، فإن أنشطة التوظيف الرئيسية تركز حالياً على التوظيف الداخلي بهدف شغل الوظائف بطريقة تحقق أقصى قدر من الكفاءة لدى قوة العمل وتكفل فرص التنقل الداخلي للموظفين. وجرى، حتى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، ترقية/تناوب عشرين موظفاً داخلياً (٣ في المائة من جميع الموظفين المتفرغين).</p> <p>ومن المتوقع أن تجري في المؤتمر العام القادم مناقشات بشأن الهيكل الميداني في المستقبل. وسوف يُستأنف التناوب الميداني وبرنامج التنقل، إذا اقتضى الأمر، عند اتخاذ قرارات بهذا الشأن.</p>	
رقم ١٢٦	<p>لم يُتخذ بعد قرار بإنشاء لجنة لمراجعة الحسابات. وسوف يُعاود النظر في هذه المسألة في عام ٢٠١٥.</p> <p>أوصى مراجع الحسابات الخارجي بإنشاء لجنة لمراجعة الحسابات لكي تتولى مراقبة أنشطة الإبلاغ المالي وتقييم المخاطر والرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية للحسابات.</p>		<p><u>الوضع في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥</u></p> <p>انظر تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عام ٢٠١٥، دال-٤، الفقرات ٢١٩-٢٢٦</p>
رقم ١٢٧	<p>في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أصدر الميثاق المنقح لمكتب خدمات الرقابة الداخلية. ويرد فيه عرض للمهام والصلاحيات والمسؤوليات التي أسندتها المدير العام إلى المكتب. وينص الميثاق على أن يتلقى المكتب الموارد الضرورية من حيث الموظفين المناسبين والتمويل الكافي. وفي الوقت الحاضر، يتمثل موظفو مكتب خدمات الرقابة الداخلية، التابع لمكتب المدير العام، في مدير ومراجع حسابات ومحقق ومساعدتين معينين بالرقابة. ولا يزال يلزم زيادة الموارد من الموظفين.</p> <p>أكد مراجع الحسابات الخارجي مجدداً أن عدم تزويد المكتب بعدد كاف من الموظفين قد</p>	لم يُتخذ القرار بعد.	

المرجع	الاستنتاجات والتوصيات	رد اليونيدو	تعليقات مراجع الحسابات الخارجي
(١)	(٢)	(٣)	(٤)
	يتسبب في مخاطر لليونيدو إذا تعذر إجراء المراجعات على النطاق اللازم.	الوضع في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ تدرك الإدارة المخاطر، كما أكد المكتب ومراجع الحسابات الخارجي؛ ولكن استمرار قيود الميزانية يعوق تنفيذ التوصية.	انظر تقرير مراجع الحسابات الخارجي، دال-٤، الفقرات ٢١٩-٢٢٦

البيانات المالية عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

تقرير من المدير العام

- ١- يسرني أن أقدم البيانات المالية لعام ٢٠١٥، التي أعدت بمقتضى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (معايير "إيساس") ووفقاً لأحكام المادة العاشرة من النظام المالي.
- ٢- وقد اعتمد آخر حكم انتقالي مسموح به بمقتضى معيار إيساس ١٧ المتعلق باحتساب الممتلكات والمنشآت والمعدات الخاصة بمشاريع التعاون التقني وبفئة "المباني" من الممتلكات والمنشآت والمعدات، وبذلك يكون إيساس قد اعتمد بالكامل.

الاشتراكات المقررة

- ٣- يتوقف التنفيذ المالي للبرنامج المعتمد والميزانيتين المعتمدين على الحجم الفعلي للموارد النقدية المتاحة أثناء السنة، بما في ذلك توقيت سداد الاشتراكات المقررة. وتبين أدناه، بملايين اليوروهات، مقادير الاشتراكات المقررة المحصلة فعلياً ومقاديرها المقررة وفقاً لقرارات المؤتمر العام، مع الأرقام المقابلة لفترة السنتين السابقة.

الجدول ١

الاشتراكات المقررة

٢٠١٣-٢٠١٢		٢٠١٥-٢٠١٤		
النسبة المئوية	بملايين اليوروهات	النسبة المئوية	بملايين اليوروهات	
١٠٠,٠	١٥٣,٢	١٠٠,٠	١٤٣,٧	الاشتراكات المقررة المستحقة القبض
				الاشتراكات المقررة المحصلة
٩٦,٩	١٤٨,٥	٩٠,٦	١٣٠,٢	حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
٣,١	٤,٧	٩,٤	١٣,٥	النقص في التحصيل

- ٤- وكانت نسبة تحصيل الاشتراكات المقررة عن فترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٤ تساوي ٩٠,٦ في المائة، وهي أدنى مما كانت عليه في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢، إذ بلغت ٩٦,٩ في المائة. وكان مقدار الاشتراكات المقررة غير المسددة المتراكمة في نهاية العام ٣٢,١ مليون يورو، باستثناء مبلغ قدره ٧١,٢ مليون يورو مستحق من دول أعضاء سابقة، وبذلك يكون قد زاد على ما كان عليه في عام ٢٠١٤ (٢٧,٩ مليون يورو). ويقدم المرفق الأول (هـ) من الوثيقة PBC.32/CRP.2 معلومات مفصلة عن حالة الاشتراكات المقررة. وهناك ثلاث دول أعضاء تسدد متأخراتها على دفعات وفقاً لخطة سداد متفق عليها. فقد سددت البرازيل ثلاثة أقساط وفقاً لخطة سداد مدتها خمس سنوات، ولا يزال هناك قسطان لم يسدداً بعد. ودفعت كوستاريكا خمسة أقساط كاملة وعليها دفع خمسة أقساط أخرى. ودفعت جمهورية مولدوفا ٩ أقساط من أصل

١٠ أقطاط. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ كان عدد الدول الأعضاء التي لا يحق لها التصويت ٤٤ دولة، مقابل ٣٦ دولة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

الأداء بالاستناد إلى أساس الميزانية

٥- أذى اعتماد معايير إيساس إلى تغيير أساس إعداد البيانات المالية للمنظمة إلى الاستحقاق الكامل؛ إلا أنه لم يحدث في منظومة الأمم المتحدة ككل أيُّ تغيير في منهجية إعداد البرامج والميزانيات. ونتيجة لذلك، يقتضي معيار إيساس ٢٤ (عرض معلومات الميزانية في البيانات المالية) أن يُدرج في البيانات المالية بيان يقارن بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان ٥)، يعدُّ بالاستناد إلى أساس الميزانية.

٦- وإلى جانب ذلك، أُدرج باب مستقل لتزويد قارئ البيانات المالية بمعلومات عن أساس الميزانية. ويرد في الفقرات التالية عرض لأبرز المعالم المالية لعام ٢٠١٥.

٧- وتستند المقارنة إلى صيغة برنامج وميزانيتي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، التي اعتمدها المؤتمر العام في دورته الخامسة عشرة (المقرَّر م ع-١٥/م-١٦)، والمشملة على نفقات إجمالية من الميزانية العادية لفترة السنتين قدرها ١٤٧,٢ مليون يورو، تموّل من الاشتراكات المقررة بمقدار ١٤٣,٧ مليون يورو ومن إيرادات أخرى بمقدار ٣,٥ ملايين يورو.

٨- وعلى أساس الميزانية، بلغت النفقات الفعلية من الميزانية العادية أثناء فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ما مقداره ١٣١,١ مليون يورو (مقابل ١٤٣,٥ مليون يورو في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣)، أو ٨٩,٠ في المائة (مقابل ٩٠,٩ في المائة في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣) من النفقات الإجمالية المعتمدة في الميزانية.

٩- وبلغت الإيرادات الأخرى المحصلة فعلياً من الإيرادات المدرجة في ميزانية الفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ما مقداره ٠,٧٠ مليون يورو من المساهمات الحكومية في تكاليف شبكة المكاتب الميدانية، و١,٦٣ مليون يورو في إطار الإيرادات المتنوعة، مقابل مبلغ مدرج في الميزانية قدره ٣,٥١ ملايين يورو. وبمراعاة النقصان، مقارنة بالتوقعات، البالغ ١,٧٤ مليون يورو في تحصيل المساهمات الحكومية في تكاليف شبكة المكاتب الميدانية، يشكل صافي مجموع النفقات، البالغ ١٣٤,١٢ مليون يورو، ٩٣,٣١ في المائة من صافي اعتمادات الميزانية العادية البالغ ١٤٣,٧٤ مليون يورو. ونتيجة لذلك، بلغ رصيد صافي الاعتمادات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ما مقداره ٩,٦٢ ملايين يورو (انظر المرفق الأول (أ) و(ب) من الوثيقة PBC.32).

١٠- وفي الميزانية التشغيلية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، بلغ مقدار المبالغ المستردة في إطار تكاليف دعم البرامج ٣٠,٢ مليون يورو (مقابل ٢٨,٤ مليون يورو في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣). وسُجّلت نفقات قدرها ٢٨,٦ مليون يورو (مقابل ٢٧,٠ مليون يورو في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣)، مما أفضى إلى زيادة الإيرادات على النفقات بمقدار ١,٦ مليون يورو.

ونتيجة لذلك، بلغ الرصيد الختامي للحساب الخاص بتكاليف دعم البرامج، أي حجم الاحتياطي التشغيلي، على أساس نقدي معدل، ما مقداره ١٤,١ مليون يورو، مقابل رصيد افتتاحي قدره ١٢,٥ مليون يورو.

١١- وبلغ حجم تنفيذ التعاون التقني لعام ٢٠١٥، حسب معايير إيساس، ١٤٨,١ مليون يورو من حيث النفقات، مقابل ١١٦,٨ مليون يورو في عام ٢٠١٤. ويرد في التقرير السنوي لليونيدو ٢٠١٥ (PBC.32) مزيد من المعلومات عن خدمات اليونيدو في مجال التعاون التقني.

١٢- ولا تزال الحالة المالية للمنظمة سليمة، كما يتضح من رصيدها النقدي المستقر الذي بلغ ٤٣٩,٧ مليون يورو في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (مقابل ٤٤٢,٧ مليون يورو في عام ٢٠١٤). وهذا، مقترناً بزيادة المخصصات لخدمات التعاون التقني في المستقبل والمستوى العالي لاستخدام اعتمادات الميزانية العادية ومعدل تحصيل معقول فيما يتعلق بالاشتراكات المقررة، مؤشر جيد على الاستقرار المالي للمنظمة وبرايجها المقبلة.

هيكل الإدارة

١٣- لليونيدو، حسبما ينص عليه دستورها، ثلاثة أجهزة لتقرير السياسات، هي: المؤتمر العام ومجلس التنمية الصناعية ولجنة البرنامج والميزانية. وتجتمع الدول الأعضاء في اليونيدو مرة كل سنتين في إطار المؤتمر العام، الذي هو أعلى أجهزة تقرير السياسات في المنظمة. ويحدد المؤتمر المبادئ التوجيهية والسياسات، ويعتمد ميزانية اليونيدو وبرنامج عملها. ويجتمع أعضاء المجلس واللجنة مرة كل سنة للاضطلاع بوظائفهم المبينة في الدستور، بما فيها استعراض تنفيذ برنامج العمل المعتمد وما يقابله من ميزانية عادية وميزانية تشغيلية، وكذلك قرارات المؤتمر الأخرى. وأتولى، بصفتي كبير الموظفين الإداريين في المنظمة، المسؤولية العامة عن توجيه عمل المنظمة، ولديّ الصلاحية اللازمة لذلك.

الأخلاقيات والمساءلة

١٤- أثناء عام ٢٠١٥، واصلت اليونيدو إنفاذ مدونتها لقواعد السلوك الأخلاقي، وتطبيق السياسة المتمثلة في ضمان حماية الموظفين من أيّ فعل انتقامي لقيامهم بالإبلاغ عن حالات سوء السلوك أو لتعاونهم في عمليات مراجعة الحسابات أو التحقيقات، وكذلك سياسة الإقرار بالذمة المالية والإعلان عن المصالح.

خاتمة

١٥- في عام ٢٠١٥، أصبحت اليونيدو، بفضل اعتماد الهدف ٩. من أهداف التنمية المستدامة، المعنون "إقامة بني تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار" وغيره من الأهداف والغايات ذات الصلة بالصناعة، جزءاً مهماً لا يتجزأ من نهج شامل لمنظومة الأمم المتحدة من أجل الوصول بالتأثير الجماعي إلى أقصى

حد تحقيقا للتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، وهو ما يؤكد التكلفة. مهمة التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع والإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ وبرنامج وميزانيتي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وأود اغتنام هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للدول الأعضاء والجهات المانحة على دعمها لنا بصفة عامة، ولجميع موظفي اليونيدو على إسهامهم في عمل المنظمة.

لي يون
المدير العام

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

البيانات المالية عن السنة المنتهية

في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

المسؤولية عن تقديم البيانات المالية والمصادقة عليها

المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) مسؤول عن إعداد البيانات المالية وسلامتها، ومسؤولية مراجع الحسابات الخارجي هي إبداء رأيه في هذه البيانات.

وقد أُعدت البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والمادة العاشرة من النظام المالي لليونيدو، واستُخدمت فيها السياسات المحاسبية الملائمة، التي طُبقت تطبيقاً متسقاً استناداً إلى آراء رشيدة وحصيفة وأفضل تقديرات للإدارة.

ولدى المنظمة نُظِم من الضوابط والسياسات والإجراءات المحاسبية الداخلية من أجل إدارة المخاطر وكفالة موثوقية المعلومات المالية وحماية الأصول وكشف ما قد يكون وقع من مخالفات.

وتخضع نظم المراقبة الداخلية والسجلات المالية لعمليات استعراض يقوم بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية والمراجع الخارجي للحسابات أثناء اضطلاع كل منهما بمراجعة الحسابات على حدة. وتُجري الإدارة استعراضاً موضوعياً للتوصيات التي يقدمانها إليها لزيادة تحسين إطار الضوابط الداخلية للمنظمة.

وقد قُيِّدت جميع المعاملات الهامة في الدفاتر المحاسبية بصورة سليمة وهي محتسبة على النحو المناسب في البيانات المالية المرفقة والملحوظات المصاحبة لها. وتكشف هذه البيانات بدقة معقولة المركز المالي للمنظمة وللصناديق التي تحتفظ بها المنظمة كأمانات، ونتائج عملياتها، والتغيرات التي طرأت على مركزها المالي.

بيتر أولبريخ
مدير إدارة المالية

لي يون
المدير العام

فيينا، ١١ آذار/مارس ٢٠١٦

البيان ١: بيان المركز المالي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
(بآلاف اليوروهات)

٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ (بعد إعادة إعداد البيانات المالية لعام ٢٠١٤) بآلاف اليوروهات	٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ بآلاف اليوروهات	ملحوظة	
			الأصول
			الأصول الجارية
٤٤٢ ٦٥٧	٤٣٩ ٧١٤	٦	النقدية ومكافئات النقدية
٨١ ٥٨٠	١٥٢ ٨٤٥	٣	المبالغ المستحقة القبض (من المعاملات غير التبادلية)
١١ ٢١٨	١٢ ٠٤١	٣	المبالغ المستحقة القبض من المعاملات التبادلية
١ ٢٩٨	١ ٠٨٠	٤	المخزون
١٩ ٩٦١	٢٨ ٣١٠	٥	الأصول الجارية الأخرى
٥٥٦ ٧١٤	٦٣٣ ٩٩٠		مجموع الأصول الجارية
			الأصول غير الجارية
٤٠ ٢٩٣	٧٢ ٨٥٧	٣	المبالغ المستحقة القبض (من المعاملات غير التبادلية)
١ ٠٥٧	١ ٢٨٤	٦	الحصة في صافي الأصول/القيمة المتبقية في المشاريع المشتركة محسوبة باستخدام طريقة القيمة المتبقية
٦٢ ١٤٣	٦٤ ١٥٤	٧	الممتلكات والمنشآت والمعدات
٣ ٣١٢	٢ ٤٢٤	٨	الأصول غير الملموسة
٢ ٠٥٤	١ ٥١٣	٩	الأصول غير الجارية الأخرى
١٠٨ ٨٥٩	١٤٢ ٢٣٢		مجموع الأصول غير الجارية
٦٦٥ ٥٧٣	٧٧٦ ٢٢٢		مجموع الأصول
			الخصوم
			الخصوم الجارية
٢ ٨٢٨	٤ ٧٩٢	١٠	المبالغ المستحقة الدفع (من المعاملات التبادلية)
١ ٩٦٨	٣ ٠٢٤	١١	استحقاقات الموظفين
١٤ ٥١٣	٣٨ ١٥٠	١٠	التحويلات المستحقة الدفع (من المعاملات غير التبادلية)
١١٠ ٧٧٢	٨٦ ٧٠٣	١٢	المبالغ المقبوضة سلفاً
١٤ ٧٣٤	٢١ ٥٢١	١٣	الخصوم الجارية والمالية الأخرى
١٤٤ ٨١٥	١٥٤ ١٩٠		مجموع الخصوم الجارية

٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ (بعد إعادة إعداد البيانات المالية لعام ٢٠١٤) بآلاف اليوروهات	٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ بآلاف اليوروهات	ملحوظة	
٢٢٩ ٦٢٦	٢١٧ ٥٢١	١١	الخصوم غير الجارية
٤٣ ٦٠٧	٣٨ ٩٤٠	١٣	استحقاقات الموظفين الخصوم غير الجارية الأخرى
٢٧٣ ٢٣٣	٢٥٦ ٤٦١		مجموع الخصوم غير الجارية
٤١٨ ٠٤٨	٤١٠ ٦٥١		مجموع الخصوم
٢٢٨ ٦٠٢	٣٤٨ ٦١٧	١٤	صافي الأصول/القيمة المتبقية
١٨ ٩٢٣	١٦ ٩٥٤	١٥	الفائض (العجز) المتراكم وأرصدة الصناديق الاحتياطيات
٢٤٧ ٥٢٥	٣٦٥ ٥٧١		مجموع صافي الأصول/القيمة المتبقية
٦٦٥ ٥٧٣	٧٧٦ ٢٢٢		مجموع الخصوم وصافي الأصول/القيمة المتبقية

البيان ٢: بيان الأداء المالي عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
(بآلاف اليوروهات)

٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ (بعد إعادة إعداد البيانات المالية لعام ٢٠١٤)	٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥	ملحوظة	
بآلاف اليوروهات	بآلاف اليوروهات		
			الإيرادات/العائدات
٧١ ٩٣٧	٧١ ٢٠٠	١٦	الاشتراكات المقررة
١٤٩ ٦٤٦	٢٢٨ ٧٧٩	١٦	التبرعات
٩٠	١٨	١٦	عائدات الاستثمار
٥٤٩	٥٨٠	١٦	الأنشطة المدرة لعائدات
(٢٠٠)	٢٢٧	١٦	الحصة من الفائض/(العجز) في المشاريع المشتركة
(٤٠٥)	٤ ٣١٠	١٦	إيرادات أخرى
٢٢١ ٦١٧	٣٠٥ ١١٤		مجموع العائدات
			النفقات
١٠٦ ٨٨٦	١٢٦ ٢٩٣	١٧	المرتبات واستحقاقات الموظفين
٣١ ٨٣٠	٢٦ ٦٨١	١٧	تكاليف التشغيل
٤٤ ٥٩٢	٥٥ ٧٨٥	١٧	الخدمات التعاقدية
٤ ٥٢٠	٦ ١٦٥	١٧	معدّات التعاون التقني المحتسبة ضمن تكاليف التشغيل
٣ ٠٠٣	٧ ٦٤٦	١٧	الإهلاك والاستهلاك
٥٢٩	٥٧٤	١٧	نفقات أخرى
١٩١ ٣٦٠	٢٢٣ ١٤٤		مجموع النفقات
(٢٥ ٩٦٧)	(٣٣ ٢٧٢)	١٧	فروق أسعار الصرف
٥٦ ٢٢٤	١١٥ ٢٤٢		الفائض/(العجز) في الفترة المالية

البيان ٣: بيان التغيرات في صافي الأصول عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
(بآلاف اليوروهات)

ملحوظة	الفائض/(العجز) المتراكم	الاحتياطيات	مجموع صافي الأصول/القيمة المتبقية
	بآلاف اليوروهات		
	٢٢٧ ٠٥٦	١٨ ٩٢٣	٢٤٥ ٩٧٩
صافي الأصول/القيمة المتبقية في بداية السنة			
الاحتساب الأولي للسلفة المقدمة إلى الصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية	١ ٥٤٦	-	١ ٥٤٦
صافي الأصول/القيمة المتبقية في بداية السنة (بعد إعادة إعداد البيانات المالية لعام ٢٠١٤)	٢٢٨ ٦٠٢	١٨ ٩٢٣	٢٤٧ ٥٢٥
الحركة أثناء السنة			
المكاسب/(الخسائر) في التقييم الأكتواري للخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	١٥ ٥٣٠		١٥ ٥٣٠
التحويلات إلى/(من) المخصصات الاحتياطية لمواجهة تأخر الاشتراكات	(١ ٤٨٦)		(١ ٤٨٦)
التحويلات إلى/(من) الاحتياطيات		(١ ٩٦٩)	(١ ٩٦٩)
الأشكال الأخرى من الحركة المحتسبة مباشرة في صافي الأصول/القيمة المتبقية	٦٨٣		٦٨٣
صافي الحركة المحتسبة مباشرة في صافي الأصول/القيمة المتبقية	١٤ ٧٢٧	(١ ٩٦٩)	١٢ ٧٥٨
المبالغ المقيدة لحساب الدول الأعضاء	(٩ ٩٥٤)		(٩ ٩٥٤)
صافي الفائض/(العجز) في السنة	١١٥ ٢٤٢		١١٥ ٢٤٢
مجموع الحركة أثناء السنة	١٢٠ ٠١٥	(١ ٩٦٩)	١١٨ ٠٤٦
صافي الأصول/القيمة المتبقية في نهاية السنة	٣٤٨ ٦١٧	١٦ ٩٥٤	٣٦٥ ٥٧١

البيان ٤: بيان التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
(بآلاف اليوروهات)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (بعد إعادة إعداد البيانات المالية لعام ٢٠١٤)	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	ملحوظة
بآلاف اليوروهات	بآلاف اليوروهات	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
٥٦ ٢٢٤	١١٥ ٢٤٢	الفائض/(العجز) في الفترة
(٢٣ ٤٥٥)	(٢٤ ٠٥٥)	(المكاسب)/(الخسائر) في النقدية ومكافآت النقدية من العملات الأجنبية
٣ ٠٠٣	٧ ٦٤٦	٨،٧ الإهلاك والاستهلاك
(٢ ٦٩٤)	(١ ٤٨٦)	٣ الزيادة/(النقصان) في المخصصات الاحتياطية لمواجهة تأخر الاشتراكات
(٣٧ ٣٧٦)	١٥ ٥٣٠	١١ المكاسب/(الخسائر) في التقييم الأكتواري للخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين
٥	٢١٨	٤ (الزيادة)/(النقصان) في المخزونات
(٤١ ٥٧٢)	(١٠٤ ٦٥٢)	٣ (الزيادة)/(النقصان) في الحسابات المدينة
٨٦٢	(٧ ٨٠٨)	٥ (الزيادة)/(النقصان) في الأصول الأخرى
٣ ٣٧٣	(٢٤ ٠٦٩)	١٢ الزيادة/(النقصان) في المبالغ المقبوضة سلفاً
(١٥ ٧٥٤)	٢٥ ٦٠١	١٠ الزيادة/(النقصان) في الحسابات الدائنة
٤٩ ٦٤٠	(١١ ٠٤٩)	١١ الزيادة/(النقصان) في استحقاقات الموظفين
(٦ ٦٢٩)	٢ ١٢٠	١٣ الزيادة/(النقصان) في الخصوم والمخصصات الاحتياطية الأخرى
٣ ٩٩٨	١٠ ٥٣٦	٧ (المكاسب)/(الخسائر) الناتجة عن بيع ممتلكات ومنشآت ومعدّات
(٩٠)	(١٨)	١٦،٦ إيرادات الاستثمارات/الفوائد المصرفية
٤٩٠	(١ ٩٦٩)	١٥،١٤ الحركة في الاحتياطيات والمخصصات الاحتياطية
١ ٢٨٦	٦٨٣	أشكال أخرى من الحركة
(٨ ٦٨٩)	٢ ٤٧٠	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(١٠ ٧٩٥)	(١٩ ٠٣٣)	٧ شراء الممتلكات والمنشآت والمعدّات
(٣١٩)	(٢٩٦)	٨ شراء الأصول غير الملموسة
٦٤	٢٤	٧ عائدات بيع الممتلكات والمنشآت والمعدّات
٢٩١	(٢٠٩)	١٦ التدفق النقدي من فائدة الاستثمار
(١٠ ٧٥٩)	(١٩ ٥١٤)	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(٩١)	(٩ ٩٥٤)	١٤ المبالغ المقيدة لحساب الدول الأعضاء

٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤ (بعد إعادة إعداد البيانات المالية لعام ٢٠١٤)	٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥	ملحوظة
بآلاف اليوروهات (٩١)	بآلاف اليوروهات (٩٩٥٤)	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(١٩٥٣٩)	(٢٦٩٩٨)	صافي الزيادة/(النقصان) في النقدية ومكافئات النقدية
٤٣٨٧٤١	٤٤٢٦٥٧	النقدية ومكافئات النقدية في بداية الفترة المالية
٢٣٤٥٥	٢٤٠٥٥	(المكاسب)/(الخسائر) في النقدية ومكافئات النقدية من صرف العملات الأجنبية
٤٤٢٦٥٧	٤٣٩٧١٤	النقدية ومكافئات النقدية في نهاية الفترة المالية

البيان ٥: بيان المقارنة بين المبالغ المرصودة في الميزانية والمبالغ الفعلية عن السنة المنتهية
في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
(بآلاف اليوروهات)

الميزانية العادية	الميزانية الأصلية	الميزانية النهائية	المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة	رصيد الاعتمادات
بآلاف اليوروهات				
عنصر التكلفة				
تكاليف الموظفين	٤٨ ٦٣٧	٥٢ ٠٢٦	٤٩ ١٣٨	٢ ٨٨٨
السفر في مهام رسمية	٨٦٩	١ ٢٣٧	٦٤١	٥٩٦
تكاليف التشغيل	١٤ ٧٨٢	١٨ ٧٦٤	١٣ ٦٢٦	٥ ١٣٨
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٣ ٣٠٣	٤ ٢٢٤	٣ ١١٤	١ ١١٠
البرنامج العادي للتعاون التقني والموارد الخاصة لصالح أفريقيا	٧ ٤٥٤	٨ ٠٥٠	٦ ٨٨٩	١ ١٦١
المجموع	٧٥ ٠٤٤	٨٤ ٢٠٦	٧٣ ٤٠٨	١٠ ٧٩٨

الميزانية التشغيلية	الميزانية الأصلية	الميزانية النهائية	المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة	رصيد الاعتمادات
بآلاف اليوروهات				
عنصر التكلفة				
تكاليف الموظفين	١٥ ٠٣١	١٦ ٠٦٥	١٢ ٩٣١	٣ ١٣٤
السفر في مهام رسمية	٨١٤	٥٠٣	٩٤٥	(٤٤٢)
تكاليف التشغيل	٨٠٧	١ ٢٧٥	٢٦٦	١ ٠٠٩
المجموع	١٦ ٦٥٢	١٧ ٨٤٣	١٤ ١٤٢	٣ ٧٠١

المجموع	الميزانية الأصلية	الميزانية النهائية	المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة	رصيد الاعتمادات	ملحوظة
بآلاف اليوروهات					
عنصر التكلفة					
تكاليف الموظفين	٦٣ ٧٦٣	٦٨ ٠٩١	٦٢ ٠٦٩	٦ ٠٢١	
السفر في مهام رسمية	١ ٦٨٣	١ ٧٤١	١ ٥٨٦	١٥٤	
تكاليف التشغيل	١٥ ٤٩٣	١٩ ٩٤٣	١٣ ٨٩٢	٦ ٠٥٢	
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٣ ٣٠٣	٤ ٢٢٤	٣ ١١٤	١ ١١٠	
البرنامج العادي للتعاون التقني والموارد الخاصة لصالح أفريقيا	٧ ٤٥٤	٨ ٠٥٠	٦ ٨٨٩	١ ١٦١	
المجموع	٩١ ٦٩٦	١٠٢ ٠٥٠	٨٧ ٥٥٠	١٤ ٤٩٩	١٨

الملحوظات المرفقة بهذه البيانات المالية جزء لا يتجزأ منها.

ملحوظات على البيانات المالية

الملحوظة ١ - السياسات المحاسبية

الكيان المصدر للبيانات المالية

١-١ - أنشئت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في عام ١٩٦٦ بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢١٥٢ (د-٢١)، وأصبحت وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة في عام ١٩٨٥ بدخول دستورها حيز النفاذ. والهدف الرئيسي للمنظمة هو تشجيع التنمية الصناعية المستدامة في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية. وتضم المنظمة حالياً ١٦٩ دولة عضواً.

٢-١ - ولدى اليونيدو ثلاث هيئات تشريعية، هي: المؤتمر العام ومجلس التنمية الصناعية ولجنة البرنامج والميزانية. وترتكز هذه الهيئات الثلاث جميعاً على دستور المنظمة، الذي اعتمد في عام ١٩٧٩.

٣-١ - ويحدّد المؤتمر العام، الذي يضم جميع الدول الأعضاء في اليونيدو، سياسات المنظمة ومبادئها التوجيهية ويقرّ ميزانيتها وبرنامج عملها. ويعيّن المؤتمر العام مديراً عاماً كل أربع سنوات. وينتخب المؤتمر العام أيضاً أعضاء مجلس التنمية الصناعية ولجنة البرنامج والميزانية.

٤-١ - ويستعرض مجلس التنمية الصناعية، المؤلف من ٥٣ عضواً، تنفيذ برنامج العمل والميزانيتين العادية والتشغيلية ويقدم توصيات بشأن المسائل السياسية، بما في ذلك تعيين المدير العام. ويجتمع المجلس مرة واحدة في السنة (المقرّر م ت ص - ٣٩/م-٧ ((و)).

٥-١ - وتتألف لجنة البرنامج والميزانية من ٢٧ عضواً، وهي جهاز فرعي تابع للمجلس، وتجتمع مرة واحدة في السنة. وتساعد اللجنة المجلس في إعداد ودراسة برنامج العمل والميزانية وغير ذلك من المسائل المالية.

٦-١ - وتوجّه المنظمة أنشطتها للتعاون التقني إلى ثلاثة مجالات، هي: تحقيق رخاء يعم الجميع، والنهوض بقدره الاقتصاد على المنافسة، والحفاظ على البيئة. وإلى جانب ذلك، تضطلع المنظمة بعدد من الأنشطة الشاملة، خصوصاً في مجالات تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية الصناعية، وإقامة شراكات استراتيجية، وتنفيذ برامج خاصة لصالح أقل البلدان نمواً، وتقديم خدمات استراتيجية في مجال البحوث والإحصاءات الصناعية.

٧-١ - وتتضمن الأجزاء المتعلقة بالمعلومات القطاعية من هذه الملحوظات مزيداً من التفاصيل عن كيفية إدارة هذه الأنشطة الأساسية وتمويلها.

أساس الإعداد

٨-١ - تُجهّز بيانات اليونيدو المالية بمقتضى المادة العاشرة من نظام اليونيدو المالي الذي اعتمده المؤتمر العام، وبما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (معايير إيساس). ومن ثم، تُعدّ البيانات المالية حسب طريقة المحاسبة على أساس

الاستحقاق. وفي حال عدم تناول معايير إيباس أيّ مسألة معيّنة يطبّق عليها المعيار المناسب من المعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير الدولية للمحاسبة.

٩-١ - وقد أجرت إدارة اليونيدو العليا تقييماً لقابلية المنظمة للاستمرار، فلم تلحظ أيّ حالة تذكر من حالات عدم اليقين التي تتصل بأحداث أو ظروف قد تثير درجة كبيرة من الارتياب. ويفترض مفهوم "قابلية الاستمرار" في المحاسبة استمرار الوجود في المستقبل المنظور. ولذلك، تعدّ هذه البيانات المالية على أساس فكرة القابلية للاستمرار، وقد دُئب على تطبيق السياسات المحاسبية طوال فترة الإبلاغ.

١٠-١ - وتتضمّن هذه البيانات المالية المجمّعة البيانات المالية لليونيدو ولكياني المشروعين المشتركين المتمثلين في خدمات المطاعم والمتجر التعاوني، وكذلك العمليات المشتركة لدائرة إدارة المباني والخدمات العامة الأخرى.

أساس القياس

١١-١ - تُعدّ البيانات المالية باستخدام أسلوب التكلفة التاريخية المتعارف عليه، إلّا فيما يتعلق باستثمارات وأصول معيّنة، إذ تُقيّد بقيمتها العادلة وفقاً لما تقتضيه معايير إيباس المنطبقة.

فترة الإبلاغ

١٢-١ - الفترة المالية لإعداد البيانات المالية السنوية وفقاً لمعايير إيباس هي السنة التقويمية التي تبدأ من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

العملة وأساس التحويل

١٣-١ - العملة الرئيسية المستخدمة في معاملات اليونيدو والعملة التي تُعرض بها بياناتها هي اليورو. وجميع القيم الواردة في البيانات المالية يُعبّر عنها باليوروهاات وتُدوّر إلى أقرب ٠,١ من آلاف اليوروهاات، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

تحويل العملات

١٤-١ - تُحوّل العملات التي تُجرى بعملات غير اليورو، بما فيها المعاملات المتعلقة ببنود غير نقدية، إلى يوروهاات، باستخدام أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة والسارية في التاريخ المرتأى للمعاملة المعنية.

١٥-١ - وتُحوّل الأصول والخصوم النقدية المقومة بعملات أخرى إلى اليورو باستخدام سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة والساري في نهاية فترة الإبلاغ.

١٦-١ - وتُحتسب في بيان الأداء المالي مكاسب وخسائر أسعار الصرف الناتجة عن تسوية المعاملات بعملات أجنبية ومن تحويل الأصول والخصوم النقدية المقومة بعملات أجنبية.

استخدام التقديرات

١٧-١ - تتضمن البيانات المالية بالضرورة مبالغ تستند إلى تقديرات وافتراسات تضعها الإدارة بناءً على ما تعرفه عن الوضع الراهن. وتشمل التقديرات، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي: القيمة العادلة للسلع الممنوحة، والالتزامات المتعلقة باستحقاقات المعاشات التقاعدية المحددة وغيرها من استحقاقات ما بعد الخدمة؛ والمبالغ المخصصة للدعاوى القضائية، والمخاطر المالية المتعلقة بالحسابات المدينة، والرسوم المستحقة، والأصول والالتزامات الطارئة؛ ودرجة اضمحلال قيمة المخزونات، والممتلكات والمنشآت والمعدّات، والأصول غير الملموسة. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات. وتُحتسب التغيّرات الجوهرية في التقديرات في سياق الفترة التي تصبح فيها تلك التغيّرات معروفة.

١٨-١ - تبين المعلومات المقارنة لعام ٢٠١٤ إعادة حساب تتصل أساساً بالاحتساب الأولي للمباني وتجميع حسابات الصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية المنشأ من أجل الاستثمارات الرأسمالية في المباني، غير المحتسبين سابقاً، وهو ما يجيزه الحكم الانتقالي للمعيار ١٧ من المعايير المحاسبية الدولية. ويرد مزيد من التفاصيل حول إعادة الحساب في الملاحظة ٢٣.

العائدات

عائدات المعاملات التبادلية

١٩-١ - تُحتسب عائدات بيع السلع، كبيع المنشورات والنموذج الحاسوبي لتحليل الجدوى والإبلاغ، عندما يُنقل إلى المشتري ما يقترن بملكية تلك السلع من مخاطر ومنافع ذات شأن.

٢٠-١ - وتُحتسب العائدات المتأتية من تقديم خدمات في الفترة المالية التي تُقدّم فيها الخدمة تبعاً للمرحلة المقدّرة لإنجاز تلك الخدمة، شريطة أن يتسنى تقدير الناتج تقديراً موثقاً.

عائدات الفوائد المصرفية

٢١-١ - تُحتسب عائدات الفوائد المصرفية على أساس مدة استحقاقها، مع أخذ العائد الفعلي للأصول المعنية في الحسبان.

عائدات المعاملات غير التبادلية

الاشتراكات المقررة

٢٢-١ - تُحتسب عائدات الاشتراكات المقررة للدول الأعضاء في الميزانية العادية في مطلع السنة التي تتعلق تلك الاشتراكات بها. ويحدّد مقدار تلك العائدات بالاستناد إلى البرنامج والميزانيتين، ويُحصّل من الدول الأعضاء وفقاً لجدول الأنصبة المقررة الذي يعتمد على المؤتمر العام.

التبرعات

٢٣-١ - تُحتسب عائدات التبرعات التي تُفرض قيوداً على استخدامها عند التوقيع على اتفاق مُلزم بين اليونيدو والجهة المتبرعة. أمّا عائدات التبرعات التي تُفرض شروط على استخدامها، بما في ذلك الالتزام بإعادة الأموال إلى الجهة المتبرعة في حال عدم الإيفاء بتلك الشروط، فتحسب عند الإيفاء بتلك الشروط. وإلى حين الإيفاء بتلك الشروط، يحتسب الالتزام القائم ضمن الخصوم.

٢٤-١ - ولا تُحتسب التبرعات وغيرها من العائدات غير المستندة إلى اتفاقات مُلزمة كعائدات إلا عند تلقيها.

التبرعات العينية في شكل سلع

٢٥-١ - تُحتسب التبرعات العينية المقدّمة في شكل سلع بقيمتها العادلة، وتحتسب السلع وما يقابلها من عائدات على الفور إذا لم تكن مقترنة بشروط. أمّا إذا كانت مقترنة بشروط، فتحسب ضمن الخصوم إلى حين الإيفاء بالشروط وبالالتزام القائم. وتُحتسب العائدات بقيمتها العادلة، حسب تقديرها في تاريخ احتياز الأصول الممنوحة.

التبرعات العينية في شكل خدمات

٢٦-١ - التبرعات العينية المقدّمة في شكل خدمات في البيانات المالية لا تحتسب ضمن العائدات. ويُفصح في الملحوظات على البيانات المالية عن طبيعة الخدمة المقدّمة ونوعها.

النفقات

٢٧-١ - تُحتسب النفقات الناشئة عن شراء سلع وخدمات عندما يُوفي المورد بالتزاماته التعاقدية، أي عندما تتسلّم اليونيدو السلع والخدمات وتقبلها. وقد تحدث هذه العملية على مراحل في بعض عقود الخدمات. وتُحتسب أيضاً جميع النفقات الأخرى الناتجة عن استهلاك أصول أو تكبّد خصوم ينتج عنها نقصان في صافي الأصول/القيمة المتبقية أثناء فترة الإبلاغ.

الأصول

النقدية ومكافئات النقدية

٢٨-١ - تُحتسب النقدية ومكافئات النقدية بقيمتها الاسمية، وهي تشمل النقدية الحاضرة والودائع القريبة الأجل والعالية السيولة المودعة لدى مؤسسات مالية.

المبالغ المستحقة القبض والسلف

٢٩-١ - تُحتسب المبالغ المستحقة القبض والسلف في البداية بقيمتها الاسمية. وأما المخصّصات الاحتياطية المرصودة لتغطية المبالغ المتعدرة التحصيل فتحتسب على أنها مبالغ مستحقة القبض وسلف عند وجود دليل موضوعي على اضمحلال قيمة تلك الأصول، وفي هذه الحالة تُحتسب الخسائر الناتجة عن اضمحلال القيمة في بيان الأداء المالي.

الأدوات المالية

- ٣٠-١ - لا تستخدم اليونيدو في عملياتها العادية سوى الأدوات المالية من غير المشتقات. وتتألف هذه الأدوات المالية في المقام الأول من حسابات مصرفية وودائع لأجل وحسابات تحت الطلب وحسابات مدينة وحسابات دائنة.
- ٣١-١ - وتُحتسب جميع الأدوات المالية في بيان المركز المالي بقيمتها العادلة. وتمثل قيمة التكلفة التاريخية الدفترية للمبالغ المستحقة القبض والمبالغ المستحقة الدفع، الخاضعة لشروط الائتمان التجاري الاعتيادية، القيمة العادلة التقريبية للمعاملة المعنية.

المخاطر المالية

٣٢-١ - أرست المنظمة سياسات وإجراءات حصيفة لإدارة المخاطر وفقاً لنظامها المالي وقواعدها المالية. ويمكنها أن تستغل المبالغ المالية غير اللازمة لتلبية احتياجات فورية في استثمارات قصيرة الأمد وطويلة الأمد، لكن جميع الاستثمارات الطويلة الأمد يجب أن تحصل على ترقية من لجنة معنية بالاستثمار قبل القيام بها. وتعرض اليونيدو في سياق عملها المعتاد لشق المخاطر المالية، كمخاطر السوق (أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة) ومخاطر تقصير الطرف المقابل. ولا تستخدم المنظمة أي أدوات تحوطية لدرء التعرض للمخاطر.

- مخاطر أسعار صرف العملات. تتلقى اليونيدو جزءاً من اشتراكات الدول الأعضاء وتبرعات الجهات المانحة بعملة غير عملة الإنفاق، وهي من ثمّ معرضة لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية الناجمة عن تقلب أسعار صرف العملات.
- مخاطر أسعار الفائدة. لا تودع المنظمة أموالها إلا في حسابات قصيرة الأمد بأسعار فائدة ثابتة، ولذلك فهي لا تتعرض لأي مخاطر ذات شأن من حيث أسعار الفائدة.
- مخاطر الائتمان. لا تتعرض المنظمة لأي مخاطر ائتمانية ذات شأن، لأن الدول الأعضاء والجهات المانحة التي تسهم باشتراكاتها وتبرعاتها تتمتع عموماً بمجدارة ائتمانية عالية.
- مخاطر تقصير الطرف المقابل. تودع المنظمة أموالها النقدية لدى مصارف مختلفة، ومن ثمّ فهي تتعرض لخطر تقصير أي مصرف في الوفاء بالتزامه تجاه المنظمة. ولكن لدى اليونيدو سياسات تحدّ من مدى تعرضها لمخاطر تقصير أي مؤسسة مالية على حدة.

المخزونات

- ٣٣-١ - تُحتسب المخزونات بسعر التكلفة، ما لم تكن قد احتيزت عن طريق معاملة غير تبادلية، وفي هذه الحالة تُقاس تكلفتها بقيمتها العادلة في تاريخ الاحتياز. وتحدّد التكاليف باستخدام مبدأ "ما يدخل أولاً يخرج أولاً" فيما يخص بنود

المخزون المتماثلة، وباستخدام طريقة التحديد الدقيق فيما يخص البنود غير المتماثلة. وتُحتسب مخصصات احتياطية لاضمحلال القيمة في بيان الأداء المالي في السنة التي يرتأى أن قيمة المخزون قد اضمحلت فيها.

٣٤-١ - وبما أن قيمة اللوازم المكتتبية والمنشورات والأدوات المرجعية المستخدمة ليست ذات شأن فهي تُحتسب ضمن تكاليف التشغيل في بيان الأداء المالي عند شرائها.

الممتلكات والمنشآت والمعدّات

٣٥-١ - يستند الاحتساب الأولي للممتلكات والمنشآت والمعدّات المدرجة في الميزانية العادية، بما فيها أصول دائرة إدارة المباني وخدمة المطاعم إلى تكلفتها في تاريخ احتياز كل فئة من فئات الأصول. أما القيمة الدفترية اللاحقة لتلك الممتلكات والمنشآت والمعدّات فتُحتسب على أساس التكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأيُّ خسائر محتسبة ناشئة عن اضمحلال القيمة. وقد حُدّد لهذه الفئة عتبة رسملة قدرها ٦٠٠ يورو.

٣٦-١ - وتُقيّم الأصول الممنوحة بقيمتها العادلة في تاريخ الاحتياز. أما الأصول التراثية فلا تُحتسب.

٣٧-١ - وتُجرى استعراضات سنوية لمدى اضمحلال قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدّات.

٣٨-١ - وتُطبق طريقة القسط الثابت في الإهلاك طوال المدة المقدرة لعمر الأصول الإنتاجي في تحديد المقدار السنوي لاضمحلال قيمتها، الذي يُحتسب في بيان الأداء المالي. وفيما يلي المدة المقدرة للعمر الإنتاجي لكل فئة من الممتلكات والمنشآت والمعدّات:

الفئة	مدة العمر الإنتاجي المقدرة (بالسنوات)
المركبات	١٠-٣
معدّات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	٧-٣
الأثاث والتجهيزات	١٢-٥
الآلات	١٥-٤
المباني	١٠٠-١٥
الأراضي	لا اهلاك
تحسينات الأصول المؤجرة	مدة الإيجار أو العمر الإنتاجي، أيهما أقصر

الأصول غير الملموسة

٣٩-١ - تُحتسب الأصول غير الملموسة على أساس تكلفتها ناقصاً القيمة المتراكمة للاهلاك وأيُّ خسائر ناتجة عن اضمحلال قيمتها. والأصول غير الملموسة التي تحوزها اليونيدو هي برامج حاسوبية في المقام الأول.

٤٠-١ - وفي حال احتياز أصول غير ملموسة بدون تكلفة (كهدية أو هبة مثلاً) أو بتكلفة رمزية، تُستخدم القيمة العادلة لهذه الأصول في تاريخ احتيازها.

٤١-١ - ولكي يحتسب أيُّ بند كأصل غير ملموس، يجب أيضاً الإيفاء بالمعيارين التاليين أيضاً: (أ) أن تكون مدة العمر الإنتاجي المقدرة أكثر من سنة واحدة؛ و(ب) أن تتجاوز تكلفة الأصل ١ ٧٠٠ يورو، باستثناء البرمجيات المعدّة داخلياً، التي وُضع لتكلفة تصميمها حد أدنى قدره ٢٥ ٠٠٠ يورو، باستثناء تكاليف الأبحاث والصيانة، التي تُحتسب ضمن تكاليف التشغيل عند تكبدها.

٤٢-١ - ويوزع الاهتلاك على مدة العمر الإنتاجي المقدرة باستخدام طريقة القسط الثابت، وفيما يلي بيان مدة العمر الإنتاجي المقدرة لفئات الأصول غير الملموسة:

الفئة	مدة العمر الإنتاجي المقدرة (بالسنوات)
البرمجيات الحاسوبية المشتراة من جهة خارجية	٦
البرمجيات الحاسوبية المعدّة داخلياً	٦
حقوق التأليف والنشر	٣

عقود الإيجار

٤٣-١ - تصنّف اتفاقات الإيجار المبرمة في المكاتب الميدانية كعقود إيجار تشغيلي. وتُقيّد المبالغ المدفوعة لتسديد الإيجار في بيان الأداء المالي كنفقات تخضع للاهلاك بطريقة القسط الثابت خلال مدة الإيجار.

الحصص في المشاريع المشتركة

٤٤-١ - المشروع المشترك هو ترتيب تعاقدية تنفذ اليونيدو بموجبه، بالاشتراك مع طرف واحد أو عدة أطراف، نشاطاً اقتصادياً يخضع لسيطرة مشتركة. وتُصنّف أنشطة المشاريع المشتركة ضمن ثلاث فئات مختلفة:

(أ) في العمليات التي تخضع لسيطرة مشتركة وتتولى اليونيدو مهمّة تسييرها، تحتسب اليونيدو في بياناتها المالية الأصول التي تخضع لسيطرتها والخصوم والنفقات التي تتكبدها. وفي حال تولّى منظمة أخرى مهمة التسيير، يكون احتساب اليونيدو للنفقات والخصوم مقصوراً على الترتيبات المتفق عليها لإعداد الفواتير؛

(ب) وفيما يتعلق بالأصول الخاضعة لسيطرة مشتركة، تحتسب اليونيدو حصتها من الأصول وأيِّ اهتلاك يعترها؛

(ج) وفيما يتعلق بالكيانات الخاضعة لسيطرة مشتركة، تُطبّق اليونيدو طريقة المحاسبة على أساس القيمة المتبقية. ويُحتسب الاستثمار في الكيان الخاضع لسيطرة مشتركة، في بادئ الأمر، على أساس التكلفة، ثمّ تُغيّر القيمة الدفترية

بالزيادة أو النقصان من أجل احتساب حصة اليونيدو من الفائض أو العجز في الكيان الخاضع لسيطرة مشتركة لكل فترة من فترات الإبلاغ. وتُحتسب في بيان الأداء المالي لليونيدو حصة اليونيدو من ذلك الفائض أو العجز.

١-٤٥- وتشمل هذه البيانات المالية العامة الغرض الحصة المنطبقة من المشاريع المشتركة والكيانات والعمليات المنشأة بمقتضى مذكرة تفاهم متعلقة بتوزيع نفقات الخدمات العامة في مركز فيينا الدولي، أبرمتها المنظمات الكائنة في فيينا في عام ١٩٧٧. وتشمل الخدمات العامة خدمات المطاعم وإدارة المباني والمتجر التعاوني وخدمات أخرى. والمنظمة طرف في ترتيب خاص بالمشاريع المشتركة ميرم مع الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بشأن مباني مركز فيينا الدولي، وكذلك أنشطة الخدمات العامة.

الخصوم

الحسابات الدائنة والخصوم المالية الأخرى

١-٤٦- تُحتسب الحسابات الدائنة والخصوم المالية الأخرى في البداية بقيمتها الاسمية، التي تعطي أفضل تقدير للمبلغ اللازم لتسوية هذا الالتزام في تاريخ الإبلاغ.

الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

استحقاقات الموظفين القريبة الأجل

١-٤٧- تشمل استحقاقات الموظفين القريبة الأجل الأجر والمراتب والبدلات واستحقاقى الإجازة المرضية وإجازة الأمومة المدفوعتي الأجر. وتصبح تسوية استحقاقات الموظفين القريبة الأجل مستحقة في غضون ١٢ شهراً من تاريخ انتهاء المدة التي قدّموا فيها الخدمات ذات الصلة، وتُحتسب بقيمتها الاسمية استناداً إلى رصيد الاستحقاقات حسب معدلات الأجر الراهنة.

استحقاقات ما بعد الخدمة

١-٤٨- استحقاقات ما بعد الخدمة هي استحقاقات الموظفين (عدا استحقاقات إنهاء الخدمة) الواجبة الدفع بعد انتهاء الخدمة.

١-٤٩- وتشتمل استحقاقات ما بعد الخدمة لدى اليونيدو على نظم الاستحقاقات المحددة، وهي نظام المعاشات التقاعدية (الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة)، والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ومنح الإعادة إلى الوطن، وبدلات نهاية الخدمة، إضافة إلى التكاليف المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة المتعلقة بالسفر وشحن الأمتعة المترتبة.

١-٥٠- ويقوم خبراء أكتوبريون مستقلون بحساب الالتزامات الخاصة باستحقاقات ما بعد الخدمة، ويستخدمون لهذا الغرض طريقة الوحدة الإضافية المقدرة. وتحدّد القيمة الحالية للالتزام بخصم المبلغ التقديري الذي يلزم سداده مستقبلاً لتسوية الالتزام الناتج عن الخدمة التي قدّمها الموظف في الفترة الراهنة والفترات السابقة، وذلك باستخدام أسعار الفائدة على سندات الشركات العالية الجودة لسنوات الاستحقاق المقابلة.

١-٥١ - وتُحتسب المكاسب والخسائر الأكتوارية كاحتياطيات في الفترة التي تحدث فيها تلك المكاسب والخسائر، وتُدرج كبنء منفصل في بيان التغييرات في صافي الأصول/القيمة المتبقية.

استحقاقات الموظفين الأخرى البعيدة الأجل

١-٥٢ - تُحتسب استحقاقات الموظفين الأخرى البعيدة الأجل، المستحقة الدفع عموماً بعد أكثر من ١٢ شهراً، مثل استبدال رصيد الإجازات السنوية، على نفس الأساس الأكتواري المستخدم في حساب استحقاقات ما بعد الخدمة، وتُحتسب الأرباح والخسائر الأكتوارية على الفور.

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

١-٥٣ - اليونيدو من المنظمات المشاركة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، الذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة لتوفير استحقاقات التقاعد والوفاء والعجز وما يتصل بها من استحقاقات. وهذا الصندوق المشترك هو نظام يموله أرباب عمل متعددين بمساهمات تُستثمر لتوفير استحقاقات محددة. وتقضي المادة ٣ (ب) من النظام الأساسي للصندوق بأن يكون باب العضوية في الصندوق مفتوحاً للوكالات المتخصصة ولأي منظمة حكومية دولية أخرى تشارك في النظام الموحد للمرتبات والبدلات وغيرها من شروط الخدمة المعمول بها في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

١-٥٤ - ويعرض هذا النظام المنظمات المشاركة للمخاطر الأكتوارية المرتبطة بالموظفين الحاليين والسابقين في المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، مما يعني عدم وجود أساس ثابت وموثوق به لتوزيع الالتزامات وأصول وتكاليف النظام فيما بين المنظمات المشاركة فيه. وليس في وسع اليونيدو، مثله مثل المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق والصندوق نفسه، أن يحدد، بموثوقية كافية للمحاسبة، حصته النسبية من التزامات الاستحقاقات المحددة وأصول النظام وتكاليفه. ومن ثمّ تعامل اليونيدو هذا النظام كما لو كان نظام اشتراكات محددة، وفقاً لمقتضيات المعيار ٢٥ من معايير إيبساس. وتُحتسب اشتراكات اليونيدو في النظام أثناء الفترة المالية كنفقات في بيان الأداء المالي.

المخصصات الاحتياطية والخصوم الطارئة

١-٥٥ - تُحتسب المخصصات الاحتياطية كخصوم طارئة في الحالات التالية: (أ) يكون على اليونيدو التزام حالي قانوني أو ضمني بسبب أحداث سابقة؛ و(ب) يلزم على الأرجح صرف موارد للوفاء بذلك الالتزام؛ و(ج) يمكن تقدير المبلغ بموثوقية. ومبلغ المخصصات الاحتياطية هو أفضل تقدير للنفقات اللازمة للوفاء بالالتزام الحالي في تاريخ الإبلاغ. وتُحتسب القيمة الحالية لهذا المبلغ التقديري عندما يكون أثر القيمة الزمنية للنقود كبيراً.

١-٥٦ - ويكشف عن الخصوم الطارئة التي لا يكون فيها الالتزام المحتمل مؤكداً، أو لم يتأكد بشأنه بعد ما إذا كان على اليونيدو التزام حالي يمكن أن يؤدي إلى صرف موارد، أو في حالة الالتزامات التي لا تفي بمعايير الاحتساب وفقاً للمعيار ١٩ من معايير إيبساس.

الحاسبة الخاصة بكل صندوق على حدة والمعلومات القطاعية

١-٥٧ - تُعدّ البيانات المالية لكل صندوق على حدة. فيعامل كل صندوق بصفته كياناً مالياً ومحاسبياً منفصلاً، له مجموعة حسابات مستقلة بنظام القيد المزدوج والتوازن التلقائي. وأرصدة الصناديق هي القيمة المتبقية المتراكمة للعائدات والنفقات.

١-٥٨ - وتختلف مصادر تمويل اليونيدو باختلاف أنواع الخدمات التي تقدمها من أجل تحقيق أهدافها العامة. ويجوز للمؤتمر العام أو المدير العام إنشاء صناديق منفصلة لأغراض عامة أو خاصة. ومن ثم، تُعرض المعلومات القطاعية تبعاً لمصدر التمويل، وتصنّف فيها جميع أنشطة المنظمة ضمن ثلاث شرائح متميزة من الخدمات، هي:

(أ) أنشطة الميزانية العادية. تُقدّم في إطار هذه الأنشطة خدمات أساسية، من قبيل إدارة المنظمة، ووضع السياسات، والتوجيه الاستراتيجي، والبحوث، والإدارة وخدمات الدعم (كإدارة الشؤون المالية، وإدارة الموارد البشرية)، فضلاً عن خدمات دعم الدول الأعضاء في مجال صنع القرارات والدعم الأساسي اللازم لتحقيق هدف اليونيدو الرئيسي وفقاً لدستورها، وهو تعزيز التنمية الصناعية وتسريع وتيرتها في البلدان النامية؛

(ب) أنشطة التعاون التقني. تُعنى هذه الأنشطة بتنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات مباشرة إلى الجهات المستفيدة. وتعود هذه الخدمات بفائدة مباشرة على الجهات المستفيدة في طائفة واسعة من المجالات، مثل الزراعة والبيئة والتجارة، وتشمل نقل التكنولوجيا وبناء القدرات وتحسين عمليات الإنتاج. وتختلف هذه الخدمات اختلافاً واضحاً عن الخدمات المقدمة في إطار الأنشطة الممولة من الميزانية العادية، على النحو المبين أعلاه؛

(ج) الأنشطة الأخرى والخدمات الخاصة. يتم في إطار هذه الأنشطة والخدمات تنفيذ "أنشطة جانبية" لدعم الخدمات الواردة في الفقرتين (أ) و(ب) أعلاه. وتشير هذه الفئة الأخيرة، المتمثلة في الأنشطة الأخرى والخدمات الخاصة، إلى خدمات مثل المنشورات المخصصة للبيع وإدارة المباني والنموذج الحاسوبي لتحليل الجدوى والإبلاغ، هي مكتملة للأنشطة الرئيسية للمنظمة ولكنها متوافقة مع أهداف اليونيدو العامة ووثيقة الصلة بها.

مقارنة الميزانيات

١-٥٩ - يُعدّ كل من البرنامج والميزانيتين العادية والتشغيلية لفترات الستين على أساس نقدي معدّل، لا على أساس الاستحقاق الكامل. وبسبب الاختلاف بين أساس إعداد الميزانيات وأساس إعداد البيانات المالية، يُعرض البيان ٥ (المقارنة بين المبالغ المرصودة في الميزانية والمبالغ الفعلية بمقتضى المعيار المحاسبي إيساس ٢٤) بالاستناد إلى نفس الأساس المحاسبي الذي تستند إليه الميزانية المعتمدة والتصنيف المتبع فيها والفترة التي تتناولها.

١-٦٠ - ويشمل بيان المقارنة المبالغ المرصودة في الميزانية الأصلية والميزانية النهائية، والمبالغ الفعلية بالاستناد إلى نفس الأساس المستند إليه في بيان ما يقابلها من المبالغ المرصودة في الميزانية، وتعليلاً لما يوجد بين المبالغ المرصودة في الميزانية والمبالغ الفعلية من اختلافات ذات شأن.

٦١-١ - وترد في الملاحظة ١٨ أدناه مضاهاة بين المبالغ الفعلية، معروضة بالاستناد إلى نفس الأساس المستند إليه في الميزانية، والمبالغ الفعلية لصافي التدفقات النقدية المتأتبة من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية المعروضة في البيانات المالية، مع تحديد أيّ اختلافات في الأساس والتوقيت المستخدمين والكيان المعني على نحو منفصل.

الكشف عن الأطراف ذات الصلة

٦٢-١ - يتعين الكشف عن الأطراف ذات الصلة التي لديها القدرة على أن تتحكم في ما تتخذه اليونيدو من قرارات مالية وتشغيلية، أو تمارس نفوذاً كبيراً عليها في هذا الشأن، وكذلك عن أيّ معاملات مع أطراف من هذا القبيل، إلا إذا جرت في سياق علاقة معتادة وبشروط وأحكام لا محاباة فيها، أو إذا لم تخرج تلك المعاملات سياق علاقات العمل المعتادة بين تلك الكيانات. وإضافة إلى ذلك، يتعين على اليونيدو أن تكشف عن أيّ معاملات خاصة مع كبار موظفي الإدارة وأفراد أسرهم.

٦٣-١ - وكبار موظفي الإدارة في اليونيدو هم المدير العام ونائبه والمديرون الإداريون، الذين يتمتعون بصلاحيات ويتحملون مسؤوليات تتعلق بتخطيط أنشطة اليونيدو وتوجيهها ومراقبتها والتأثير في وجهتها الاستراتيجية. ويعتبر دفع أجور كبار موظفي الإدارة معاملة مع أطراف ذات صلة.

الملاحظة ٢ - النقدية ومكافئات النقدية

٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ (بعد إعادة إعداد البيانات المالية لعام ٢٠١٤)		٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ (بالآلاف اليوروهات)	
النقدية ومكافئات النقدية			
٩٩ ٥٨٩	١٢٢ ٩٨١	النقدية المدونة لدى مصارف والنقدية الحاضرة	
٣٤٠ ٦٥٣	٣١٤ ٤٠٢	الودائع لأجل التي يبلغ الأجل الأقصى الأصلي لاستحقاقها ١٢ شهراً	
٢ ٤١٥	٢ ٣٣١	النقدية ومكافئات النقدية الموجودة لدى المكاتب الميدانية	
٤٤٢ ٦٥٧	٤٣٩ ٧١٤	مجموع النقدية ومكافئات النقدية	

١-٢ - تخضع إتاحة استخدام النقدية ومكافئات النقدية لقيود تتباين تبعاً للصندوق الذي تتصل به. ويرد في الجدول ألف في إطار الملاحظة ١٩ مزيد من المعلومات القطاعية عن النقدية ومكافئات النقدية.

٢-٢ - وتتضمن النقدية ومكافئات النقدية نقدية وودائع لأجل تعادل قيمتها ١٦٦ ٢١٧ يورو (مقابل ٢٣٦ ٠٠٧ يورو في عام ٢٠١٤)، محتفظ بها بعملات غير اليورو.

- ٣-٢ - ويُحتفظ بجزء من النقدية بعملات يخضع تحويلها لقيود قانونية أو لا يتيسر تحويلها إلى يوروهات، وهي تُستخدم حصراً لتغطية النفقات المحلية في البلدان ذات الصلة. وفي نهاية الفترة، كانت القيمة المكافئة لهذه العملات باليورو ١ ٠٢١ يورو (مقابل ١ ٠٢٢ يورو في عام ٢٠١٤) على أساس سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة في ذلك الحين لكل من هذه العملات.
- ٤-٢ - وحققت الحسابات المصرفية والودائع لأجل المدرة لفوائد متوسطاً سنوياً لسعر الفائدة قدره ١,١٣ في المائة و٠,٢٦ في المائة عن المبالغ المحتفظ بها باليورو ودولار الولايات المتحدة، على التوالي (مقابل ٠,٢٠ في المائة و٠,٢١ في المائة في عام ٢٠١٤).
- ٥-٢ - ويُحتفظ بالنقدية في المكاتب الميدانية في حسابات مصرفية للسلف بغرض تلبية الاحتياجات المالية في المواقع الميدانية.

الملحوظة ٣ - الحسابات المدينة

٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤ (بعد إعادة إعداد البيانات المالية لعام ٢٠١٤)		٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥ (بآلاف اليوروهات)	
الأصول الجارية			
المبالغ المستحقة القبض من المعاملات غير التبادلية			
٩٨ ٤٠٧	١٠٣ ١٦٢	المبالغ المستحقة القبض من الدول الأعضاء: الاشتراكات المقررة	
٢٤٦	٢١٥	المبالغ الأخرى المستحقة القبض من الدول الأعضاء	
٧٠ ٥١٨	١٣٩ ١٨٠	التبرعات المستحقة القبض	
٤٠ ٤٨	٣ ٥٥٢	ضريبة القيمة المضافة وغيرها من الضرائب القابلة للاسترداد	
١٧٣ ٢١٩	٢٤٦ ١٠٩	مجموع الحسابات المدينة قبل احتساب المخصّصات الاحتياطية	
(٩١ ٦٣٩)	(٩٣ ٢٦٤)	المخصّصات الاحتياطية للديون المشكوك في تحصيلها	
٨١ ٥٨٠	١٥٢ ٨٤٥	صافي المبالغ المستحقة القبض من المعاملات غير التبادلية	
المبالغ المستحقة القبض من المعاملات التبادلية			
٨ ٧١٨	١٠ ٨٨٧	المبالغ المستحقة القبض من مؤسسات الأمم المتحدة	
٣ ٢٢٤	١ ٧٣٤	المبالغ الأخرى المستحقة القبض	
(٧٢٤)	(٥٨٠)	المخصّصات الاحتياطية للديون المشكوك في تحصيلها	
١١ ٢١٨	١٢ ٠٤١	صافي المبالغ المستحقة القبض من المعاملات التبادلية	

٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ (بعد إعادة إعداد البيانات المالية لعام ٢٠١٤)		٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ (بالآلاف اليوروهات)	
الأصول غير الجارية			
المبالغ المستحقة القبض من المعاملات غير التبادلية			
٦١٨	٩٨	المبالغ المستحقة القبض من الدول الأعضاء: الاشتراكات المقررة	
٣٩ ٩٠٥	٧٢ ٨٠٩	التبرعات المستحقة القبض	
(٢٣٠)	(٥٠)	المخصّصات الاحتياطية للديون المشكوك في تحصيلها: الاشتراكات المقررة	
٤٠ ٢٩٣	٧٢ ٨٥٧	مجموع المبالغ المستحقة القبض من المعاملات غير التبادلية	

١-٣ - تُعرض الحسابات المدينة ناقصاً التسويات المتعلقة بالديون المشكوك في تحصيلها. ويستند حساب المخصّصات الاحتياطية للاشتراكات المقررة غير المحصّلة إلى التجارب السابقة، وهي تمثل، حسب التقديرات، النسب المئوية الواردة أدناه من الاشتراكات المستحقة القبض غير المسدّدة (لم تُدرج مخصّصات احتياطية للتبرعات المستحقة القبض):

٢٠١٤ (النسبة المئوية)	٢٠١٥ (النسبة المئوية)	المدة التي ظلت فيها الاشتراكات غير مسدّدة
١٠٠	١٠٠	أكثر من ٦ سنوات
٨٠	٨٠	بين ٤ سنوات و ٦ سنوات
٦٠	٦٠	بين سنتين و ٤ سنوات
٣٠	٣٠	بين سنة واحدة وسنتين

٢-٣ - وكانت التغيّرات في المخصّصات الاحتياطية للاشتراكات المقررة غير المحصّلة كما يلي:

٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ (بالآلاف اليوروهات)	٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ (بالآلاف اليوروهات)	
٨٧ ٣١٨	٩٠ ٠١٢	المخصّصات الاحتياطية للديون المدومة والمشكوك في تحصيلها، في بداية السنة
٢ ٦٩٤	١ ٤٨٦	التغيّر الحاصل أثناء السنة
٩٠ ٠١٢	٩١ ٤٩٨	المخصّصات الاحتياطية للديون المدومة والمشكوك في تحصيلها، في نهاية السنة

- ٣-٣ - ويتألف إجمالي المخصصات الاحتياطية للديون المدومة والمشكوك في تحصيلها، البالغ ٩٣ ٨٩٥ يورو (مقابل ٩٢ ٥٩٣ يورو في عام ٢٠١٤)، من مبلغ يخص الاشتراكات المقررة المستحقة القبض، قدره ٩١ ٤٩٨ يورو (مقابل ٩٠ ٠١٢ يورو في عام ٢٠١٤) ومبلغ يخص المبالغ الأخرى المستحقة القبض، قدره ٢ ٣٩٧ يورو (مقابل ٢ ٥٨١ يورو في عام ٢٠١٤).
- ٣-٤ - أمّا الاشتراكات المستحقة القبض البعيدة الأجل، فتتعلق باشتراكات الجهات المانحة والدول الأعضاء المؤكدة المستحق سدادها بعد مرور أكثر من سنة واحدة على تاريخ الإبلاغ، وفقاً لخطط سداد متفق عليها ومختلف مراحل المشاريع المعنية.
- ٣-٥ - وترد في المرفق الأول (هـ) معلومات مفصلة عن حالة الاشتراكات المقررة، ويتضمن الجدول التالي ملخصاً يوضح الاشتراكات المستحقة السداد حسب قديمها:

٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤		٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥		
(بالآلاف)		(بالآلاف)		
(النسبة المئوية)	(اليوروهات)	(النسبة المئوية)	(اليوروهات)	
				القِدم
١٠,٣	١٠ ٢٤٨	١٣,١	١٣ ٥٢٣	سنة إلى سنتين
٣,٥	٣ ٤٩٧	٤,٥	٤ ٦٦٢	٣ إلى ٤ سنوات
٢,٣	٢ ٢٤٧	٢,١	٢ ١٥٥	٥ إلى ٦ سنوات
٨٣,٩	٨٣ ٠٣٣	٨٠,٣	٨٢ ٩٢٠	٧ سنوات فأكثر
١٠٠,٠	٩٩ ٠٢٥	١٠٠,٠	١٠٣ ٢٦٠	مجموع الاشتراكات المستحقة القبض قبل احتساب المخصصات الاحتياطية

الملحوظة ٤ - المخزونات

٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤		٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥		
(بالآلاف اليوروهات)				
١ ٣٠٣	١ ٢٩٨			مخزون أول المدة
٢٢١	٢١٤			المخزون المشتري أثناء السنة
١ ٥٢٤	١ ٥١٢			إجمالي المخزون المتاح
(٢١٦)	(٤٣٣)			ناقصاً: الاستهلاك
(١٠)	١			ناقصاً: ارتفاع/ (اضمحلال) القيمة
١ ٢٩٨	١ ٠٨٠			مخزون آخر المدة

٤-١ - تتألف المخزونات من لوازم صيانة المباني ومرافق الصرف الصحي ومواد التنظيف. ويُتحقق من الكميات المادية، المستمدة من نظام إدارة المخزون في اليونيدو، بإحصاء المخزون عينياً، وتُحسب قيمة تلك الكميات على أساس مبدأ "ما يدخل أولاً يخرج أولاً".

٤-٢ - ولا يشمل حساب المخزونات أيّ تقادم أو اضمحلال في القيمة. وفي عام ٢٠١٥، خفّضت اليونيدو قيمة المخزونات بما قدره ٠ يورو (مقابل ١٠ يوروهات في عام ٢٠١٤) بسبب التقادم وأشكال أخرى من التلف.

الملحوظة ٥ - الأصول الجارية الأخرى

٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤	٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥	
(بالآلاف اليوروهات)		
١١ ٤٣٠	٢٢ ٢٧١	السلف المدفوعة إلى البائعين
٣ ١٢٦	٢ ٨٠٧	السلف المدفوعة إلى الموظفين
٥٢	٩٩	الفوائد المستحقة
١ ٦٦٧	٢ ٣٧٧	بنود قسائم الصرف الداخلية الإلكترونية
٣ ٦٨٦	٧٥٦	الأصول الجارية الأخرى
١٩ ٩٦١	٢٨ ٣١٠	مجموع الأصول الأخرى

٥-١ - السُّلف المدفوعة إلى البائعين هي الأموال التي تُدفع قبل تسليم السلع والخدمات عند تقديم وثائق الشحن، والمدفوعات الأولية التي تُصرف لدى التوقيع على وثائق التعاقد.

٥-٢ - وتتعلق السُّلف المدفوعة إلى الموظفين بمنح التعليم وإعانات الإيجار والسفر وغيرها من استحقاقات الموظفين.

٥-٣ - وتتألف بنود قسائم الصرف الداخلية الإلكترونية من رصيد حساب مقاصة الخدمات الخاص بقسائم الصرف الداخلية للمكاتب الميدانية، والمبالغ المعلقة، والبنود المرفوضة بسبب عدم كفاية المعلومات.

٥-٤ - وتشمل الأصول الجارية الأخرى السلف المقدمة إلى صندوق دائرة إدارة المباني.

الملحوظة ٦ - الحصة في صافي الأصول/القيمة المتبقية في المشاريع المشتركة محسوبة باستخدام طريقة القيمة المتبقية

٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤	٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥	
(بالآلاف اليوروهات)		
٨٣٥	١ ٠٥٨	الاستثمار في المتجر التعاوني
٢٢٢	٢٢٦	الاستثمار في خدمات المطاعم
١ ٠٥٧	١ ٢٨٤	الحصة الإجمالية في صافي الأصول/القيمة المتبقية في المشاريع المشتركة

٦-١ - ثمة اتفاق بين منظمات الأمم المتحدة الكائنة في مركز فيينا الدولي على أن تتقاسم، وفقاً لنسب مقررته، تكاليف ما تقدّمه كل منها من خدمات عامة، كخدمات المطاعم والمتجر التعاوني والأمن والخدمات الطبية وإدارة المباني، بما يزيد على أي إيرادات خارجية.

٦-٢ - وتتفاوت هذه النسب حسب عوامل رئيسية مثل عدد الموظفين والحيز الإجمالي المشغول. وفي كل سنة، تصبح النسب المستمدة من الجدول المتفق عليه بهذا الشأن بين المنظمات الكائنة في فيينا، حالما يوافق عليها، سارية المفعول على تقاسم التكاليف. وتراجع الإدارة ترتيبات تقاسم التكاليف هذه من حين إلى آخر. ويستند تجميع حسابات جميع مشاريع اليونيدو المشتركة إلى نسب تقاسم التكاليف المنطبقة على فترات الإبلاغ المقابلة. وكانت نسب تقاسم التكاليف التي تخص اليونيدو كما يلي:

عام ٢٠١٥	١٤,٣٤٠ في المائة
عام ٢٠١٤	١٥,٣٨٩ في المائة

خدمات المطاعم

٦-٣ - "خدمات المطاعم" كيان يخضع لسيطرة مشتركة بين المنظمات الكائنة في فيينا. وهي تباع الأطعمة والمشروبات والخدمات لموظفي المنظمات الكائنة في فيينا ولفئات معينة أخرى من الأفراد، في مباني مركز فيينا الدولي. وفي عام ٢٠١٤، أبرم عقد مع متعهد جديد لخدمات المطاعم لمدة ١٠ سنوات. ويتولى المتعهد مراقبة وإدارة خدمات المطاعم نيابة عن اليونيدو، ويدفع رسم تشغيل سنوي ثابت بصرف النظر عما يجنيه من أرباح أو يتكبده من خسائر.

٦-٤ - وفي حال التصفية، تُوزع أي قيمة صافية متبقية على صناديق الرعاية الاجتماعية لموظفي اليونيدو وغيرها من المنظمات الكائنة في فيينا.

٦-٥ - وليس لخدمات المطاعم شخصية اعتبارية خاصة بها. وتُسجّل أصولها وخصومها باسم اليونيدو القانوني. ولذلك، يحتمل أن تتعرض اليونيدو، مع غيرها من المنظمات الكائنة في فيينا، لتحمل أي خصوم تبقى على خدمات المطاعم.

خدمات المطاعم: ملخص المعلومات المالية

٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤	٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥	
(بآلاف اليوروهات)	(بآلاف اليوروهات)	
٥١	١٢٥	العائدات
٣٣	-	تكلفة المبيعات
(٢٨٢)	(٦)	صافي نفقات التشغيل
١ ٤٤٧	١ ٥٧٨	الأصول الجارية
-	-	الخصوم الجارية
١ ٤٤٦	١ ٥٧٨	الاحتياطيات ورصيد الصندوق

المتجر التعاوني

- ٦-٦- المتجر التعاوني كيان يخضع لسيطرة مشتركة بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) وغيرها من المنظمات الدولية الكائنة في مركز فيينا الدولي. وهو يبيع سلعاً منزلية معفاة من الضرائب للاستهلاك الشخصي لموظفي المنظمات الكائنة في فيينا ولفئات معينة أخرى من الأفراد، على أساس استرداد التكاليف.
- ٦-٧- وفي حال التصفية، تُوزَّع أيُّ قيمة صافية متبقية على صناديق الرعاية الاجتماعية لموظفي الوكالة وغيرها من المنظمات الكائنة في فيينا، بالاستناد إلى نسبة المبيعات لموظفي كل من هذه المنظمات على مدى السنوات الخمس السابقة للحل.
- ٦-٨- وليس للمتجر التعاوني شخصية اعتبارية خاصة به؛ وتُسجَّل أصوله وخصومه باسم الوكالة القانوني. ولذلك، يُحتمل أن تتعرَّض الوكالة لتحمل أيِّ خصوم تبقى على المتجر التعاوني.

المتجر التعاوني: ملخص المعلومات المالية

٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ (بعد إعادة إعداد البيانات المالية لعام ٢٠١٤)	٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ (بالآلاف اليوروهات)	(بالآلاف اليوروهات)
٢٩ ١٤٤	٢٨ ٩٢٣	الإيرادات
٢٤ ١٨٩	٢٤ ١٦٠	تكلفة المبيعات
٤ ٢١٩	٤ ٦٩٥	صافي نفقات التشغيل
١٦ ٢٤١	١٦ ٩٢٦	الأصول الجارية
٨٤١	٧٥٢	الأصول غير الجارية
١ ٤٥٨	١ ٣٤٢	الخصوم الجارية
٩ ٢٣٩	٨ ٩٦٠	الخصوم غير الجارية
٦ ٣٨٥	٧ ٣٧٧	القيمة المتبقية

دائرة إدارة المباني

- ٦-٩- تتولى دائرة إدارة المباني مسؤولية تشغيل وإدارة المنشآت العمرانية في مركز فيينا الدولي. وتتولى اليونيدو إدارة هذه الخدمات، في حين أن لدى لجنة الخدمات العامة، التي تضم ممثلين للمنظمات الكائنة في فيينا، صلاحية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية. ولذلك تُعتبر هذه الخدمات عملية مشتركة تتقاسم السيطرة عليها جميع المنظمات الكائنة في فيينا. وليس لدائرة إدارة المباني شخصية اعتبارية خاصة بها. وتُسجَّل أصولها وخصومها باسم اليونيدو.

٦-١٠- وتُدفع المنظمات الكائنة في فيينا اشتراكات سنوية لصندوق دائرة المباني وفقاً للنسبة المعتمدة على النحو المبين في الفقرتين ٦-١ و ٦-٢ أعلاه، باستثناء حالات تسديد التكاليف في المشاريع الطرفية، التي تقوم على أساس استرداد التكاليف. ومع أنه لا توجد أي وثيقة تحدّد ما يتبقى للمنظمات الكائنة في فيينا من حصص في دائرة المباني عند حل الصندوق، ولا طريقة توزيع تلك الحصص، لأن هذه العملية تنفذ على أساس انتفاء المكسب والخسارة، تُحتسب أرصدة اشتراكات المنظمات الكائنة في فيينا، ناقصاً النفقات، كحصة آجلة، إلى حين صرفها في ما يقدم من خدمات في المستقبل (انظر الملاحظة ١٢).

دائرة إدارة المباني: ملخص المعلومات المالية

٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ (بعد إعادة إعداد البيانات المالية لعام ٢٠١٤) (بآلاف اليوروهات)	٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ (بآلاف اليوروهات)	
٢٠ ٨٧٤	٢٠ ٧٨٤	العائدات
٢٣ ١٧٧	٢٣ ٧٧٠	النفقات
٥٥ ٥٥٤	٥٢ ٦١٤	الأصول الجارية
٦ ٤٩٥	٤ ١١٦	الأصول غير الجارية
٩ ٠١١	٢٨ ٠٥١	الخصوم الجارية
٢٧ ٤٣٤	٢٣ ٤٢٧	الخصوم غير الجارية
٢٧ ٩٠٧	٨ ٢٣٨	القيمة المتبقية

الصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية

٦-١١- أنشأت جمهورية النمسا والمنظمات الكائنة في فيينا صندوقاً مشتركاً لتغطية تكاليف عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية في المباني والمرافق والمنشآت التقنية لمركز فيينا لدولي، تتولى المسؤولية عنه اللجنة المشتركة التي تضم ممثلي المنظمات المذكورة وجمهورية النمسا. وهذا الصندوق عملية مشتركة تحت السيطرة المشتركة لجمهورية النمسا والمنظمات الكائنة في فيينا. وليس لديه شخصية اعتبارية، حيث تسجّل أصوله وخصومه باسم جمهورية النمسا واليونيدو (اليونيدو باسم المنظمات الكائنة في فيينا).

٦-١٢- وتُدفع جمهورية النمسا والمنظمات الكائنة في فيينا اشتراكات سنوية لهذا الصندوق مقسمة بالتساوي بين الطرفين. وتُقتسم الاشتراكات التي تدفعها المنظمات الكائنة في فيينا بين كل واحدة من تلك المنظمات بناء على النسبة المعتمدة على النحو المبين في الفقرتين ٦-١ و ٦-٢ أعلاه. وفيما يتعلق بدائرة إدارة المباني، تُحتسب أرصدة اشتراكات المنظمات الكائنة في فيينا، ناقصاً النفقات، كحصة آجلة، إلى حين صرفها في ما يقدم من خدمات في المستقبل (انظر الملاحظة ١٢).

الصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية: ملخص المعلومات المالية

٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ (بآلاف اليوروهات)	٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ (بآلاف اليوروهات)	
٣٥٤٤	٣٥٤٧	الإيرادات
١٧٢٩	٣٥٥٤	النفقات
١٠١٥٩	١٠٠٩٠	الأصول الجارية
٦١٢	٥٥٠	الخصوم الجارية
٩٥٤٧	٩٥٤٠	القيمة المتبقية

مركز فيينا الدولي

٦-١٣ - في عام ١٩٦٧، أتاحت جمهورية النمسا مبنى المقر الدائم للمنظمات الكائنة في فيينا لمدة ٩٩ عاما بإيجار رمزي قدره شلن نمساوي واحد في السنة. وينص اتفاق المقر الخاص بكل منظمة على أن يتاح المبنى دون أثاث، وأن يستخدم حصرا كمقر للمنظمات الكائنة في فيينا بإيلاء الاعتبار الواجب لحقوق المالك بموجب القانون النمساوي، على أن تدفع المنظمات جميع تكاليف التشغيل وتكاليف صيانة المبنى وأي إصلاحات لازمة داخله وخارجه. ويتوقف سريان الاتفاق في حال نقل مقر المنظمات الكائنة في فيينا من المكان المحدد؛ ولكل منظمة معنية صلاحية اتخاذ قرار بنقل المقر دون الخضوع لشروط محكمة.

٦-١٤ - وتحفظ جمهورية النمسا بملكية مكان المقر الدائم. غير أن المنظمات الكائنة في فيينا تكتسب المنافع الاقتصادية والمنافع المتوقعة من استخدام الأصول المؤجرة خلال الجزء الأكبر من عمرها الإنتاجي. ولذلك، يعتبر مركز فيينا الدولي عملية مشتركة تحت السيطرة المشتركة للمنظمات الكائنة في فيينا. ويحتسب الالتزام بالاحتفاظ بالمقر في المكان المحدد كالتزام بالأداء (انظر الملاحظة ١٣). يمثل سنويا القيمة الكاملة للهدية المقدمة من جمهورية النمسا، بالأخذ بطريقة العقد المنجز.

٦-١٥ - وتتولى "دائرة إدارة المباني" التابعة لليونيدو صيانة مبنى مركز فيينا الدولي تحت إدارة اللجنة المشتركة للخدمات العامة. ويغطي الصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية تكاليف الإصلاحات الرئيسية.

مركز فيينا الدولي: ملخص المعلومات المالية

٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤	٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥	
(بآلاف اليوروهات)	(بآلاف اليوروهات)	
-	١٥ ٩٧٥	الإيرادات
-	١٥ ٩٧٥	النفقات
٢٨٨ ٠١٧	٢٧٧ ٠٤٣	الأصول غير الجارية
٢٨٨ ٠١٧	٢٧٧ ٠٤٣	الخصوم غير الجارية

٦-١٦ - وتُحتسب التكاليف المتصلة بالخدمات العامة الأخرى، كالخدمات الطبية والأمنية، على أساس استردادها. وقد بلغت هذه التكاليف ما قدره ١ ٨٦٣ يورو و٢١٢ يورو في عام ٢٠١٥ (مقابل ١ ٧٨٢ يورو و١٩٦ يورو في عام ٢٠١٤)، على التوالي.

الملحوظة ٧ – الممتلكات والمنشآت والمعدات

الجموع	معدّات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات			الأثاث والتجهيزات (بالآلاف اليورو هات)			عمليات الرخصة الجزائرية والممتلكات والمنشآت والمعدّات الأخرى		
	الألات	البركات	المعلومات والاتصالات	الأثاث والتجهيزات	المباني	الممتلكات والمنشآت	المعدّات الأخرى	الممتلكات والمنشآت	المعدّات الأخرى
١٠٤٠١٥	٧٤٣٠	٢٥٠٩	١٣٨٩١	١٨٠٦	٧٥٢٨٢	٣٠٩٧	٣٠٩٧	٣٠٩٧	٣٠٩٧
١٩٠٣٣	١٣٩١١	٨٩٣	١٣٠٠	١٣٧٦	٤٨٦	١٠٦٧	١٠٦٧	١٠٦٧	١٠٦٧
(٨٣٩٠)	١٥٧	١١٣٨	(٥١٠)	(٩٥٨)	(٥١٢٣)	(٣٠٩٤)	(٣٠٩٤)	(٣٠٩٤)	(٣٠٩٤)
١١٤٦٥٨	٢١٤٩٨	٤٥٤٠	١٤٦٨١	٢٢٢٤	٧٠٦٤٥	١٠٧٠	٢٠١٥	٢٠١٥	٢٠١٥
٤١٨٧٢	١٨٨٩	١١٨٠	٦٨١٣	١٠٣١	٣٠٩٥٩	-	-	-	-
٦٥١٣	٢٧٢٠	٤٨٠	٥٧٥	١٧٤	٢٠٦٩	٤٩٥	٤٩٥	٤٩٥	٤٩٥
٢٥٤٦	٣٣	٥	٢٤٦٧	١٧	-	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤
(٤٢٧)	١٨٥٢	٦٨٢	(٣١٤)	(١٩)	(٢١١١)	(٥١٧)	(٥١٧)	(٥١٧)	(٥١٧)
٥٠٥٠٤	٦٤٩٤	٢٣٤٧	٩٥٤١	١٢٠٣	٣٠٩١٧	٢	٢٠١٥	٢٠١٥	٢٠١٥
٦٢١٤٣	٥٥٤١	١٣٢٩	٧٠٧٨	٧٧٥	٤٤٣٢٣	٣٠٩٧	٣٠٩٧	٣٠٩٧	٣٠٩٧
٦٤١٥٤	١٥٠٠٤	٢١٩٣	٥١٤٠	١٠٢١	٣٩٧٢٨	١٠٦٨	٢٠١٥	٢٠١٥	٢٠١٥

صافي القيمة المدفوعة

في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤
 (بعد إعادة إعداد البيانات المالية لعام ٢٠١٤)
 في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

٧-١- تُرسل بنود الممتلكات والمنشآت والمعدّات إذا كانت تكلفتها تفوق أو تساوي العتبة المحددة بمبلغ ٦٠٠ يورو. وتستهلك قيمة هذه البنود بتقسيط تكلفتها على امتداد العمر الإنتاجي المقدر للأصول باستخدام طريقة القسط الثابت. ويخضع مقدار العتبة لمراجعة دورية.

- ٢-٧ - وفي عام ٢٠١٥، رسمت اليونيدو الجزء المتبقي من أصول المشاريع بتكلفة إجمالية قدرها ٥٥٢٥ يورو وقيمة دفترية صافية قدرها ٢٥٣٣ يورو في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، معظمها أصول مندرجة في فتي الآلات والمركبات (بقيمة دفترية صافية قدرها ٩٢٧ يورو و٢٩٤ يورو، على التوالي).
- ٣-٧ - وتُراجع بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات سنويا لمعرفة ما إذا كان هناك أي اضمحلال في قيمتها. ولم يتبين من مراجعة حالة الأصول أثناء عام ٢٠١٥ حدوث أي اضمحلال في قيمتها.
- ٤-٧ - وكان إجمالي القيمة الدفترية لبنود الممتلكات والمنشآت والمعدات، باستثناء المباني، التي استُهلكت تكلفتها بالكامل ولا تزال قيد الاستخدام يساوي في نهاية الفترة ٦٥٥ يورو (مقابل ٧١٠ يورو في عام ٢٠١٤).

الملحوظة ٨- الأصول غير الملموسة

المجموع	البرامجيات المعدّة داخليا	البرامجيات الحاسوبية المشتراة من جهة خارجية (بالآلاف اليوروهات)	عمليات الرسمة الجارية والأصول غير الملموسة الأخرى	
التكاليف				
٦ ٣٨١	٥ ٣٣٨	١ ٠٤٣	-	في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤
٢٩٦	٤٦	٢٥٠	-	البنود المضافة
(٢٦٤)	-	(٢٦٤)	-	البنود المستغنى عنها/المنقولة
٦ ٤١٣	٥ ٣٨٤	١ ٠٢٩	-	في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
الاهتلاك المتراكم				
٣ ٠٦٩	٢ ٦٠٦	٤٦٣	-	في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤
١ ١٣٣	٨٩٣	٩١	١٤٩	مصروفات الاهتلاك أثناء السنة
(٢١٣)	-	(٦٤)	(١٤٩)	البنود المستغنى عنها/المنقولة
٣ ٩٨٩	٣ ٤٩٩	٤٩٠	-	في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
صافي القيمة الدفترية				
٣ ٣١٢	٢ ٧٣٢	٥٨٠	-	في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤
٢ ٤٢٤	١ ٨٨٥	٥٣٩	-	في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

٨-١- تُرسم الأصول غير الملموسة إذا تجاوزت تكلفتها العتبة المحددة بمبلغ ١ ٧٠٠ يورو، باستثناء البرامجيات الحاسوبية المعدّة داخليا، التي حُدّدت عتبتها بمبلغ ٢٥ ٠٠٠ يورو، باستثناء تكاليف البحوث والصيانة. وتمثل البرامجيات المعدّة داخليا تكاليف إعداد نظام تخطيط الموارد المؤسسية الجديد.

الملحوظة ٩- الأصول غير الجارية

٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ (بعد إعادة إعداد البيانات المالية لعام ٢٠١٤)	٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥	
٨٠٩	٨٠٩	السلفة الأولية للمتجر التعاوني
٧٣٥	٦٨٤	سلفة للصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية
٥١٠	٢٠	الأصول غير الجارية الأخرى
٢ ٠٥٤	١ ٥١٣	مجموع الأصول غير الجارية

٩-١- تصحيح الأصول غير الجارية الأخرى مستحقة السداد بعد مرور أكثر من سنة واحدة، وفقاً لشروط الاتفاقات. وهذا يشمل تأمين الإيجار والجزء غير الجاري من السلف المقدمة إلى صندوق دائرة إدارة المباني.

الملحوظة ١٠ - الحسابات الدائنة

٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤ (بعد إعادة إعداد البيانات المالية لعام ٢٠١٤)		٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥		
(بآلاف اليوروهات)				
٤ ٨٣٣	١١ ٦٩٤			المبالغ المستحقة الدفع للدول الأعضاء
٩ ٦٨٠	٧ ٣٣٤			المبالغ المستحقة الدفع للجهات المانحة
-	١٩ ١٢٢			المبالغ المستحقة للمنظمات الكائنة في فيينا
٢ ٨٢٨	٤ ٧٩٢			المبالغ المستحقة الدفع للبايعين
١٧ ٣٤١	٤٢ ٩٤٢			مجموع الحسابات الدائنة
٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤		٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥		
(بآلاف اليوروهات)				
				التركيبة:
١٤ ٥١٣	٣٨ ١٥٠			المبالغ المستحقة الدفع من المعاملات غير التبادلية
٢ ٨٢٨	٤ ٧٩٢			المبالغ المستحقة الدفع من المعاملات التبادلية
١٧ ٣٤١	٤٢ ٩٤٢			مجموع الحسابات الدائنة

١٠-١- تتمثل الأرصدة المستحقة للدول الأعضاء في الرصيد غير المنفق من الاشتراكات المحصّلة والاشتراكات المقررة المتلقاة عن السنوات السابقة والفوائد التي تزيد قيمتها على القيمة المقدّرة لها في الميزانية، ريثما يُوزَّع ذلك الرصيد على الدول الأعضاء المستحقة، أو تقدّم الدول الأعضاء تعليماتها بشأن كيفية استخدامه.

١٠-٢- وتتمثل المبالغ المستحقة الدفع للجهات المانحة في الأموال المردودة المتصلة بالاشتراكات غير المنفقة في المشاريع المغلقة، والفوائد على أموال الجهات المانحة. وتخضع معاملة الإيرادات المتأتية من الفوائد المتقاضاة، ناقصاً الرسوم المصرفية ومكاسب وخسائر صرف العملات، لأحكام الاتفاقات المبرمة مع الجهات المانحة. ويدل الرصيد المتبقي في الحسابات الدائنة على الفوائد المتراكمة ريثما ترد من المانح تعليمات بشأن كيفية استخدامه.

١٠-٣- المبالغ المستحقة الدفع للمنظمات الكائنة في فيينا هي المبالغ المردودة التي تتجاوز السقف المحدد للحساب الخاص لدائرة المباني.

الملحوظة ١١ - استحقاقات الموظفين

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥		التقييم الأكتواري
	المجموع	تقييم اليونيدو	
(بآلاف اليوروهات)			
١ ٩٦٨	٣ ٠٢٤	٣ ٠٢٤	استحقاقات الموظفين القريبة الأجل
٢٢٣ ٤٦٥	٢١١ ٥٢٠	٢١١ ٥٢٠	استحقاقات ما بعد الخدمة
٦ ١٦١	٦ ٠٠١	٦ ٠٠١	استحقاقات الموظفين الأخرى البعيدة الأجل
٢٣١ ٥٩٤	٢٢٠ ٥٤٥	٣ ٠٢٤	مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	التركيبة:
(بآلاف اليوروهات)		
١ ٩٦٨	٣ ٠٢٤	الاستحقاقات القريبة الأجل
٢٢٩ ٦٢٦	٢١٧ ٥٢١	الاستحقاقات البعيدة الأجل
٢٣١ ٥٩٤	٢٢٠ ٥٤٥	مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

تقييم الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

١١-١ - يتولى اختصاصيون أكتواريون تحديد الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين، أو تتولى اليونيدو حسابها بالاستناد إلى بيانات الموظفين والمدفوعات السابقة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بلغ مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين ٢٢٠ ٥٤٥ يورو (مقابل ٢٣١ ٥٩٤ يورو في عام ٢٠١٤)، تولى الاختصاصيون الأكتواريون حساب ٢١٧ ٥٢١ يورو منها (مقابل ٢٢٩ ٦٢٦ يورو في عام ٢٠١٤)، فيما تولت اليونيدو حساب ٣ ٠٢٤ يورو (مقابل ١ ٩٦٨ يورو في عام ٢٠١٤).

استحقاقات الموظفين القريبة الأجل

١١-٢ - تتعلق استحقاقات الموظفين القريبة الأجل بالمرتبات وبدلات السفر في إجازة زيارة الوطن ومنح التعليم.

استحقاقات ما بعد الخدمة

- ١١-٣- استحقاقات ما بعد الخدمة هي نظم استحقاقات محدّدة تتألف من التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ومنحة الإعادة إلى الوطن وبدلات نهاية الخدمة، إلى جانب التكاليف المتعلقة باستحقاقات السفر وشحن الأمتعة المنزلية عند انتهاء الخدمة.
- ١١-٤- ويمكن نظام التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة المؤهلين من المتقاعدين وأفراد أسرهم من المشاركة في نظام التأمين الطبي الكامل أو نظم التأمين الطبي التكميلية أو نظام التأمين الطبي النمساوي.
- ١١-٥- وبدل نهاية الخدمة هو استحقاق واجب الدفع لموظفي اليونيدو من فئة الخدمات العامة في مركز العمل بفيينا عند انتهاء خدمتهم، ويستند إلى طول مدة الخدمة وآخر مرتّب.
- ١١-٦- ومنحة الإعادة إلى الوطن هي استحقاق واجب الدفع لموظفي الفئة الفنية عند انتهاء خدمتهم، مع ما يقترن بذلك من تكاليف السفر وشحن الأمتعة المنزلية.

استحقاقات الموظفين الأخرى البعيدة الأجل

- ١١-٧- تتألف استحقاقات الموظفين الأخرى البعيدة الأجل من رصيد الإجازات السنوية الذي يُستحق دفع بدل عنه للموظف عند انتهاء خدمته.

التقييمات الأكتوارية لاستحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة واستحقاقاتهم الأخرى البعيدة الأجل

- ١١-٨- يتولى اختصاصيون أكتواريون مستقلون تحديد الخصوم الناشئة عن استحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة واستحقاقاتهم الأخرى البعيدة الأجل، الخاضعة للتقييم لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وتُقرّر استحقاقات الموظفين هذه وفقاً للنظامين الأساسيين والإداريين لموظفي اليونيدو من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة.

الافتراضات الأكتوارية

- ١١-٩- تحدّد القيمة الحالية للالتزام بحصم المبلغ التقديري الذي يلزم سداده مستقبلاً لتسوية الالتزام الناتج عن الخدمة التي قدّمها الموظف في الفترة الراهنة والفترات السابقة، وذلك باستخدام أسعار الفائدة على سندات الشركات العالية الجودة لسنوات الاستحقاق ذات الصلة، جنباً إلى جنب مع مجموعة من الافتراضات والأساليب.
- ١١-١٠- وقد استُخدمت الافتراضات والأساليب التالية لتحديد قيمة الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة واستحقاقاتهم الأخرى البعيدة الأجل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥:
- الطريقة الأكتوارية. تُحسب الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة.

- الفترات المحتسبة. الفترة المحتسبة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة تبدأ من تاريخ الالتحاق بالخدمة وتنتهي في تاريخ الاستحقاق الكامل. والفترة المحتسبة لاستحقاقات منحة الإعادة إلى الوطن تبدأ من تاريخ الالتحاق بالخدمة وتنتهي إما بانتهاء سنوات الخدمة المستمرة خارج الوطن أو بإكمال ١٢ سنة من الخدمة، أيهما أسبق. ولا تتأثر الخصوم بعد مضي ١٢ سنة إلا بما يحدث مستقبلاً من زيادات في المرتبات. وتبدأ الفترة المحتسبة للإجازات السنوية من تاريخ التعيين وتنتهي في تاريخ انتهاء الخدمة، رهناً بمدة استحقاق قصوى قدرها ٦٠ يوماً. وفيما يتعلق ببداية نهاية الخدمة، تبدأ الفترة المحتسبة من تاريخ التعيين، وهو بداية فترة الخدمة المعتمدة، وتنتهي في تاريخ اكتساب هذا الاستحقاق التزايدي.
 - الوفيات. تستند معدلات الوفيات لمرحلة ما قبل التقاعد وما بعده إلى التقييم الأكتواري لعام ٢٠١٣ الذي أجراه الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، إلى جانب معدلات ترك الخدمة والتقاعد.
 - نسبة الخصم. ٢,٤٠ في المائة (مقابل ٢,١٠ في المائة في عام ٢٠١٤) للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، و ١,٥٠ في المائة (مقابل ١,٣٠ في المائة في عام ٢٠١٤) لاستحقاقات الإعادة إلى الوطن والإجازة السنوية وبدل نهاية الخدمة.
 - نسب قائمة على اتجاهات التكاليف الطبية. ٤,٨٥ في المائة لعام ٢٠١٥، و ٤,٧٧ في المائة لعام ٢٠١٦، و ٤,٦٨ في المائة لعام ٢٠١٧، باتجاه التناقص التدريجي للوصول في نهاية المطاف إلى ٤,٥٠ في المائة في عام ٢٠١٩ وما بعده.
 - نسبة الزيادة في المرتبات. ٢,٠٠ في المائة (مقابل ٢,٠٠ في المائة في عام ٢٠١٤)، مع اختلافات حسب السن والفئة ومستوى التطور الوظيفي للشخص.
 - منحة الإعادة إلى الوطن. يُفترض أن جميع موظفي الفئة الفنية مؤهلون للحصول على استحقاقات الإعادة إلى الوطن، وأنهم سيتقاضونها عند انتهاء خدمتهم.
 - تكاليف السفر عند الإعادة إلى الوطن. انخفاض قدره ٠,٠٠ في المائة في السنوات المقبلة (مقابل ٠,٠٠ في المائة في عام ٢٠١٤).
 - الإجازة السنوية. يُفترض أن جميع الموظفين مؤهلون للحصول على هذه الاستحقاقات وأنهم سيتقاضونها عند انتهاء خدمتهم. وتختلف معدلات تراكم أرصدة الإجازات تبعاً لسنوات الخدمة.
- ١١-١١- وتؤثر الاتجاهات المفترضة للتكاليف الطبية تأثيراً كبيراً على المبالغ المحتسبة في بيان الأداء المالي. وفيما يلي الآثار التي يُحدثها تغيير قدره نقطة مئوية واحدة في النسبة المفترضة لاتجاهات هذه التكاليف:

زيادة بنقطة مئوية واحدة	انخفاض بنقطة مئوية واحدة	
(بآلاف اليوروهات)		
٤٤ ٩٨٧	(٣٤ ٢٤٨)	الأثر في الالتزام المتراكم في نهاية السنة من استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
٣ ٢٦٢	(٢ ٩٧٩)	التأثير على تكلفة الخدمة والفائدة معا

تسوية التزام الاستحقاقات المحددة

التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	استحقاقات الإعادة إلى الوطن	الإجازة السنتوية	بدل نهاية الخدمة	المجموع	
(بآلاف اليوروهات)					
٢٠٢٧٩٧	٩٩٨٨	٦١٦١	١٠٦٨٠	٢٢٩٦٢٦	التزام الاستحقاقات المحددة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤
٧٥١٨	٦١٤	٦٣٦	٥٠٠	٩٢٦٨	تكاليف الخدمة
٤٣٧٦	١٢٥	٧٨	١٣٣	٤٧١٢	تكاليف الفائدة
(٣٢٣٦)	(٦٨٩)	(٥٤٣)	(٨٥٤)	(٥٣٢٢)	الاستحقاقات الإجمالية المدفوعة فعليا
(١٥٠٩٤)	(١٠٤)	(٣١٦)	(١٦)	(١٥٥٣٠)	(المكاسب)/الخسائر الأكتوارية
(٥١٧٤)	٢٨	(١٥)	(٧٢)	(٥٢٣٣)	(المكاسب)/الخسائر الأكتوارية في العمليات المشتركة
١٩١١٨٧	٩٩٦٢	٦٠٠١	١٠٣٧١	٢١٧٥٢١	التزام الاستحقاقات المحددة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

النفقات السنوية لعام ٢٠١٥

التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	استحقاقات الإعادة إلى الوطن	الإجازة السنتوية	بدل نهاية الخدمة	المجموع	
(بآلاف اليوروهات)					
٧٥١٨	٦١٤	٦٣٦	٥٠٠	٩٢٦٨	تكاليف الخدمة
٤٣٧٦	١٢٥	٧٨	١٣٣	٤٧١٢	تكاليف الفائدة
١١٨٩٤	٧٣٩	٧١٤	٦٣٣	١٣٩٨٠	مجموع النفقات

الصندوق المشترك للمعاشات التعاقدية لموظفي الأمم المتحدة

١١-١٢- يتمثل التزام اليونيدو المالي تجاه الصندوق المشترك للمعاشات التعاقدية لموظفي الأمم المتحدة في اشتراكها الإلزامي بالنسبة التي تقرّها الجمعية العامة للأمم المتحدة (تبلغ حالياً ٧,٩ في المائة للمشاركين في الصندوق و١٥,٨ في المائة للمنظمات الأعضاء فيه)، إلى جانب أيّ حصة تقع عليها في أيّ مدفوعات لتغطية العجز الأكتواري بمقتضى المادة ٢٦ من النظام الأساسي للصندوق.

١١-١٣- وفي عام ٢٠١٥، بلغت اشتراكات اليونيدو المدفوعة إلى الصندوق ٤٢٧ ٨ يورو (مقابل ٤٦٦ ٧ يورو في عام ٢٠١٤).

١١-١٤- وتُجرى التقييمات الأكتوارية كل سنتين، ويعود تاريخ إجراء آخر تقييم إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وقد خلص المستشار الأكتواري إلى أنه لم يكن من اللازم تقديم مدفوعات لتغطية العجز الأكتواري بمقتضى المادة ٢٦ من النظام الأساسي للصندوق.

الملحوظة ١٢ - المبالغ المقبوضة سلفاً

٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ (بعد إعادة إعداد البيانات المالية ديسمبر ٢٠١٥ لعام ٢٠١٤)		٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ لعام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروهات)	
٧٦٣	٢٧		الاشتراكات المقررة المقبوضة سلفاً
٤٨ ٨١٧	٣٩ ٣٦٩		التبرعات المقبوضة سلفاً
٥ ٩٢٠	٣ ٦٦٨		المبالغ المقبوضة سلفاً من المنظمات الكائنة في مركز فيينا الدولي
٣ ٧٥٢	٥ ٥٠٦		الإيرادات الآجلة للمشاريع
٢٥ ٦٠٤	٥ ٢٥٢		المبالغ الآجلة لدائرة إدارة المباني
٤ ٧٧٤	٤ ٧٧٠		المبالغ الآجلة للصندوق المشترك لعمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية
٢١ ١٤٢	٢٨ ١١١		الالتزام بالأداء في إطار اتفاقات التبرعات
١١٠ ٧٧٢	٨٦ ٧٠٣		مجموع المبالغ المقبوضة سلفاً

٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ (بعد إعادة إعداد البيانات المالية لعام ٢٠١٤)		٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ (بالآلاف اليوروهات)	
التركيبة:			
٧٤ ٤٧٣	٧٣ ٠١٣	المبالغ المقبوضة سلفا من المعاملات غير التبادلية	
٣٦ ٢٩٩	١٣ ٦٩٠	المبالغ المقبوضة سلفا من المعاملات التبادلية	
١١٠ ٧٧٢	٨٦ ٧٠٣	مجموع المبالغ المقبوضة سلفا	

- ١٢-١- تُدرج الاشتراكات المقررة المقبوضة من الدول الأعضاء عن السنة التالية في حساب المبالغ المقبوضة سلفا.
- ١٢-٢- وتتمثل التبرعات المقدمة سلفا في الأموال المقبوضة من الجهات المانحة في انتظار تخصيصها لأنشطة مشاريع معينة.
- ١٢-٣- وتشمل المبالغ المقبوضة سلفا من المنظمات الكائنة في مركز فيينا الدولي المبالغ المقبوضة من أجل برامج عمل خاصة تنفذها دائرة إدارة المباني في المركز.
- ١٢-٤- وتشمل الإيرادات الآجلة للمشاريع حسابات المقاصة المفتوحة لمشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من المشاريع ذات الصلة بالأمم المتحدة والحكومات المضيفة التي تنفذها اليونيدو.
- ١٢-٥- أما الأرصدة المالية المحتفظ بها في الحساب الخاص لدائرة إدارة المباني والصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية لصالح المنظمات الكائنة في مركز فيينا الدولي (انظر الملاحظة ٦)، فمن المنتظر أن تُصرف في خدمات من المقرر تنفيذها في المستقبل.
- ١٢-٦- وأما التبرعات المقبوضة مقترنة بشروط مفروضة على استخدامها فيُحتفظ بها في حساب خصوم إلى حين الإيفاء بالتزامات الأداء التي تنص عليها الاتفاقات.

الملاحظة ١٣ - الخصوم الأخرى

٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ (بعد إعادة إعداد البيانات المالية لعام ٢٠١٤)		٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ (بالآلاف اليوروهات)	
٢ ٤٣١	٢ ٤٣٤	المكاسب المؤجلة لصرف العملات	
٨ ٥٢٩	١٤ ٩٣٢	المبالغ المستحقة عن السلع/الخدمات المتلقاة وغير المسددة التكاليف	

٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ (بعد إعادة إعداد البيانات المالية لعام ٢٠١٤)	٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥	
		(بالآلاف اليوروهات)
٤٣ ٥١١	٣٨ ٨٤٤	الإيرادات المؤجلة - التزام مركز فيينا الدولي بالأداء
٣ ٧٧٤	٤ ١٥٥	خصوم أخرى
٩٦	٩٦	الكفالات الطويلة الأمد - ودائع مصرفية/تأمينات الإيجار
٥٨ ٣٤١	٦٠ ٤٦١	مجموع الخصوم الأخرى

٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥	
		(بالآلاف اليوروهات)
١٤ ٧٣٤	٢١ ٥٢١	التركيبة: الخصوم الجارية
٤٣ ٦٠٧	٣٨ ٩٤٠	الخصوم غير الجارية
٥٨ ٣٤١	٦٠ ٤٦١	مجموع الخصوم الأخرى

- ١٣-١- تمثل مكاسب صرف العملات الرصيد المتبقي مما تحقّق من مكاسب نتيجة لإعادة تقييم النقدية والودائع لأجل المقومة باليورو والمحتفظ بها في صناديق استثمارية، قبل اعتماد اليورو في إدارة مشاريع التعاون التقني في عام ٢٠٠٤.
- ١٣-٢- والمبالغ المستحقة الدفع هي خصوم متعلقة بسلع وخدمات تلقتها اليونيدو أو قدّمت إليها أثناء فترة الإبلاغ ولم تصدر بشأنها فواتير أو لم يُتفق عليها رسمياً مع الموردّين.
- ١٣-٣- ويُحتسب التزام اليونيدو بالاحتفاظ بالمقر في المكان المحدد كالتزام بالأداء يمثل سنويا القيمة الكاملة للهدية المقدمة من جمهورية النمسا، بالأخذ بطريقة العقد المنجز. وصافي القيمة الدفترية لتحسينات الأصول المؤجرة التي مولتها اليونيدو، البالغ ٨٨٤ يورو (مقابل ٨١٢ يورو في عام ٢٠١٤) يقلص قيمة الالتزام بالأداء البالغة ٣٩ ٧٢٨ يورو (مقابل ٤٤ ٣٢٣ يورو في عام ٢٠١٤)، وهي قيمة حصة اليونيدو في مبان مركز فيينا الدولي.
- ١٣-٤- وتتألف الخصوم الأخرى من مدفوعات مردودة، ومبالغ متنوعة مستحقة الدفع، وأرصدة مشتركة بين الصناديق.

الملحوظة ١٤ - أرصدة الصناديق

المجموع	الصناديق الأخرى	صناديق التعاون التقني	الصناديق الممولة من الميزانية العادية			
			صندوق رأس المال المتداول (بآلاف اليوروهات)	البرنامج العادي للتعاون التقني	الصندوق العام	
٢٢٧ ٠٥٦	(٨ ٨٧٣)	٣٧٦ ١٧٢	٧ ٤٢٣	٥ ٧٩٥	(١٥٣ ٤٦١)	الرصيد الافتتاحي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥
١ ٥٤٦	-	-	-	-	١ ٥٤٦	السلفة المقدمة إلى الصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية
٢٢٨ ٦٠٢	(٨ ٨٧٣)	٣٧٦ ١٧٢	٧ ٤٢٣	٥ ٧٩٥	(١٥١ ٩١٥)	الرصيد الافتتاحي (بعد إعادة إعداد البيانات المالية لعام ٢٠١٤)
١١٥ ٢٤٢	٥٧٨	١١٧ ٤١٦	-	٣٠٣	(٣٠٥٥)	صافي الفائض/(العجز) في السنة
٣٤٣ ٨٤٤	(٨ ٢٩٥)	٤٩٣ ٥٨٨	٧ ٤٢٣	٦ ٠٩٨	(١٥٤ ٩٧٠)	المجموع الفرعي
						الحركة خلال السنة
(٩ ٩٥٤)	-	-	-	-	(٩ ٩٥٤)	المبالغ المقيدة لحساب الدول الأعضاء
(١ ٤٨٦)	-	-	-	-	(١ ٤٨٦)	التحويل (إلى)/من المخصصات الاحتياطية لمواجهة تأخر الاشتراكات
١٥ ٥٣٠	٤ ٨٤٧	٩٨٤	-	-	٩ ٦٩٩	المكاسب/(الخسائر) الأكتوارية
-	-	٧٥٨	-	-	(٧٥٨)	التحويلات بين الصناديق
٦٨٣	-	-	-	(٢٤)	٧٠٧	تسويات الحسابات الجمّعة
٤ ٧٧٣	٤ ٨٤٧	١ ٧٤٢	-	(٢٤)	(١ ٧٩٢)	مجموع الحركة أثناء السنة
٣٤٨ ٦١٧	(٣ ٤٤٨)	٤٩٥ ٣٣٠	٧ ٤٢٣	٦ ٠٧٤	(١٥٦ ٧٦٢)	الرصيد الختامي للصناديق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

الصندوق العام للميزانية العادية

١-١٤ - الرصيد السلبي للصندوق العام للميزانية العادية ناشئ عن عدم تمويل استحقاقات الموظفين البعيدة الأجل، التي بلغ مقدارها ٢١٧,٥ مليون يورو في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (مقابل ٢٢٩,٦ مليون يورو في عام ٢٠١٤).

البرنامج العادي للتعاون التقني

٢-١٤ - عملاً بمقرّر المؤتمر العام م ع-٩/م-١٤، أنشئ في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني حساب خاص للاعتمادات القابلة كلياً للبرجعة، لا يخضع لأحكام البندين ٢-٤ (ب) و ٢-٤ (ج) من النظام المالي.

صندوق رأس المال المتداول

١٤-٣- أنشئ بموجب مقرر المؤتمر العام م ع-٢/م-٢٧ صندوق رأس مال متداول بحجم قدره ٩ ملايين دولار، بغرض تمويل اعتمادات الميزانية إلى حين تلقي الاشتراكات وتمويل النفقات غير المتوقعة والاستثنائية. ثم خُفِّص حجم هذا الصندوق تدريجياً في دورات المؤتمر العام اللاحقة ليصل إلى ٦ ٦١٠ ٠٠٠ دولار. ومع استحداث تقرير الاشتراكات باليورو ابتداءً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، حُوِّل هذا المبلغ إلى اليورو وفقاً للمقرر م ع-٩/م-١٥، فأصبح حجم صندوق رأس المال المتداول ٧ ٤٢٣ ٠٣٠ يورو. وبمَوَّل الصندوق من سلف تدفعها الدول الأعضاء بالاستناد إلى جدول الأنصبة المقررة الذي يعتمده المؤتمر العام.

الحساب الخاص للتبرعات المقدمة لأغراض الأنشطة الرئيسية وصندوق الاستثمارات الرأسمالية الرئيسية

١٤-٤- أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علماً، في دورتها الحادية والثلاثين، بإنشاء الحساب الخاص للتبرعات المقدمة لأغراض الأنشطة الرئيسية وصندوق الاستثمارات الرأسمالية الرئيسية، الوارد بياهما في الوثيقة IDB.43/5-PBC.31/5، بناءً على اقتراح من المدير العام. والغرض من الحساب المذكور هو تيسير تلقي وإدارة واستخدام التبرعات للأنشطة الرئيسية التي يتعذر تمويلها تمويلًا كاملاً من الميزانية العادية بسبب القيود على التمويل، في حين يتيح الصندوق آلية لكفالة التمويل اللازم للاستثمار في التجهيزات الكبرى أو إبدالها بحيث لا تتسبب النفقات الكبرى التي تتم مرة واحدة أو بشكل غير متكرر في خلل كبير في أرقام الميزانيات العادية.

١٤-٥- وأحاط مجلس التنمية الصناعية علماً، في دورته الثالثة والأربعين، بإنشاء حاسبين خاصين هما: (أ) الحساب الخاص للتبرعات المقدمة لأغراض الأنشطة الرئيسية، و(ب) صندوق الاستثمارات الرأسمالية الرئيسية، وكذلك بالأغراض من إنشاء الحسابين الخاصين، كما يرد في الوثيقة IDB.43/5، وبالقيود المفروضة عليهما، وكذلك بالقواعد المالية الخاصة التي تخضع لها إدارتهما. وأحاط المجلس أيضاً علماً بأساليب إدارة هذين الحسابين والأنشطة التي من المقرر أن تمول منهما.

١٤-٦- ولم ترد أي اشتراكات في الحسابين المنشأين حديثاً حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

التعاون التقني

١٤-٧- تمثل الأرصدة المتبقية في صناديق التعاون التقني الجزء غير المنفق من التبرعات المزمع استخدامها لتلبية الاحتياجات التشغيلية المقبلة لأنشطة المشاريع.

الصناديق الأخرى

الحركة في الصناديق الأخرى

ملحوظة	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥	الحركة أثناء السنة	صافي الفائض/ (العجز) خلال السنة	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
				(بآلاف اليوروهات)
صندوق النموذج الحاسوبي لتحليل الجدوى والإبلاغ	١٤,٨	-	(٣٤٩)	٦٤٧
الميزانية التشغيلية	١٤,٩	٤ ٨٤٧	١ ٩١٩	(٩ ٧٧١)
صندوق برنامج التغيير والتجديد في المنظمة	١٤,١٠	-	(١ ٢٠١)	٢ ٧٩٣
الاعتماد التكميلي للميزانية العادية: الخدمات الأمنية في مركز فيينا الدولي	١٤,١١	-	٤	٥٧٥
الصندوق المتجدد للمنشورات المخصصة للبيع	١٤,١٢	-	(٢٢)	٢١٤
المتجر التعاوني	٦	-	٢٢٣	١ ٨٦٧
خدمات المطاعم	٦	-	٤	٢٢٧
المجموع	(٨ ٨٧٣)	٤ ٨٤٧	٥٧٨	(٣ ٤٤٨)

١٤-٨- يدعم صندوق النموذج الحاسوبي لتحليل الجدوى والإبلاغ توزيع برامجية هذا النموذج التي تسهّل إجراء تحليل قصير الأمد وطويل الأمد لما يترتب على المشاريع الصناعية وغير الصناعية من عواقب مالية واقتصادية.

١٤-٩- أما الإيرادات المتأتية من تكاليف دعم البرامج، والتي تُتقاضى لقاء ما تنفقه البرامج ضمن إطار أنشطة التعاون التقني الممولة من خارج الميزانية، فُتحتسب عند إنشاء الالتزامات أو عند صرف المبالغ، أيهما يحدث أولاً، وتفيد في الحساب الخاص بتمويل الميزانية التشغيلية. والرصيد السلبي للصناديق ناشئ عن عدم تمويل الالتزامات المستقبلية المتصلة باستحقاقات الموظفين.

١٤-١٠- وقد أُنشئت بمقتضى الفقرة (ح) من مقرّر المؤتمر العام م ع-١٣/١٥- حسابات خاصة من أرصدة الاعتمادات غير المنفقة المستحقة للدول الأعضاء في عام ٢٠١٠، من أجل تمويل برنامج التغيير والتجديد في المنظمة.

١٤-١١- وأنشأ المؤتمر العام في دورته الحادية عشرة حساباً خاصاً، يبدأ نفاذه في عام ٢٠٠٦، بغرض تمويل حصة اليونيدو في تكاليف التحسينات الأمنية في مركز فيينا الدولي (المقرّر م ع-١١/١٥). ولا يخضع هذا الحساب لأحكام البندين ٤-٢ (ب) و ٤-٢ (ج) من النظام المالي. ونظراً للغرض المحدد لهذا الحساب الخاص، فهو يصنّف في البيانات المالية ضمن فئة "الأنشطة الأخرى".

١٤-١٢- وأنشئ الصندوق المتجدد للمنشورات المخصصة للبيع في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وكان الهدف من إنشائه، حسب ما يرد في الوثيقة GC.7/21 وعملاً بالمقرّر م ع-٧/١٦، هو المساعدة على التخطيط لأنشطة النشر على مدى

أبعد، بما في ذلك الترويج للمنشورات وتسويقها وإعادة طباعتها. ويقيد حساب هذا الصندوق نصف الإيرادات المتأتية من بيع المنشورات، ويُحتمل عليه مجموع التكاليف المتصلة بأنشطة الترويج والتسويق والنشر.

١٤-١٣- وأنشأ المؤتمر العام، بمقتضى الفقرة (و) من مقرره م ع-١٥/م-١٣، الحساب الخاص لتمويل الاحتفاظ بمجيز المكاتب في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، على ألا يتجاوز مقداره ١ ٢٨٠ ٠٠٠ يورو. وفي عام ٢٠١٤، تنازلت الدول الأعضاء طواعية عن ٩٤٢ ٨٩٦ يورو لهذا الغرض.

الملحوظة ١٥ - الاحتياطيات

ملحوظة	١ كانون الثاني / يناير ٢٠١٥	الحركة خلال السنة	٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥
(بالآلاف اليوروهات)			
الاحتياطي المخصّص لانتهاج خدمة موظفي المشاريع	١٥,١	٧٥	١٧١١
التأمين على معدّات المشاريع	٧٥	-	٧٥
الاحتياطي التشغيلي الإلزامية	١٥,٢/٣	-	٣٤٤٩
الاحتياطي المخصّص لتعويضات انتهاء الخدمة	١٥,٤	-	٥٤٩٩
التذليل دال: الاحتياطي المخصّص للمدفوعات التعويضية	١٥,٥	(١١)	٣٢٢٣
الاحتياطي المخصّص لمواجهة تقلبات أسعار الصرف	١٥,٦	(٢٠٣٣)	٢٩٩٧
المجموع	١٨٩٢٣	(١٩٦٩)	١٦٩٥٤

الاحتياطي المخصّص لانتهاج خدمة موظفي المشاريع

١٥-١- يتكوّن هذا الاحتياطي أساساً من المبلغ المخصّص للوفاء باستحقاقات منحة الإعادة إلى الوطن للموظفين الذين تدفع أجورهم من موارد التعاون التقني غير الترتيبات المشتركة بين المنظمات وغير صناديق استئمانية معينة، وتحسب هذه الاستحقاقات على أساس ٨ في المائة من صافي المرتب الأساسي.

الاحتياطي التشغيلي الإلزامي

١٥-٢- ثمة احتياطي تشغيلي أنشئ من أجل الحساب الخاص لتكاليف دعم البرامج، وفقاً لاستنتاج لجنة البرنامج والميزانية ٤/١٩٨٩، بحجم قدره ٥٥٠٤ دولارات، وقُلص مبلغ هذا الاحتياطي، وفقاً لمقرّر مجلس التنمية الصناعية م ت ص-١٤/م-١٢، إلى ٣٠٣٠ دولاراً (٤٨٢٩ يورو). ثم قُلص المجلس في مقرّره م ت ص-٣٠/م-٢، مبلغ هذا الاحتياطي التشغيلي إلى ٣٠٣٠ يورو. والهدف من هذا الاحتياطي هو، في المقام الأول، حماية المنظمة من حالات القصور غير المنتظرة في تنفيذ أنشطة التعاون التقني وفي إيرادات تكاليف الدعم ذات الصلة، والتسويات المتعلقة بالتضخم وأسعار صرف العملات، ولتصفية الالتزامات القانونية في حالة الإنهاء المفاجئ للأنشطة الممولة من الميزانية التشغيلية.

١٥-٣- وأذن مجلس التنمية الصناعية، في مقرّره م ت ص-٢/٧، بتجميد حجم الاحتياطي التشغيلي لصندوق التنمية الصناعية عند مبلغ ٥٥٠ دولاراً (٤١٩ يورو). والغرض من هذا الاحتياطي هو ضمان السيولة المالية للصندوق والتعويض عن تذبذب التدفقات النقدية.

الاحتياطي المخصّص لتعويضات انتهاء الخدمة

١٥-٤- عملاً بالفقرة (هـ) من المقرّر م ع-٦/١٥، حُوّل في عام ١٩٩٥ مبلغ ٩٥٤٧ دولاراً، يمثل الرصيد المتبقي من اعتمادات فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣، الذي تلقتّه المنظمة فعلياً، إلى احتياطي مخصّص لتعويضات انتهاء الخدمة. وعملاً بمقرّر المؤتمر العام م ع-٧/١٧، حُوّل مبلغ ١٣٩٠٠ دولار من الرصيد غير المنفق من اعتمادات فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ من أجل تمويل الاحتياطي المخصّص لتعويضات انتهاء الخدمة، وذلك بغية سداد تكاليف انتهاء خدمة بعض الموظفين المترتبة على برنامج وميزانيته فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وخلافاً للمخصّصات السابقة المتأتية من ميزانية فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣، لم تكن المخصّصات المتأتية من فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ مدعومة بنقدية فعلية، بسبب وجود قدر كبير من المتأخرات عن فترة السنتين هذه. ويبلغ مجموع المدفوعات خلال الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠١ من الاحتياطيين كليهما ١٨٥٤٦ دولاراً. وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ حُوّل الرصيد المتبقي البالغ ٩٠٠ دولار إلى اليورو باستخدام سعر الصرف الذي أقره المؤتمر العام (المقرّر م ع-٩/١٥). وعليه، فإنّ الرصيدين اللذين يعزبان إلى المقرّرين المذكورين أعلاه هما ١١٠ يورو و ٣٨٩ يورو على التوالي.

الاحتياطي المخصّص للمدفوعات التعويضية

١٥-٥- خُصّص مبلغ احتياطي للوفاء بالخصوم المحتملة المتعلقة بالمدفوعات التعويضية بموجب التذييل دال الملحق بالنظام الإداري للموظفين الذين تدفع أجورهم من موارد التعاون التقني، غير الترتيبات المشتركة بين المنظمات وغير صناديق استثمارية معينة، وتُحسب هذه المدفوعات على أساس نسبة واحد في المائة من صافي المرتب الأساسي.

الاحتياطي المخصّص لمواجهة تقلبات أسعار الصرف

١٥-٦- أذن المؤتمر العام للمدير العام في المقرّر م ع-٨/١٦ بأن ينشئ صندوقاً احتياطياً لا يخضع لأحكام البندين ٤-٢ (ب) و ٤-٢ (ج) من النظام المالي. وتبعاً لذلك، أنشئ الصندوق الاحتياطي في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ من أجل حماية المنظمة من تقلبات أسعار الصرف الناجمة عن اعتماد اليورو كعملة وحيدة لإعداد البرنامج والميزانيتين وتقرير الاعتمادات والاشتراكات وتحصيل الاشتراكات والسلف وإعداد الحسابات. ويمثل المبلغ المحوّل من الاحتياطي في عام ٢٠١٥، وقدره ٢٠٣٣ يورو (مقابل مبلغ قدره ٤٥٨ يورو محوّل إلى الصندوق في عام ٢٠١٤)، الفرق بين القيمة باليورو للدولارات التي أنفقت فعلياً والتكلفة باليورو المدرجة في الميزانية لتلك الدولارات.

الملحوظة ١٦ - العائدات

ملحوظة	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	(بآلاف اليوروهات)
الاشتراقات المقررة	٧١ ٢٠٠	٧١ ٩٣٧	١٦,١
التبرعات			
للتعاون التقني	٢٢٨ ٦٠٩	١٤٨ ١٧٩	
لدعم الأنشطة العادية	١٧٠	١ ٤٦٧	
المجموع الفرعي للتبرعات	٢٢٨ ٧٧٩	١٤٩ ٦٤٦	١٦,٢
عائدات الاستثمار	١٨	٩٠	١٦,٣
الأنشطة المدرة لعائدات			
المنشورات المخصصة للبيع	٩٤	١٠١	
النموذج الحاسوبي لتحليل الجدوى والإبلاغ	٢٤٣	٢٢٠	
المبيعات الأخرى	٢٤٣	٢٢٨	
المجموع الفرعي للأنشطة المدرة لعائدات	٥٨٠	٥٤٩	١٦,٤
الحصة من الفائض/(العجز) في المشاريع المشتركة			
خدمات المطاعم	٤	٤٧	
المتجر التعاوني	٢٢٣	(٢٤٧)	
المجموع الفرعي للحصص من الفائض/(العجز) في المشاريع المشتركة	٢٢٧	(٢٠٠)	١٦,٥
إيرادات متنوعة			
تحويل (إلى)/من الاحتياطي المخصص لمواجهة تقلبات أسعار الصرف	٢ ٠٣٣	(٤٥٨)	١٦,٦
إيفاء الالتزام بالأداء بخصوص مركز فيينا الدولي	١ ٩٥٥	-	١٦,٧
تبرع عيني - القطعة الأرضية لمركز فيينا الدولي	٢٢٢	-	١٦,٨
إيرادات أخرى	١٠٠	٥٣	١٦,٩
المجموع الفرعي للإيرادات المتنوعة	٤ ٣١٠	(٤٠٥)	
مجموع العائدات	٣٠٥ ١١٤	٢٢١ ٦١٧	

- ١٦-١- وافق المؤتمر العام على تخصيص مبلغ قدره ١٤٣ ٧٤٤ يورو للميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر المقرر م ع-١٥/م-١٦)، يُموَّل من الاشتراكات المقررة للدول الأعضاء. وبناء على ذلك، تقررت اشتراكات قدرها ٧١ ٩٣٧ يورو، تمثل نصف المبلغ المقرر لفترة السنتين، مخصوصاً منه المبالغ التي كانت ستستحق من دول أعضاء ألغت التزاماتها، البالغة ٦٧٢ يورو (مقابل ٦٥ يورو في عام ٢٠١٤). وتقيّد المبالغ التي تدفعها الدولة العضو أولاً لحساب صندوق رأس المال المتداول، ثم لحساب الاشتراكات المستحقة، بالترتيب الذي تقرّر به نصيب الدولة العضو المعنية (انظر البند ٥-٥ ج) من النظام المالي).
- ١٦-٢- وتحتسب التبرعات عند توقيع اليونيدو والجهة المانحة على اتفاق ملزم، شريطة ألا تكون هناك شروط تقيّد استخدام الأموال المتبرّع بها. وتعزى الزيادة التي حدثت في عام ٢٠١٥ في المقام الأول إلى زيادة استخدام طريقة الميزانيات السنوية للمشاريع.
- ١٦-٣- وعائدات الاستثمار هي الفوائد المصرفية المحيئة والمستحقة عن الودائع القريبة الأجل لدى المؤسسات المالية.
- ١٦-٤- وتتألف الإيرادات المتأتية من الأنشطة المدرة لعوائد من بيع المنشورات والنموذج الحاسوبي لتحليل الجدوى والإبلاغ، ومن استرداد تكاليف الخدمات التقنية.
- ١٦-٥- وتحتسب حصة اليونيدو من صافي الفائض أو العجز في عمليات خدمات المطاعم والمتجر التعاوني على أساس صيغة تقاسم تكاليف الخدمات العامة بين المنظمات الكائنة في فيينا (انظر الملحوظة ٦).
- ١٦-٦- والمبلغ المحوّل من/إلى الاحتياطي المخصّص لمواجهة تقلبات أسعار الصرف في عام ٢٠١٥ ناتج عن العجز/الفائض المقوم باليورو للإنفاق الفعلي بالدولار في مقابل سعر الصرف المدرج في الميزانية (انظر الملحوظة ١٥-٦).
- ١٦-٧- والمقصود بإيفاء الالتزام بالأداء بخصوص مباني مركز فيينا الدولي الإيفاء بالتزام الإبقاء على المقر في المكان المحدد.
- ١٦-٨- ويمثل التبرع العيني قيمة الاستخدام المجاني للقطعة الأرضية التي أقيم عليها مركز فيينا الدولي.
- ١٦-٩- وتشمل الإيرادات المتنوعة الأخرى العائدات المتأتية من بيع الممتلكات والمنشآت والمعدّات ومن تخفيضات شركات الطيران.

التبرعات العينية للمشاريع وعمليات المكاتب الميدانية

- ١٦-١٠- وردت تبرعات عينية في شكل خدمات تقدّر قيمتها بمبلغ ١ ٨٩٥ يورو (مقابل ١ ٤٣٧ يورو في عام ٢٠١٤)، لمشاريع اليونيدو وعمليات مكاتبها الميدانية في المقام الأول، وهي تُحتسب بقيمتها العادلة. واختارت اليونيدو، وفقاً لمعيار إيباس ٢٣، عدم احتساب هذه التبرعات في البيانات المالية. وفيما يلي تفاصيل ما ورد من تبرعات عينية في شكل خدمات:

٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥
(بآلاف اليوروهات)	
١١٠٤	٨٦٥
٦	٨
٨	٧
٥٢	٤٤
-	٢٧
٢٥	٢٨
١١	٥٧٦
٧٦	١٩١
١٥٥	١٤٩
١٤٣٧	١٨٩٥

تبرعات عينية في شكل خدمات للأغراض التالية:

حيز المكاتب	
الأثاث والتجهيزات	
معدّات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	
المركبات	
الآلات	
المنافع العامة	
خدمات/سلع أخرى	
مساهمات في المؤتمرات وحلقات العمل والتدريب	
خدمات الموظفين	

المجموع

الملحوظة ١٧ - النفقات

٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥	ملحوظة
(بآلاف اليوروهات)		
٣٧٧٩٣	٣٩٥٢١	
٢٧٤٧٩	٣٤١١٤	
١٢٢٣	١٤١١	
٤٠٣٩١	٥١٢٤٧	
١٠٦٨٨٦	١٢٦٢٩٣	١٧,١
١٤٣٠	١٥٤٠	
١٣٤٥٢	٧٦٩٣	
٣٦٨٥	٤١٣٦	
١٩٣	٤٦١	
٣٦٨٦	٣٥٧١	
١٤٦٢	١٥٢٨	
٧٥٧٢	٧٠٩١	
٣٥٠	٦٦١	

مراتب الموظفين
استحقاقات الموظفين وبدلاتهم
المساعدة المؤقتة
موظفو المشاريع والخبراء الاستشاريون
المجموع الفرعي للمراتب واستحقاقات الموظفين

السفر العادي
السفر المتعلق بالمشاريع
الإيجار والمنافع العامة والصيانة
المخزونات المستهلكة/الموزعة
تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والأتمتة
اللوازم والمواد الاستهلاكية
تكاليف التشغيل الأخرى
تكاليف التشغيل الخاصة بالمشاريع

ملحوظة	٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥	٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤	
(بالآلاف اليوروهات)			
	٢٦٦٨١	٣١٨٣٠	الجموع الفرعي لتكاليف التشغيل
	٥٥٧٨٥	٤٤٥٩٢	الخدمات التعاقدية للمشاريع
	٦١٦٥	٤٥٢٠	المعدّات المحتسبة ضمن تكاليف التشغيل
	٧٦٤٦	٣٠٠٣	الاستهلاك والإهلاك
	٥٧٤	٥٢٩	نفقات أخرى
	<u>٢٢٣١٤٤</u>	<u>١٩١٣٦٠</u>	مجموع النفقات
	(٣٣٢٧٢)	(٢٥٩٦٧)	فروق أسعار الصرف

- ١٧-١- المرتبات واستحقاقات الموظفين تخص موظفي اليونيدو والخبراء الاستشاريين وأصحاب عقود الخدمات الخاصة. وتشمل تكاليف موظفي المشاريع تكاليف الخبراء والخبراء الاستشاريين الوطنيين وموظفي الدعم الإداري والسفر المتعلق بالمشاريع.
- ١٧-٢- وتشمل تكاليف التشغيل تكاليف السفر والمنافع العامة وعمليات المكاتب الميدانية والأنشطة الممولة تمويلًا مشتركًا بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمساهمات في الخدمات العامة المقدمة في مركز فيينا الدولي.
- ١٧-٣- وتتمثل الخدمات التعاقدية للمشاريع في العقود المبرمة من الباطن من أجل أنشطة تنفيذ المشاريع.
- ١٧-٤- وتتمثل النفقات على المعدّات في تكاليف الآلات والمعدّات التي تقل كلفتها عن عتبة الرسملة، إلى جانب معدات التعاون التقني المسلمة للجهات المستفيدة والتي لا سيطرة لليونيدو عليها.
- ١٧-٥- وتشمل النفقات الأخرى رسومًا مصرفية قدرها ١٣٧ يورو (مقابل ١٠٨ يوروها في عام ٢٠١٤).
- ١٧-٦- أما فروق أسعار الصرف، وأساسًا عن إعادة تقييم الأرصدة المصرفية والاستثمارات والأصول والخصوم غير المقومة باليورو في نهاية الفترة، فتُعزى في المقام الأول إلى ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل اليورو في نهاية السنة من ٠,٨٢٠ في عام ٢٠١٤ إلى ٠,٩١٤ في عام ٢٠١٥.

الملاحظة ١٨ - بيان المقارنة بين المبالغ المرصودة في الميزانية والمبالغ الفعلية

١٨-١ - لا تُعد ميزانيات اليونيدو وحساباتها باستخدام الأساس نفسه. إذ يعد بيان المركز المالي وبيان الأداء المالي وبيان التغيرات في صافي الأصول وبيان التدفقات النقدية على أساس الاستحقاق الكامل، باستخدام تصنيف قائم على طبيعة النفقات الواردة في بيان الأداء المالي، بينما يُعد بيان المقارنة بين المبالغ المرصودة في الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان ٥) على أساس محاسبي نقدي معدّل.

١٨-٢ - وتحدث اختلافات في الأساس عندما تُعدّ الميزانية المعتمدة على أساس لا يتطابق مع الأساس المحاسبي، حسبما ذكر في الفقرة ١٨-١ أعلاه.

١٨-٣ - وتحدث اختلافات في التوقيت عندما تختلف فترة الميزانية عن فترة الإبلاغ المحتسبة في البيانات المالية. ولا توجد اختلافات في التوقيت لدى اليونيدو بغرض المقارنة بين المبالغ المرصودة في الميزانية والمبالغ الفعلية.

١٨-٤ - وتحدث اختلافات في الكيانات المعنية عندما تُغفل الميزانية برامج أو كيانات تشكل جزءاً من الكيان الذي تُعدّ البيانات المالية عنه.

١٨-٥ - وتنتج الاختلافات في طريقة العرض عن الاختلافات في الأشكال ونظم التصنيف المعتمدة لعرض بيان التدفقات النقدية وبيان المقارنة بين المبالغ المرصودة في الميزانية والمبالغ الفعلية.

١٨-٦ - وفيما يلي مقابلة بين المبالغ الفعلية الواردة في بيان المقارنة بين المبالغ المرصودة في الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان ٥) والمبالغ الفعلية الواردة في بيان التدفقات النقدية (البيان ٤) عن الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥:

المجموع	التمويل (بآلاف اليوروهات)	الاستثمار	التشغيل	
١٤ ٤٩٩	-	-	١٤ ٤٩٩	رصيد الاعتمادات (البيان ٥)
(٦ ١٠٣)	(٩ ٩٥٤)	(٨٣٨)	٤ ٦٨٩	الاختلافات في الأساس
(١١ ٢٢٤)	-	-	(١١ ٢٢٤)	الاختلافات في طريقة العرض
(٢٤ ١٧٠)	-	(١٨ ٦٧٦)	(٥ ٤٩٤)	الاختلافات في الكيانات المعنية
				المبالغ الفعلية الواردة في بيان التدفقات النقدية (البيان ٤)
(٢٦ ٩٩٨)	(٩ ٩٥٤)	(١٩ ٥١٤)	٢ ٤٧٠	

١٨-٧ - وقد صنّفت المبالغ المرصودة في الميزانية تبعاً لطبيعة النفقات وفقاً لصيغة برنامج وميزانيتي فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ التي اعتمدها المؤتمر العام في دورته الخامسة عشرة (م ع-١٥/م-١٦) لميزانيتي المنظمة العادية والتشغيلية.

تعليل الاختلافات الجوهرية في الميزانية العادية

١٨-٨- ترد أدناه تعليقات للاختلافات الجوهرية بين الميزانية الأصلية والميزانية النهائية، وكذلك بين الميزانية النهائية والمبالغ الفعلية.

تكاليف الموظفين

١٨-٩- كان النقص في استخدام اعتمادات تكاليف الموظفين المدرجة في الميزانية راجعاً في المقام الأول إلى زيادة معاملات الشغور في وظائف الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة على معاملات الشغور المدرجة في الميزانية. وبسبب التشكك في سداد الاشتراكات المقررة، اضطرت المنظمة إلى التحفظ في إنفاقها في إطار الميزانية العادية، خصوصاً فيما يتعلق بتكاليف الموظفين، بما فيها الخدمات الاستشارية، لأن هذه التكاليف تمثل أكبر عنصر في الميزانية العادية. كما أفضى التحفظ في الإنفاق إلى نقص قدره ٠,٦١ مليون يورو في استخدام الميزانية المخصصة للخدمات الاستشارية. وإلى نقص قدره ٠,٨٠ مليون يورو في استخدام الميزانية المخصصة للخدمات الاستشارية.

السفر في مهام رسمية

١٨-١٠- حدث نقص طفيف قدره ٠,٦٠ مليون يورو في استخدام ميزانية السفر في مهام رسمية، سواء فيما يخص السفر في مهام رسمية أم السفر الدولي لممثلي اليونيدو. وإضافة إلى التحفظ في الإنفاق، تحققت وفورات من خلال بذل جهود مكثفة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدلا من السفر الفعلي.

تكاليف التشغيل

١٨-١١- السبب الرئيسي في الوفورات في تكاليف التشغيل البالغة ٥,١٤ ملايين يورو وانخفاض قدره ٠,٤٢ مليون يورو في الاحتياجات المتعلقة بخدمات الأمن والسلامة التي يتولاها مكتب الأمم المتحدة في فيينا وانخفاض قدره ٠,٨٢ مليون يورو في مساهمة اليونيدو في دائرة إدارة المباني العامة، وكلاهما ناشئ عن تكوين رصيد احتياطي تمويلي منفصل لتعويض تكاليف شغل طابقين في مركز فيينا الدولي. كما أُبلغ عن نقص قدره ١,٧٣ مليون يورو في استخدام اعتمادات الترجمة التحريرية وإنتاج الوثائق. وأخيراً، بلغ النقص في استخدام اعتمادات شبكة المكاتب الميدانية ٠,٦٨ مليون يورو، لسبب رئيسي هو السعي إلى التحفظ في الإنفاق وتحقيق وفورات في تكاليف التشغيل العامة في المكاتب الميدانية.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١٨-١٢- السبب الرئيسي في النقص البالغ ١,١١ مليون يورو في استخدام اعتمادات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو الانخفاض في استخدام بنود الميزانية المخصصة لأصول تكنولوجيا المعلومات بمقدار ٠,١٥ مليون يورو وموردي خدمات

تكنولوجيا المعلومات بمقدار ٠,٤٥ مليون يورو ورسوم خدمات الاتصالات بمقدار ٠,٤٦ مليون يورو، إذ تبذل اليونيدو قصارى جهودها المنسقة لزيادة الكفاءة في مجال التكنولوجيا من خلال إنجاز المزيد بقدر أقل من الموارد.

البرنامج العادي للتعاون التقني والموارد الخاصة لصالح أفريقيا

١٨-١٣- أُديرت موارد البرنامج العادي للتعاون التقني في إطار الحساب الخاص المنشأ لذلك الغرض والذي حُوّل إليه الاعتماد بأكمله. واحتُسب في بند الموارد الخاصة لصالح أفريقيا نقص في استخدام الاعتمادات مقداره ١,١٦ مليون يورو.

الملحوظة ١٩ - المعلومات القطاعية

126

ألف - بيان المركز المالي حسب القطاع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

الخصم الخاص باليوتيدو	المعاملات بين القطاعات	الأنشطة الأخرى والخدمات الخاصة (بآلاف اليوروهات)	التعاون التقني	أنشطة الميزانية العادية	
٤٣٩ ٧١٤	-	٦٠ ٨٥٦	٣٥٢ ٤٠٨	٢٦ ٤٥٠	الأصول
١٥٢ ٨٤٥	-	١ ٣٨٨	١٣٩ ٢٨٣	١٢ ١٧٤	الأصول الجارية
١٢٠ ٤١	-	١١ ٧٣٩	٣٠٠	٢	النقدية ومكافآت النقدية
١٠ ٨٠	-	١٠ ٨٠	-	-	المبالغ المستحقة القبض (المعاملات غير التبادلية)
٢٨ ٣١٠	-	١٦٧	٢٥ ٣٢١	٢ ٨٢٢	المبالغ المستحقة القبض من المعاملات التبادلية
٦٣٣ ٩٩٠	-	٧٥ ٢٣٠	٥١٧ ٣١٢	٤١ ٤٤٨	المخزونات
					الأصول الجارية الأخرى
٧٢ ٨٥٧	-	-	٧٢ ٨٠٩	٤٨	الأصول الفرعية للأصول الجارية
١ ٢٨٤	-	١ ٢٨٤	-	-	الأصول غير الجارية
٦٤ ١٥٤	-	٣ ٩٩٢	١٩ ٢٦٣	٤٠ ٨٩٩	المبالغ المستحقة القبض
٢ ٤٢٤	-	٢ ٢٥٤	٣٦	١٣٤	الخصم في صافي الأصول/القيمة المتبقية للمشاريع المشتركة
١ ٥١٣	-	٨٠٩	٢٠	٦٨٤	محمومة باستخدام طريقة القيمة المتبقية
١٤٢ ٢٣٢	-	٨ ٣٣٩	٩٢ ١٢٨	٤١ ٧٦٥	المتكاثرات والنباتات والمعدات
					الأصول غير الموسسة
					الأصول غير الجارية الأخرى
					الجموع الفرعية للأصول غير الجارية
٧٧٦ ٢٢٢	-	٨٣ ٥٦٩	٦٠٩ ٤٤٠	٨٣ ٢١٣	الجموع الأصول

المجموع الخاص باليونيدو	المعاملات بين القطاعات	الأنشطة الأخرى والخدمات الخاصة (بآلاف اليورو هات)	التوازن التقني	أنشطة الميزانية العادية	
٤٧٩٢	-	٩١٤	٢٦١٠	١٢٦٨	المجموع
٣٠٢٤	-	١٤١٦	٥٩٦	١٠١٢	المجموع الجارية
٣٨١٥٠	-	٢٢٦١٠	٧٣٢٤	٨٢١٦	المبالغ المستحقة الدفع (المعاملات التبادلية)
٨٦٧٠٣	-	١٣٦٩٠	٧٢٩٨٦	٢٧	استحقاقات الموظفين
٢١٥٢١	-	١٠٧٩	١٥٦٩١	٤٧٥١	التحويلات المستحقة الدفع (المعاملات غير التبادلية)
١٥٤١٩٠	-	٣٩٧٠٩	٩٩٢٠٧	١٥٢٧٤	المبالغ المقبوضة سلفاً
					المجموع الجارية الأخرى
					المجموع الفرعي للمجموع الجارية
٢١٧٥٢١	-	٤٤٢٣٨	٣٣١٤	١٦٩٩٦٩	المجموع غير الجارية
٣٨٩٤٠	-	٢	٩٤	٣٨٨٤٤	استحقاقات الموظفين
٢٥٦٤٦١	-	٤٤٢٤٠	٣٤٠٨	٢٠٨٨١٣	المجموع غير الجارية الأخرى
					المجموع الفرعي للمجموع غير الجارية
٤١٠٦٥١	-	٨٣٩٤٩	١٠٢٦١٥	٢٢٤٠٨٧	المجموع
٢٣٣٣٧٥	-	(٣٩٨٨٨)	٣٨٣٦٤٧	(١٤٦٢٨٤)	صافي الأصول/القيمة المتبقية
١١٥٢٤٢	-	٥٧٨	١١٧٧١٩	(٣٠٥٥)	الفائض/(العجز) التراكم: أرصدة الصناديق
١٦٩٥٤	-	٣٠٣٠	٥٤٥٩	٨٤٦٥	الفائض/(العجز) في الفترة الحالية
٣٦٥٥٧١	-	(٣٨٠)	٥٠٦٨٢٥	(١٤٠٨٧٤)	الاحتياطيات
٧٧٦٢٢٢	-	٨٣٥٦٩	٦٠٩٤٤٠	٨٣٢١٣	المجموع صافي الأصول/القيمة المتبقية

باء- بيان الأداء المالي حسب القطاع عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

العمليات الميزانية العادية	التعاون التقني	الأنشطة الأخرى والخدمات الخاصة (بآلاف اليورو هات)	المعاملات المشتركة بين القطاعات	الجموع لليو بنود
الإيرادات/العائدات	٧١ ٢٠٠	-	-	٧١ ٢٠٠
الإشتراكات المقررة	١٧٠	-	-	٢٢٨ ٧٧٩
التبرعات	٥٠	٢٢	-	١٨
عائدات الاستثمار	١٦٥	(٢)	(١٧ ٥٩١)	٥٨٠
الأنشطة المبررة لعائدات	-	٢٢٧	-	٢٢٧
الخصمة من الفائض/العجز) في المشاريع المشتركة	-	(٤٠)	(٧ ٤٥٤)	٤ ٣١٠
إيرادات/عائدات أخرى	٧٩ ٠٠٥	١٨ ٢١٧	(٢٥ ٠٤٥)	٣٠٥ ١١٤
مجموع العائدات	٧٩ ٠٠٥	١٨ ٢١٧	(٢٥ ٠٤٥)	٣٠٥ ١١٤
النفقات	٥٥ ٨٢٤	١٥ ٦٠١	-	١٢٦ ٢٩٣
المرتبات واستحقاقات الموظفين	١٣ ٥٦٧	١١ ٩٧٧	-	٢٦ ٦٨١
تكاليف التشغيل	٢ ٤٤٤	٢٦٨	-	٥٥ ٧٨٥
الخدمات التعاقدية	٢٨	(٢)	-	٦ ١٦٥
معدات التعاون التقني الختسية ضمن تكاليف التشغيل	٢ ٦٨٨	٩٨٤	-	٧ ٦٤٦
الاستهلاك والإهلاك	٧ ٥٥٢	-	(٢٥ ٠٤٥)	٥٧٤
نفقات أخرى	٨٢ ١٠٣	١٧ ٩٨٨	(٢٥ ٠٤٥)	٢٢٣ ١٤٤
مجموع النفقات	٨٢ ١٠٣	١٧ ٩٨٨	(٢٥ ٠٤٥)	٢٢٣ ١٤٤
فروق أسعار الصرف	(٤٣)	(٣٢ ٨٨٠)	-	(٣٣ ٢٧٢)
الفائض/العجز) في الفترة	(٣ ٠٥٥)	١١٧ ٧١٩	٥٧٨	١١٥ ٢٤٢

١٩-١- تُفضي بعض الأنشطة الداخلية إلى مُعاملات محاسبية تنشأ عنها أرصدة عائدات ونفقات مشتركة بين القطاعات في البيانات المالية.

١٩-٢- وقد أدت الأنشطة المنفذة أثناء السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ إلى نشوء أرصدة مشتركة بين القطاعات في بيان الأداء المالي للبرنامج العادي للتعاون التقني، والموارد الخاصة لصالح أفريقيبا، وتكاليف دعم البرامج، قدرها ٣٨٣ ٤ يورو و ٣٠٧٠ يورو و ١٧ ٥٩١ يورو، على التوالي (مقابل ٢٤١ ٤ يورو و ٤٦٢ ٢ يورو و ٤٠٦ ١٢ يورو في عام ٢٠١٤). وتقاس التحويلات فيما بين القطاعات بالسعر الذي تُجرى به المعاملات.

١٩-٣- وتمثل الأرصدة المتراكمة في صناديق التعاون التقني وغيرها من الصناديق الجزء غير المنفق من الاشتراكات المرحّلة بغية استخدامها في تغطية احتياجات تشغيلية مقبلة في إطار الأنشطة ذات الصلة.

١٩-٤- وتخضع النقدية والاستثمارات القريبة الأجل لقيود على توافرها للاستخدام، تبعاً للصندوق المعني، لأنّ الصناديق مخصصة لأنشطة معينة.

الملحوظة ٢٠- الالتزامات والنفقات المحتملة

٢٠-١- عقود الإيجار. تشمل تكاليف التشغيل مدفوعات محتسبة كنفقات إيجار تشغيلي أثناء السنة، قدرها ٤٧٦ ١ يورو (مقابل ٦٩٢ يورو في عام ٢٠١٤). ويشمل هذا المبلغ الحد الأدنى من مدفوعات الإيجار. ولم تُدفع أو تُقبض أيُّ مبالغ عن إيجارات من الباطن أو عن إيجارات محتملة.

وفيما يلي مجموع الحد الأدنى من مدفوعات الإيجار المستقبلية بمقتضى عقود الإيجار التشغيلي غير القابلة للإلغاء:

المجموع	في غضون سنة واحدة	من سنة إلى خمس سنوات	بعد خمس سنوات
	(بالآلاف اليوروهات)		
٤٠٥	٤٠٢	٣	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
٤٠٦	٤٠١	٥	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

٢٠-٢- واتفاقات الإيجار التشغيلي التي تعقدها اليونيدو تخصّ في المقام الأول مباني المكاتب ومعدّات تكنولوجيا المعلومات في المكاتب الميدانية. ويشمل الحد الأدنى من مدفوعات الإيجار المستقبلية المدفوعات التي ستلزم لاستئجار المباني والمعدّات حتى أقرب موعد ممكن لانتهاء إيجارها بموجب الاتفاقات ذات الصلة.

٢٠-٣- ويتضمن بعض اتفاقات الإيجار التشغيلي بند تجديد يمكن المنظمة من تمديد آجال عقود الإيجار في نهاية مدة الإيجار الأصلية، ويتضمن بعضها بندا متعلقا بزيادة القيمة الإيجارية قد يؤدي إلى زيادة مدفوعات الإيجار السنوية بناء على الزيادات في مؤشرات أسعار السوق ذات الصلة في البلد المعني.

٢٠-٤ - ولا توجد أي اتفاقات تتضمن خيارات شراء.

٢٠-٥ - الالتزامات. تشمل التزامات المنظمة طلبات الشراء المتعاقد عليها وغير المسلمة وعقود الخدمات المبرمة وغير المنجزة حتى نهاية السنة. وفيما يلي قائمة بهذه الالتزامات بحسب مصدر التمويل الرئيسي.

٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤	٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥	
(بالآلاف اليوروهات)		
٢ ٢١٢	٢ ٥٣١	الميزانية العادية
١٦ ٣٣٩	٣١ ٦٠٧	الصندوق الاستثماري
٣٦ ٢٥٨	٤٣ ٠٧٤	بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستفيدة لطبقة الأوزون
٤٨ ٥٣٣	٦٢ ٠٢٧	مرفق البيئة العالمية
٩ ٢٢٧	١١ ٩٠٦	صندوق التنمية الصناعية
٩ ٢٨٤	٥٩٢	الترتيبات المشتركة بين المنظمات
٣ ٤٥٥	٢ ٥٠٠	البرنامج العادي للتعاون التقني
٥٢	٣٢١	الخدمات الخاصة والتزامات أخرى
١٢٥ ٣٦١	١٥٤ ٥٥٧	مجموع الالتزامات

٢٠-٦ - الخصوم الطارئة. تتألف الخصوم الطارئة للمنظمة من قضايا الاستئناف التي لا تزال قيد النظر لدى المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية والتي رفعها موظفون حاليون وسابقون. وليس بوسع المنظمة أن تقيس احتمال صدور أحكام لصالح المتظلمين أو تنبأ على وجه الدقة بمبالغ التعويضات التي سيُحكم بها. إلا أن الخصوم الطارئة بلغت في نهاية السنة بناءً على مختلف الدعاوى المرفوعة، ٢ ٤٦٧ يورو (مقابل ٢ ٥٨٣ يورو في عام ٢٠١٤).

٢٠-٧ - وبلغت الخصوم الطارئة المتعلقة بالدعاوى قيد النظر في إطار التذييل دال للنظام الإداري للموظفين بشأن المبالغ الممكن دفعها بأثر رجعي ٢٣٩ يورو (مقابل ٢٩١ يورو في عام ٢٠١٤). ومدفوعات شهرية متكررة إضافية، قدرها ١٦ يورو. وهناك خمس قضايا قيد نظر فريق مجلس الطعون المشترك، وهناك دعوى واحدة فقط بقيمة ٥٠٠ يورو. وإلى جانب ذلك، قد تتحمل لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي اليونيدو، رهنا بالموافقة النهائية للجنة، التزاما قدره ٥ يورووات لإنشاء هيئة طبية.

المحوظة ٢١ - التلقيات والهبات والمشطوبات

٢١-١ - لم تدفع اليونيدو أي هبات أثناء عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٤.

٢١-٢ - وبلغت قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدّات المشطوبة أثناء السنة بسبب الفقد أو السرقة ٣٤ يورو (مقابل ٢١ يورو في عام ٢٠١٤).

الملحوظة ٢٢ - كشف بيانات الأطراف ذات الصلة وغيرها من موظفي الإدارة التنفيذية

موظفو الإدارة الرئيسيون

السلف غير المسددة المقدمة على حساب الاستحقاقات	عدد الأفراد	المبلغ الكلي للأجور	التعويضات الأخرى	مجموع الأجور في عام ٢٠١٥	٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥
					(بآلاف اليوروهات)
	١	٣٨٢	١٠٦	٤٨٨	٠,٠
	١	٢٠١	٠	٢٠١	٠,٠
	٢	٤٦٠	٠	٤٦٠	٢٣

٢٢-١ - موظفو الإدارة الرئيسيون هم المدير العام ونائبه والمديرون الإداريون، لكونهم يتمتعون بصلاحيات ويتحملون مسؤوليات بشأن تخطيط أنشطة اليونيدو وتوجيهها ومراقبتها.

٢٢-٢ - ويشمل المبلغ الكلي للأجور المدفوعة لموظفي الإدارة الرئيسيين صافي المرتبات، وتسوية مقر العمل، والاستحقاقات، وبدل الانتداب وغيره من المنح، وإعانة الإيجار، واشتراكات رب العمل في نظام المعاشات التقاعدية، والاشتراكات الجارية في التأمين الصحي.

٢٢-٣ - وتشمل التعويضات الأخرى السيارة الرسمية المخصصة للمدير العام والمقدرة قيمتها على أساس تكلفة السوق لاستئجار سيارة تماثلها، إلى جانب الأجر المدفوع للسائق الرسمي.

٢٢-٤ - ويحق لموظفي الإدارة الرئيسيين أيضا الحصول على استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة (انظر الملحوظة ١١ بشأن استحقاقات الموظفين) بنفس المعدل المطبق على سواهم من الموظفين. وترد الاستحقاقات التي تُدفع عند انتهاء الخدمة ضمن أجور الموظفين الذين تنتهي خدمتهم في العام الجاري، ولكن لا يمكن تقديرها تقديرا كمياً مسبقاً بدقة لأنها تعتمد على سنوات الخدمة والتاريخ الفعلي لانتهائها (الذي يمكن أن يكون طوعياً).

٢٢-٥ - وموظفو الإدارة الرئيسيون أعضاء عاديون في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

٢٢-٦ - وبلغت السلف المقدمة على حساب استحقاقات موظفي الإدارة الرئيسيين وفقاً للنظامين الإداري والأساسي للموظفين ٢٣ يورو في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (مقابل ٠ يورو في عام ٢٠١٤).

الملحوظة ٢٣ - تسويات الأرصدة الافتتاحية

٢٣-١ - أعيد حساب الأرصدة الافتتاحية لكي تشمل التسويات، المتعلقة بالاحتساب الأولي لمركز فيينا الدولي والصندوق ذي الصلة الخاص بعمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية:

القيمة المتبقية	الخصوم	الأصول	
(بالآلاف اليوروهات)			
-	(٤٤ ٣٢٣)	٤٤ ٣٢٣	تجميع حسابات مباني مركز فيينا الدولي
-	(٤ ٩٥٦)	٤ ٩٥٦	تجميع حسابات الصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية
(١ ٥٤٦)	٨١١	٧٣٥	احتساب السلفة المقدمة إلى الصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية واحتساب الحصص الآجلة
(١ ٥٤٦)	(٤٨ ٤٦٨)	٥٠ ٠١٤	المجموع

٢٣-٢ - وأعيد حساب المبالغ المستحقة القبض البعيدة الأجل من المعاملات غير التبادلية لتشمل تبرعات مستحقة القبض قدرها ٣٩ ٩٠٥ يورو، مستحقة السداد بعد مرور أكثر من سنة واحدة ومصنفة سابقا ضمن الأصول الجارية.

٢٣-٣ - وأعيد حساب نفقات أخرى في عام ٢٠١٤ لتشمل مبلغا قدره ٥٢٩ يورو كان مصنفا في السابق ضمن فروق أسعار الصرف، مما يمكن من وصف البنود المعنية بمزيد من الدقة.

الملحوظة ٢٤ - الأحداث اللاحقة لتاريخ الإبلاغ

٢٤-١ - تاريخ الإبلاغ ببيانات اليونيدو المالية هو ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وفي تاريخ التوقيع على هذه الحسابات، لم تكن قد وقعت بين تاريخ الإبلاغ والتاريخ الذي أُذِن فيه بإصدار البيانات المالية، وهو التاريخ المحدد في شهادة التصديق عليها، أي أحداث ذات أهمية جوهرية، مواتية أو غير مواتية، كان من شأنها التأثير على هذه البيانات.